جامعـــة زيـــان عاشـــور بالجلفـــة
كلـــية الحقوق والعلوم السياســية
قسم العلوم السياسية

تحـــت عنـــوان

أنماط التكيف السياسي للحركة الإسلامية: دراسة تحليلية مقارنة من نماذج – تونس، مصر، ليبيا–

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: تحليل السياسة الخارجية

من إعداد الطالبة:
– قويدري صليحة

إشراف الأستاذ:
– بلخيرات الحوسين

السنة الجامعية: 2015/2014

جامعـــة زيـــان عاشـــور بالجلفـــة
كلـــية الحقوق والعلوم السياســـية
قسم العلوم السياسية

تحـــت عنـــوان

أنماط التكيف السياسي للحركة الإسلامية: دراسة تحليلية مقارنة من نماذج – تونس، مصر، ليبيا–

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: تحليل السياسة الخارجية

من إعداد الطالبة:
– قويدري صليحة

إشراف الأستاذ:
– بلخيرات الحوسين

لجنة المناقشة:

الأستاذ : معمري خالد.....رئيسا .
الأستاذ : بلخيرات الحوسين.....مشرفا ومقررا .
الأستاذ : ميهوبي حبيب.....مناقشا.

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

وبعد:

قال تعالى هو الذي انشأ لكم السمع والابصار والافئدة قليلا ما

تشكرون المؤمنون/78

الحمد لله والشكر لله سبحانه نسأله أن نكون دائما من الشاكرين

اتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ بلخيرات الحوسين الذي أشرف على عملي، ولم

يبخل علي بنصائحه وإرشاداته طيلة مدة إنجاز الدراسة، فقد كان صبورا وحليما

كما أشكر كل من كان سببا في تشجيعي على مواصلة مسيرتي العلمية

الإهــداء

إلى كل من أحب، وكل من يحبني

مقدمة

تقديم الموضوع:

تميزت مرحلة السبعينات و الثمانينات بظهور حركات إسلامية تناقضت بالأيديولوجية و الجوهر مع الرأسمالية و الثقافة الغربية، وسعت للتغيير الجذري الشامل، مثل الثورة الإسلامية في إيران، المجاهدين في أفغانستان و حزب الله في لبنان و الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، إلا انه و منذ التسعينات، بدا العديد من المفكرين الإسلاميين بالتوجه نحو الديمقراطية الإسلامية، مؤيدين بذلك بناء التحالفات السياسية و التعددية الانتخابية.

لقد شكل الانتصار الانتخابي الذي أعقب الثورات العربية عام 2011، انعطافا في تاريخ الحركة الإسلامية، حيث شكل مشروع الإسلام السياسي تأقلمه بعدة طرق، ففي مصر وتونس جاء التصويت الايجابي للإسلاميين على أمل أن يطبق مشروع سياسي إسلامي ببعد أخلاقي، يتميز بمحاربة الفساد و إعادة التوزيع الاقتصادي، و الإصلاح والعدالة، وليس على أساس تطبيق الشريعة و خلق مؤسسات إسلامية جديدة.

تغير مفهوم الإسلام السياسي من طابع المطالبة بالتغيير الجذري الشامل خصوصا خلال مرحلة السبعينات و الثمانينات و التسعينات، إلى الاعتدال في الفكر الإسلامي السياسي، و تقديم مشروع إسلام سياسي أخلاقي معتدل يؤمن بإمكانية التعددية و التحالفات السياسية، و يتسم بالوسطية و البعد عن الأصولية و نبذ العنف عموما كوسيلة لتحقيق المبادئ و الأهداف الإسلامية.

كما وانه وبعد اجتياح موجة العولمة، و ظهور أدبيات سياسية جديدة أهمها يتعلق بمصطلح الإرهاب و الذي ربط مفهومه بالإسلام بعد أحداث 11 سبتمبر خصوصا، و كذا بالصراع الحضاري، فأصبح من الضروري الوقوف على المصطلحات أو المفاهيم المتعلقة بالإسلام، واثبات حقيقتها للعالم عبر الدراسة الأكاديمية، و تقديم الصورة الحقيقية للإسلام السياسي.

اتسم الموضوع المدروس بالاتساع، حيث يتميز بأبعاد متعددة، حيث في بعده السياسي نجده يتكلم عن حركة سياسية رئيسية تمتعت بأهمية كبيرة على صعيد التفاعل السياسي سواء في المعارضة أو من خلال الحراك السياسي بكل أشكاله وصل حد المشاركة في السلطة أحيانا، بعد حضاري كون الحركة بتبنيها مشروع الإسلام السياسي فهي تتبنى الفكر

الإسلامي الذي تصنفه المنظومة الغربية كخطر حضاري، كما جاء في أطروحات مفكريهم على شاكلة هنتنغتن بعد امني حيث هناك الكثير من الميليشيات المسلحة التي تؤكد انتماءها للتيار الإسلامي، خصوصا في ليبيا خلال الربيع العربي و التي شكلت خطرا أمنيا أفضى إلى عدم استقرار و صراع مسلح، مع خطر انتقاله إلى الدول المجاورة.

يتميز الموضوع بتقاطع أكثر من مجال من مجالات الدراسات السياسية فالدراسة تنتمي إلى مجال الدراسات المقارنة، من خلال دراسة الحركة في أكثر من دولة و مقارنة نمط تكيفها فيها، كما أنها تمس مجال الدراسات الأمنية، حيث انه لطالما ارتبط مصطلح الإسلام مع مظاهر العنف في كثير من الأحيان كتنظيم القاعدة الذي يدعي انتماؤه للإسلام و كذا تنظيم داعش الذي يدخل الإسلام في تسميته و يؤكد مرجعيته الإسلامية الجهادية، فمن المهم التمييز بين هذه التنظيمات و حركة الإخوان المسلمين التي تنتهج طريقا آخر أكثر اعتدالا، و يميل إلى الديمقراطية، بل ويتقاطع معها حتى في أصول أيديولوجيته، كما أن الموضوع يتناول دراسة مهمة تدخل في إطار القضايا الدولية الجديدة، سواء أكانت الصراع الحضاري بين الإسلام و الحضارات الأخرى، أو على صعيد القضية السياسية المهمة فيما يتعلق بالتكيف السياسي الذي يصاحب كل الفترات السياسية خصوصا الحديثة التي تتميز بسرعة حركيتها.

يمتد الموضوع خلال فترة م ابعد الثورات العربية خصوصا، وذلك لخصوصية هذه الفترة باختلاف أنماط تكيف نفس الحركة في دول مختلفة، حيث تثار إشكالية حول أسباب هذا الاختلاف، بالرغم من الأصول التاريخية للحركة، إلا انه و في هذه الفترة عرفت مغازلة السلطة في أكثر من دولة، وهو الأمر الذي لم يحدث من قبل وصول الإسلاميين إلى السلطة، إلا في الانتصار الانتخابي الأول للإسلاميين في الجزائر في أوائل التسعينات و الذي لم يدم طويلا حتى توقف، و انزلاق الدولة في عشرية الإرهاب السوداء، و كذا وصول المرشح الإخواني "محمد مرسي" للحكم في سابقة كبيرة، سيتم دراسة هذه الخصوصية للخروج بالأسباب و المتغيرات الفاعلة وراء كل هذه الأحداث، و أنماط التكيف السياسي في كل حالة، و أسباب اختلافها في التجارب الثلاثة محل الدراسة.

أهمية الموضوع و أهدافه:

يعتبر الشرق الأوسط عموما و المنطقة العربية خصوصا منطقة إستراتيجية تشكل قلب العالم، و قد شكلت محور أحداث العالم خلال فترة الثورات العربية، باحتضانها للحراك الثوري الواسع النطاق الذي انتقل مابين الدول بوتيرة سريعة جدا، و أسفر على الإطاحة بأنظمة اقل ما يقال عنها أنها أنظمة استبدادية تسلطية، و المتتبع للأحداث السياسية تلك يلمس أهمية تناول شكل التغيير، وأبعاده و دلالاته، خصوصا أنه أسفر عن وصول الحركة الإسلامية للسلطة، تلك الحركة التي لطالما شكلت خطرا على استقرار الأنظمة الاستبدادية، كما أنها أثارت مخاوف المنظومة الغربية التي تربط مصطلح الإسلام بمفهوم العنف و التطرف، و أحيانا حتى الإرهاب، تلك الحركة الإسلامية التي تعطي للإسلام طابعه السياسي وأخذت على عاتقها تغيير مفهوم الإسلام السياسي من طابع المطالبة بالتغيير الجذري الشامل، خصوصا في عقود سابقة إلى الاعتدال و تقديم مشروع أخلاقي معتدل، يؤمن بإمكانية التعددية، و بمبادئ الديمقراطية. كما أنها تعتبر أهم تيار سياسي يمكن أن يراهن عليه لفترة لاحقة، لتحقيق مطالب الشعوب المنتفضة و تطلعاتها.

اختلفت أنماط تكيف الحركة الإسلامية في الدول المعنية بالثورات العربية من المشاركة في العملية السياسية و الوصول إلى السلطة و مقاومتها السلمية بعد الانتكاسة الديمقراطية بتوقيف المسار الديمقراطي و عزل الرئيس المنتخب و حظر الحركة رغم الاضطهاد الذي تعرضت له بقي النمط ألتكيفي للحركة الإسلامية المصرية نمط مقاومة، الأمر الذي اختلف في النموذج الليبي حيث تم اللجوء إلى نمط المقاومة المسلحة على خصوصية الوضع الليبي، أما في النموذج التونسي فاختلف النمط عن سابقيه بانتهاج الحركة نمطا اقرب ما يكون إلى الاندماج السياسي في العملية السياسية. و استنادا إلى أن الحركة تملك نفس الوعاء الأيديولوجي فكيف لتفاعلها السياسي أن يختلف من حالة لأخرى و يؤثر على نمط تفاعلها في مختلف الدول، من هنا جاءت أهمية الموضوع، فالهدف الأساسي هو الوصول إلى حقيقة ما حدث و حقيقة الأسباب وراء هذا الاختلاف، و ما إذا كان الأمر يتعلق بالاختلاف الأيديولوجي أم له أسباب أخرى تتعلق بالبيئة الداخلية لكل دولة أو عوامل خارجية، أو تكاتف لكل ذلك.

كما انه و على الرغم من الأهمية التاريخية و الثقل السياسي و المجتمعي لحركة الإخوان المسلمين إلا أنها كحركة إسلامية سياسية لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة الأكاديمية، فعلى مدار العقود الثلاثة الماضية خرجت دراسات عديدة حول الإخوان قام ها باحثون عرب و أجانب، و لكن القليل منها فقط هو ما يمكن الاعتماد عليه من اجل بلورة فهم موضوعي لهذه الجماعة باعتبارها ظاهرة سوسيولوجية، و حركة اجتماعية قبل أن تكون حزبا سياسيا أو حركة دينية.

إن حجم الحركة بانتشارها في دول عديدة و خلفيتها التاريخية برصيد يقارب القرن من الزمن يثير فضول أي باحث أكاديمي، فهي تتمتع بخصوصية عالية، بالإضافة إلى ارتباطها بمدرسة فكرية راقية، و مرجعية أيديولوجية مميزة، تجعله موضوعا يمكن له إسالة الكثير من الحبر في محاولة لإعطاء إطار أكاديمي لفهم حقيقته، و كذا فهم إشكالية اختلاف أنماط تكيف الحركة و شكل تفاعلها في النماذج الثلاثة المتناولة بالدراسة و البحث وأسباب الاختلاف.

المشكلة البحثية:

تنطلق الحركة الإسلامية في النماذج الثلاثة من نفس الوعاء الأيديولوجي، باعتمادها على نفس الأطر المرجعية، لكن الملاحظة الأكاديمية لطريقة تفاعل هذه الحركات خلال العملية السياسية التي تلت الثورات العربية، و بدخولها التجربة الديمقراطية لأول مرة بعد انهيار الأنظمة التسلطية، تشير إلى اختلاف في نمط التكيف السياسي بين الحالات الثلاثة و هو ما يثير فضول الباحث للتساؤل و طرح التساؤل البحثي التالي:

لماذا اختلفت أنماط التكيف السياسي لدى الحركات الإسلامية في مرحلة ما بعد الثورات العربية في الدول المدروسة ؟

فرضيات الدراسة:

على اعتبار معالجة الموضوع انطلاقا من منهجية دراسة الحالات – كما سيتم تفصليه لاحقا- حيث يتم استنباط المتغيرات التفسيرية إما من خصائص الفاعل المراد تحلي نمطه السلوكي أو من خصائص البيئة التي يوجد فيها وتضمينها في بناء الفرضيات على اعتبارها متغيرات مستقلة حيث تؤسس المعطيات الواقعية للارتباط الانطولجي بين المتغيرات وعلى هذا

الأساس تحول الباحثة معالجة الموضوع في مسارين متمايزين يعتمدان على فرضيتين أساسيتين كخيوط بحثية ناظمة:

الفرضية الأولى: قد يعكس اختلاف انماط التكيف السياسي لدى الحركة الإسلامية في مرحلة ما بعد الثورات العربية إعادة تأسيس النقاش حول الوحدة الأيديولوجية للحركة الإسلامية.

الفرضية الثانية: ربما يعكس اختلاف أنماط التكيف لدى الحركة الإسلامية في مرحلة ما بعد الثورات العربية تنوع الضغوط النسقية داخليا وخارجيا من حيث الطبيعة والحدة.

الإطار المنهجي:

واضحة تعبر عنها منهجيتان أساسيتان: منهجية دراسة المتغيرات والتي تنطلق من الأطر النظرية لمقولات ارشادية، اما منهجية دراسات الحالات فتنطلق من تحليل خصائص الفاعل المراد تفسير نمطه السلوك هو خصائص البيئية التي يوجد بها وعلى اعتبار عدم توفر اطر نظرية خاصة بتفسير النمط السلوكي للحركات الاسلامية فان الباحثة تميل الى توظيف منهجية دراسة الحالات بكل ما تضمنه من مكونات منهجية:

منهج دراسة الحالة: وهو يشكل الإطار المنهجي العام للدراسة حيث هناك ضرورة لتفكيك خصوصية كل حالة وتفكيك العوامل المؤثرة فيها ثم إعادة تركيبها على أساس أوزانها النسبية، مع الالتزام بالجانب النظري لمنهج دراسة الحالة فقط لان الجانب العملي يستدعي الوقوف الواقعي عند خصوصيات الحالة وهو ما لم يتسنى للباحث انجازه.

المنهج التاريخي: ولان خصوصية الحالة لا تدرك إلا من خلال وضعها في سياق الخبرة التاريخية فهذا يبرر توظيف المنهج التاريخي حيث يتم تتبع مراحل التطور السياسي للحركة الإسلامية وكذلك تطور الظروف السياسية التي وجدت بها، ويستند ذلك على عنصر بنيوي مهم إذ لا يمكن الحديث عن مرحلة ما بعد الثورات على في شكل قطيعة تاريخية مع ما سبقها من مراحل.

المنهج المقارن: ولان إدراك خصوصية الحالة لا يكفي لتعميم النتائج فهناك ضرورة منهجية لتوظيف المنهج المقارن حيث يفيد الاستدلال المقارن في خدمة مستويين للتناول المنهجي للموضوع: مستوى الوصف حيث إثبات اختلاف أنماط التكيف السياسي للحركة

الإسلامية في الدول المختارة كحالات للدراسة، ومستوى التفسير حيث تستكشف حزم المتغيرات التفسيرية لهذا الاختلاف، مع ضرورة التنبيه إلى أن اختيار ثلاث دول لا يبرر على أساس كمي أي أن الهدف منه هو تنول اكبر قدر من حالات دول ثورات الربيع العربي ولكن لان هذه الدول تحديدا تقدم ثلاث نماذج متمايزة للتكيف السياسي للحركة الاسلامية.

الإطار المفاهيمي:

في إطار عملية البحث في هذا الموضوع صادف الباحث استعمال مصطلحات رئيسية و مهمة من الضروري التطرق لمفهومها:

أ/ **التكيف السياسي:** يطلق مصطلح التكيف على القابلية التي يحظى بها شيء ما لأجل المحافظة على نفسه في بيئة أصبحت غريبة عليه و غير ملائمة، وهذا ينطبق على جميع الملموسات و الموجودات.

في البيئة السياسية التكيف يعر عن البراغماتية أي القابلية للتعامل مع المتغيرات السياسية أو ما يحصل على الأرض مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الإخلال بالجوهر السياسي لأي أيديولوجية لان التكيف المفرط أو البراغماتية المفرطة تؤدي بالنتيجة إلى فقدان المصداقية و فقدان القضايا الجوهرية و الأيديولوجيات السياسية، ويتعلق الأمر بدقة الاستشعار و عمق القراءة، ومن ثم حسن التوجه و سرعته أيضا، وإزاء ما يعتبر موجات تاريخية أو تحولات سياسية على النحو الذي يعظم الفرص التي تتيحها هذه التحولات، و يقلص من مخاطرها لتأتي محصلة عوائدها و تكلفتها ايجابية.

ب/ **الحركة الإسلامية:** الحركات الإسلامية هي حركة إصلاحية أو ثورية ظهرت بعد انهيار الخلافة الإسلامية استنادا إلى مرجعية إسلامية و تطرح غالبا برامج سياسية تقوم على العودة لتطبيق الشريعة الإسلامية كأساس لعودة الأمة للنشاط الحضاري أو تطرح عودة الخلافة الإسلامية لإعادة توحيد الأمة الإسلامية و تتألف من عدة اتجاهات و تيارات أبرزها جماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي.

ج/ **حركة الإخوان المسلمين:** يعد تنظيم الإخوان المسلمين أول تنظيم جماهيري يعبر عن اليقظة الإسلامية الحديثة، وقد أسس هذا التنظيم الشيخ حسن البنا في مدينة الإسماعيلية

بمصر عام 1928 في مارس من ذلك العام ترأس البنا في منزله اجتماعا ضم ستة أشخاص من عمال المعسكر البريطاني في الإسماعيلية، كانوا قد استمعوا إلى دعوته و أعجبوا بها، وتعاهدوا على تشكيل تنظيم إسلامي لنشر الدعوة الإسلامية و العمل على إصلاح المجتمع جاء تأسيس الجماعة كرد فعل على سقوط الدولة العثمانية، و كامتداد لأفكار الإصلاح الإسلامي التي أطلقها جمال الدين الأفغاني.

د/ **الثورات العربية:** هي حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية أواخر العام 2010 و مطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق "محمد البوعزيزي" نفسه و انتشار موجة الاحتجاج، و نجحت في الإطاحة بالرئيس "زين العابدين بن علي" و كان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد و الركود الاقتصادي و سوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي و الأمني و عدم نزاهة الانتخابات في معظم الدول العربية.

أدبيات الدراسة:

نظرا لحداثة الموضوع فانه لم يتناول كثيرا من طرف الباحثين، رغم تقاطع بعض أجزائه مع أجزاء أبحاث البعض من المهتمين بهذا المجال من الأبحاث وعلى العموم هناك عدة دراسات تقاطعت مع البحث المطروح منها:

أ/ كتاب لجون ار برادلي، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه، مراجعة محمد إبراهيم الجندي، يتناول هذا الكتاب ثورات الربيع العربي التي رأى اغلب المحللين السياسيين في العالم أنها نبعت من الشوق إلى الحرية و الديمقراطية في بلدان طالما حكمت بالظلم والاستبداد، ولكن المؤلف يتناول هذه الثورات من منظور مختلف تماما حيث يزعم مؤلف الكتاب ان ثورات البلاد العربية و الإسلامية لم تندلع مطلقا من اجل الحرية و الديمقراطية، وإنما لأسباب مختلفة تماما على ذلك، والدليل أن لمؤمنين بالحرية والديمقراطية لم يحكموا تلك الدول في نهاية الأمر، وإنما سيكون مصيرها هو حكم الإسلاميين الذين سيعتلون السلطة فيها و يمارسوا استبدادا اشد وطاء، مستندا في ذلك إلى النموذج الإيراني.

ب/ كتاب للبروفيسور كاري ورزفسكي ويكام الاستاد المشارك في قسم العلوم السياسية بجامعة ايموري بولاية جورجيا الأمريكية وقد امضي9 سنوات في تحضيره، يقع الكتاب في

تسعة فصول تختص ثمانية منها بالنظر في تطور جماعة الإخوان المسلمين في مصر و فصل مقارن بينها وبين نظيراتها في الأردن و الكويت و المغرب، و لعل الإسهام الرئيسي للكتاب انه يقوم بتفكيك الكثير من المقولات الشائكة حول الحركات الإسلامية والتي كان يتم اتخاذها في الماضي كمسلمات وبديهيات مثل جمود هذه الحركات وعدم وجود تنوع داخلها سواء في الرؤى و الأفكار أو بين الأجيال و التيارات السياسية، كما انها تطرقت لإعادة النظر في أطروحة الدمج و الاعتدال وتناولت توازن القوى بين المحافظين و الإصلاحيين داخل الحركة و تطرقت للإشكالية التي طرحتها الثورة يناير على مستوى استراتيجية التعامل مع النظام، ثم تطرق الكتاب إلى وصول مرسي إلى السلطة كنقطة تحول في مسار الجماعة" الإخوان المسلمين " في مسار لا يتسم بالخطية أو الميكانيكية.

ج/ صدر كتاب الإخوان المسلمون للدكتور سيرجيو كستانيو ريانيو الاسباني في نوفمبر 2013 يتناول دراسة عن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وذلك بهدف قياس تأثير الأفكار الأساسية لتنظيم الإخوان المسلمين الأم في جماعات قريبة منه موجودة في الدول العربية و الغربية، يحاول الكاتب رسم إطار مشترك بين تلك الجماعات ما يجعله كتابا مهما نظرا لقلة وجود كتب عن أهم تنظيم إسلامي.

من أهم خصائص الكتاب انه يتناول موضوع فكر الإخوان و تنظيمهم في الإطار الأوروبي و إلى حد ما الأمريكي الشمالي، مركزا على تحديد معاني المفاهيم و شرح مصطلح الإسلام السياسي الذي لا يمكن حصره حسب الكاتب على حركة معينة أو جماعة معينة أو حتى على الإخوان المسلمين الذين يصفهم المؤلف بكونهم التنظيم الذي أعطى الإسلام مضمونه السياسي.

د/ أهم ما جاء في كتاب ما الذي حدث للإسلاميين للكاتبين آمآل بوبكر و اوليفي روي، أن التحولات التي اجتاحت المشروع "مشروع الإسلام السياسي" أدت إلى ظهور اتجاهين ايديولوجيين وهما: الأول الذي يمكن تسميته الأصولية الجديدة، وما يميزه عدم ارتباطه بمفهوم الدولة الوطنية فهو بطبيعته عالمي، أما الاتجاه الثاني وما يمكن تسميته حسب الكاتبين ما بعد الإسلامية الذي اقلع عن الأفكار الراديكالية و حتى العنف كطريقة للتغيير، وقدم رؤية تعددية للمشروع الإسلامي.

هـ/نيثان ج براون و عمرو حمزاوي في دراستهم المشتركة الموسومة بالحركات الإسلامية و العملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية، وخلال هذا البحث حاول الباحثان تقديم رؤية شاملة عن فكر الحركة الإسلامية و مدى انسجامه مع الأطروحات والمبادئ الديمقراطية.

تقسيم الدراسة:

قسم الباحث دراسته إلى ثلاث فصول، حيث عمل في الفصل الأول على فحص الثقافة السياسية للحركة الإسلامية عن طريق التركيز على منطلقاتها الفكرية و تحليل مضمون خطابها السياسي، و التطرق لمشكلة التطرف و الاعتدال، و كذا تصنيفات الحركة، بينما خصص الفصل الثاني للتفاعل التاريخي للحركة مع أنظمتها السياسية لفهم الخلفية التاريخية لها، و خصص الفصل الثالث لتحليل عملية التكيف من خلال التعريج على دور الحركة و مسارات تفاعلها مع السلطة، وتسليط الضوء على النتائج المتباينة للإسلاميين، ليصل الباحث إلى الفحص الدقيق لأسباب و عوامل الاختلاف بمختلف مجالاتها و مستوياتها.

الفصل الأول

مصادر الثقافة السياسية

للحركة الإسلامية

مقدمة الفصل الأول :

تعتبر الحركة الإسلامية الأقدم والأكبر و الأوسع انتشارا، و الأكثر تأثيرا على الساحة السياسية العربية من بين كافة التنظيمات السياسية المنتشرة، و هي أيضا أكثر الحركات إثارة للجدل و الإدانة من قبل كل من أصحاب الآراء و المواقف التقليدية في الغرب، أو أصحاب الآراء الراديكالية و المتشددة على المستوى العربي، أو القوى العلمانية، هذا الجدل هو الذي استفز الروح البحثية لدى الباحث واستلزم رصد كل ما يمكن من فهم حقيقة الحركة و مكوناتها من خلال البحث في الثقافة السياسية للحركة من منطلقاتها الفكرية و خطابها السياسي المعتدل، و كذا تعاطيها مع مسالة الديمقراطية بكل جزئياتها، و التطرق إلى إشكالية التطرف و الاعتدال التي كثيرا ما تربط بوجود الحركة على مستوى أي ساحة سياسية.

المبحث الأول : مصادر الثقافة السياسية للحركات الإسلامية :

من المهم بناء تصور عام نؤسس على ضوئه دراستنا للحركة الإسلامية من خلال ضبط المفهوم ففي هذا السياق يرى الباحث "حيدر إبراهيم" أن اختيار التسمية ليس أمرا شكليا كما يعتبره البعض، من منطلق أن الاسم أو المصطلح الذي يصف الظاهرة يحمل دلالات و إيحاءات أبعد من المعنى الحرفي للكلمة، ولا تتوقف عند المعنى الاصطلاحي، وهي ليست مجرد تعريف محايد، إذ لا تخلو من انحياز ذي طابع إيديولوجي أو إنتاج صراع فكري، وهنا تكمن صعوبة اختيار المصطلح.

المطلب الأول : تعريف الحركة لإسلامية :

أ/ تعريفات أبرز شيوخ الفكر الإسلامي :

أ/1/ تعريف الشيخ القرضاوي : الحركة الإسلامية هي ذلك العمل الشعبي و الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع و توجيه الحياة (....) فهي قبل كل شيء عمل دائم و متواصل و لكنه جزء من الحركة و ليس هو الحركة (....) و الحركة هي عمل شعبي محتسب يقوم أساسا على الانبعاث الذاتي و الإقناع الشخصي إيمانا و احتسابا و ابتغاء ما عند الله لا ما عند الناس (.....)[1].

و الملاحظ على تعريف "الشيخ القرضاوي" تركيزه على الجانب الدعوي للحركة حيث لم يشر إلى الجانب السياسي و مختلف انعكاساته على الفرد والحركة معا.

أ/2/ تعريف الشيخ راشد الغنوشي : هي جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام و تحقيق أهدافه و تحقيق التجديد المستمر له من أجل ضبط الواقع و توجيهه أبدا، و ذلك نظرا لأن الإسلام جاء لكل زمان و مكان فتحتم أن تكون رسالته متجددة بتغير أوضاع الزمان و المكان و تطوير المعارف و الفنون، و بناءا عليه فإن أهداف الحركة الإسلامية و إستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان و المكان[2].

---

[1]- يوسف القرضاوي، **الصحوة الإسلامية،أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، القاهرة، دار الكتاب، 1990، ص 09.

[2]- راشد الغنوشي، **الحركة الإسلامية و مسالة التغيير**، الجزائر، دار قرطبة، ص 11.

و بذلك فإن الغنوشي يعتبر ضمنيا أن نشاط الحركة الإسلامية يشمل كل المجالات و الميادين بما فيها الميدان السياسي، وأن رسم إستراتيجياتها تأتي وفقا لأهدافها و حسب إمكانياتها ووسائلها التي يجب أن تواكب تحولات العصر.

أ/3/ **تعريف حسن الترابي** : الحركة الإسلامية الحديثة بمغزاها و مآلها كلها حركة تجديد وإصلاح شامل مبني على تقاليد الإصلاحية الخاصة التي سنها جمهور من سلف الفقهاء و الصوفية و المصلحين ولا تقف عندها، إذ استصحاب ذلك السلف صلاح هيكل المجتمع العام، و تغنوا بإصلاح خاصة الأفراد أو خصوص العيوب البادية و إذ لم يتيسر لهم عندئذ من الأساليب إلا ما هو محدد و الحركة الحديثة كلها يعتبر بتراث البناء العفوي الطوعي الذي مكن أسس المجتمع الإسلامي المتدين عبر التاريخ، لكنها في سبيل الإصلاح النافذ تنطوي كلها على استعداد جهادي و تُبنى على قاعدة تنظيمية، و الحركة كذلك ذات هم سياسي و بعد عالمي[1].

في نفس السياق يذهب "الشيخ الترابي" إلى اعتبار الحركة الإسلامية عملية إصلاح شاملة في جميع المجالات الحياتية عن طريق الاستعداد الجيد بوضع إستراتيجية إصلاح واضحة دقيقة على المستوى الفكري و التنظيمي مع التركيز على البعد السياسي و العالمي.

ب/ تعاريف بعض المختصين و الباحثين الأكاديميين :

ب/1/ تعريف رفعت السيد أحمد: يرى أن مفهوم الحركات الإسلامية معقد ومتنوع طبيعة و دورا و اتجاها ووسيلة، بل وغايات، ولكنه مفهوم يتفق على ثلاث مشتركات تمثل إيديولوجيا هذه الحركات على المستوى الفكري:

الأول : الإسلام كمرجعية للفكر والعمل.

الثاني : الطموح ناحية إنشاء الدولة الإسلامية.

الثالث : أنها نِتاج للمجتمع، و سعي لتغييره، سلما أو عنفا في الاتجاه الأفضل و الذي يحقق لمشروعها صدقيته، سياسيا أو ثقافيا أو اجتماعيا[2].

---

[1]– حسن الترابي، **الحركة الإسلامية في السودان**، الدار البيضاء، منشورات الفرقان، 1991، ص 246.

[2] – رفعت السيد احمد، عمر الشويكي، **مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 ايلول**، دمشق، دار الفكر، 2005، ص19.

فالدكتور يتعمق في الوسائل التي تنتهجها في سبيل تحقيق أهدافها، والتي قد تكون سلمية فيما يطلق عليها الحركات المعتدلة، وقد تكون عنيفة فيما تسمى بالحركات المتطرفة أو الجهادية.

ب/2/ تعريف مجموعة من المتخصصين : الحركات الإسلامية هي تلك الجماعات التي تشترك معا في اعتبار احد جوانب الإسلام و تفسيراته الإطار المرجعي لها، سواء فيما يخص وجودها أو أهدافها و التي تنشط بطرق مختلفة من أجل تطبيق الصورة التي تراها للإسلام في المجتمعات والدول و المجالات التي توجد بها، و يلعب الجانب الفكري دورا محوريا في تحديد التمايز بين الحركات و الجماعات الإسلامية المختلفة[1].

إن الحركة الإسلامية، المتمثلة في الإخوان المسلمين هي جماعة إسلامية تصنف نفسها بأنها إصلاحية شاملة، تعتبر أكبر حركة معارضة سياسية في كثير من الدول العربية مثل "مصر، تونس، المغرب، فلسطين....، في حين تم تصنيفها كجماعة إرهابية في عدد من دول العالم مثل "روسيا، و كازاخستان... "، كما تم تصنيفها كذلك في "مصر و السعودية" بعد عزل الرئيس الدكتور "مرسي" ذو الانتماء الإخواني في 2013. أسسها "حسن البنا" في مصر في مارس 1928 كحركة إسلامية، وسرعان ما انتشر فكر هذه الجماعة، فنشأت جماعات أخرى تحمل فكر الإخوان في العديد من الدول، حيث يمكن اعتبارها امتدادا للحركة الأم في مصر وصلت إلى 72 دولة تضم كل الدول العربية و دولا إسلامية و غير إسلامية في القارات الست.

المطلب الثاني : المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية :

لقد قدم مؤسس الحركة الشيخ "حسن البنا" أفكار الحركة ووضح الأساس الذي يدعون إليه، و مرجعية أفكارهم التي يتبنونها و في معرض ذلك يقول :

1- نحن نعتقد أن أحكام الإسلام و تعاليمه شاملة تنظم شؤون الناس في الدنيا و الآخرة، و إن الذين يظنون أن هذه التعاليم إنما تتناول الناحية العبادية أو الروحية دون غيرها من النواحي مخطئون في هذا الظن، فالإسلام عقيدة و عبادة، ووطن

[1] – ابراهيم النجار و اخرون، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، العدد الأول،القاهرة، مركز دراسات الإستراتيجية، ط3، 2006، ص18.

وجنسية و دين و دولة، و روحانية و عمل، و مصحف و سيف، و القرآن الكريم ينطق بذلك كله و يعتبره من لب الإسلام و من صميمه و يوصي بالإحسان فيه جميعه[1].

و إلى هذا تشير الآية.. أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.."و ابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة و لا تنس نصيبك من الدنيا و أحسن كما أحسن الله إليك"[2]

و إنك تقرأ قوله تعالى في الحكم و القضاء و السياسة" فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت و يسلموا تسليما"[3]، و تقرأ قوله تعالى في الدين و التجارة "يا أيها الذين آمنوا إدا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه و ليكتب بينكم كاتب بالعدل و لا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب..... و لا شهيد[4]"، و تقرأ قوله في الجهاد و القتال و الغزو" و إذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك و ليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم.....و خذوا حذركم[5]"، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة البارعة في هذه الأغراض نفسها وفي غيرها من الآداب العامة و شؤون الاجتماع.

و بالتالي فقد اتصل الإخوان بكتاب الله و استلهموه و اعتقدوا أن للإسلام معنا كليا شاملا، و انه يجب أن يهيمن على شؤون الحياة و أن تصطبغ به وان تنزل على حكمه و ان تساير قواعده و تعاليمه.

2- إلى جانب هذا يعتقد الإخوان المسلمون أن أساس التعاليم الإسلامية و معينها هو كتاب الله تبارك وتعالى و سنة رسوله عليه أفضل الصلاة و السلام، اللذان إن تمسكت بهما الأمة فلن تضل أبدا، وإن كثيرا من الآراء و العلوم اتصلت بالإسلام و تلونت بلونه تحمل لون العصور التي أوجدتها و الشعوب التي عاصرتها، ولهذا يجب أن

---

[1] – حسن البنا، **مجموعة الرسائل الامام الشهيد حسن البنا**، شركة الشهاب، الجزائر، بدون سنة طبع، ص118.

[2] – **سورة القصص**، الآية 77.

[3] – **سورة النساء**، الآية 65.

[4] – **سورة البقرة**، الآية 282.

[5] – **سورة النساء**، الآية 102.

تستقي النظم الإسلامية التي تحمل عليها الأمة من هذا المصدر، وأن يفهم الإسلام كما كان يفهمه الصحابة و التابعون من السلف الصالح رضوان الله عليهم، وأن يوقف الحدود الربانية النبوية حتى لا يقيدوا بما لم يقيد به الله، ويلزم العصر بلون عصر آخر لا يتفق معه، والإسلام دين البشرية جميعا [1].

3- كما يعتقد الإخوان المسلمون أن الإسلام كدين عام انتظم كل شؤون الحياة في كل الشعوب و الأمم لكل الأعصار و الأزمان، جاء أكمل و أسمى من أن يعرض لجزئيات هذه الحياة و خصوصا في الأمور الدنيوية البحتة، فهو إنما يضع القواعد الكلية في كل شأن من هده الشؤون، و يرشد الناس إلى الطريق العملية للتطبيق عليها و السير في حدودها[2].

و لضمان الحق و الصواب في هذا التطبيق أو تحريها على الأقل عني الإسلام عناية تامة بعلاج النفس الإنسانية و هي مصدر النظم و مادة التفكير و التصوير و التشكل فوصف الله من الأدوية الناجعة ما يطهرها من الهوى و يغسلها من أدران الغرض والغاية و يهديها إلى الكمال و الفضيلة، و يمنعها من الجور و القصور و العدوان، و إذا استقامت النفس فيصبح كل يصدر عنها صالحا و جميلا.

يقولون أن العدل ليس في نص القانون و لكنه في نفس القاضي، و قد تأتي بالقانون الكامل العادل إلى القاضي ذي الهوى و الغاية فيطبقه تطبيقا جائرا لا عدل فيه، و قد تأتي بالقانون الناقص و الجائر إلى القاضي الفاضل العادل البعيد عن الغايات و الهوى فيطبقه تطبيقا عادلا، و من هنا كانت النفس الإنسانية محل عناية كبرى في كتاب الله، و كانت النفوس الأولى التي صاغها الإسلام مثل الكمال الإنساني، ولهذا كله كانت طبيعة الإسلام تساير العصور و الأمم، و تتسع لكل الأغراض و المطالب، و لهذا أيضا كان الإسلام لا يأبى أبدا الاستفادة من كل نظام صالح لا يتعارض مع قواعده الكلية و أصوله العامة.

و يمكن توصيف الحركة عموما بما يلي[3] :

---

[1]- حسن البنا، **رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص120.

[2]- **نفس المرجع**، ص 121.

[3]- حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص 122.

1-دعوة سلفية: لأنهم يدعون إلى العودة بالإسلام إلى معناه الصافي من كتاب الله و سنة رسوله.

2-طريقة سنية: لأنهم يحملون أنفسهم على العمل بالسنة في كل شيء، وخاصة في العقائد و العبادات.

3-حقيقة صوفية: لأنهم يقولون أن أساس الخير طهارة النفس، ونقاء القلب والمواظبة على العمل، والإعراض عن الخلق، والحب في الله، و الارتباط على الخير.

4-هيئة سياسية: لأنهم يطالبون بإصلاح الحكم في الداخل و تعديل النظر في صلة الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم في الخارج، وتربية الشعب على العزة و الكرامة، و الحرص على قوميته إلى أبعد الحدود.

5-جماعة رياضية: لأنهم يعتنون بأجسامهم،و يعلمون أن المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف، و يفعلون ذلك بشكل منظم.

6-رابطة علمية ثقافية: لأن الإسلام يجعل طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ولأن أندية الإخوان هي في الواقع مدارس للتعليم و التثقيف و معاهد لتربية الجسم والعقل و الروح.

7-شركة اقتصادية: لأن الإسلام يعنى بتدبير المال و كسبه من وجهة و هو الذي يقول نبيه صلى الله عليه و سلم :"نعم المال الصالح للرجل الصالح"و يقول "من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفورا له" "إن الله يحب المؤمن المحترف".

8-فكرة اجتماعية: يعني الحركة بالبحث في أدواء المجتمع الإسلامي و يحاولون الوصول إلى طرق علاجها و شفاء الأمة منها. [1]

و يقول في معرض ذلك مؤسس الحركة الشيخ البنا " أن شمول معنى الإسلام قد اكسب فكرتنا شمولا لكل مناحي الإصلاح ووجه نشاط الإخوان إلى كل هذه النواحي في الوقت الذي يتجه فيه غيرهم إلى ناحية واحدة دون غيرها يتوجهون إليها جميعها و يعلمون أن

[1]- حسن البنا، **رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص 123.

الإسلام يطالبهم بها جميعا". كما اجتنبوا التعصب للألقاب إذ جمعهم الإسلام حول لقب واحد هو "الإخوان المسلمون"[1].

و يجدر الوقوف على المنعرج الذي تعرضت له الحركة بحضرهم و إخضاعهم للسجن و الاعتقال و تحريف منطلقاتهم الفكرية، و لكن بعض مفكريهم تصدوا لهذا الهجوم الكبير وهو ما ظهر خصوصا في رد المرشد العام الأستاذ "إسماعيل الهضيبي" على تلك الدعوى و قال كلمته الجامعة التي حددت طريق الإخوان المسلمين و عبرت عن منهجهم و صورت مهمتهم " نحن دعاة لا قضاة "[2]، و أشرف على وضع أبحاث في عقيدة أهل السنة في الموضوعات التي أثار حولها أصحاب تلك الدعوى شبهات.

و قد تناول الأستاذ الهضيبي مفاهيم هامة تخص الفكر الإخواني الإسلامي وأصوله الفكرية، حيث تكلم عن الحكومة الإسلامية أو "الإمام الحق" [3] حيث يشرح : إن الدين الإسلامي قد تم فليس لأحد أن يزيد فيه أو ينتقص منه في أصول الشريعة الآية" و تمت كلمة ربك صدقا لا مبدل لكلماته " فما أحله الله و ثبت حكم حله الأبدي بانقطاع الوحي ووفاة الرسول عليه الصلاة والسلام حلال إلى يوم القيامة لا يملك أحد أن يحرمه، وما ثبت حكم تحريمه كذلك، لكن مع ذلك فإن الله عز و جل قد ترك للمسلمين جوانب غير قليلة من حياتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية تجتهد في تنظيمها بمقتضى تشريعات قد نسميها قوانين أو لوائح أو قرارات يشترط فيها عدم المساس بالشريعة الأصلية الإلهية، و يظهر هذا في كتاب الله بالآية: "الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة و آتوا الزكاة و أمروا بالمعروف و نهوا عن المنكر و لله عاقبة الأمور"[4].

ركز البرنامج الإخواني في بداياته على ضرورة التركيز على تقوية المجتمع أيضا و تدعيمه وتقويته، بل يحتاج إلى بناء جديد على قواعد جديدة و على نفوس قوية فاضلة تشكل النخبة التي تتداول على السلطة و يكون أكثر صفاتها الصبر و الاحتمال و التكرم و الحنان

---

[1]– **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[2]– حسن الهضيبي، **دعاة لا قضاة**، دار الصديقية للنشر، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، حسين داي، الجزائر،1989، ص 07.

[3]– حسن الهضيبي، **مرجع سابق**، ص 169.

[4]– **سورة الحج**، الآية 41.

والصراحة والإباء و الصدق في القول والعمل، نزهة على الصفات السيئة التي يمكن أن تضر بالأداء الجيد للمهام، و يكون ذلك عن طريق مناهج ومبادىء و توجيهات واضحة صالحة شاملة[1] (وهو ما يسمى بالأدبيات السياسية الجديدة التنشئة السياسية).

كذلك ركز الفكر الإخواني على أهمية المشروعات العلمية التي من شأنها تحقيق الأرباح و الابتعاد عن العطل و الخسارة، و يتم من خلالها التدرب على الأعمال و اكتساب الخبرة الحقيقية، مشروعات زراعية و صناعي و تجارية بكل أنواعها و ما أوسع أبوابها وأكثر سبلها في الدول العربية بتنوع الإمكانيات التي يزخر بها و لكن المشكلة تبقى مشكلة إدارة و تسيير[2].

و يظهر ذلك في الآية :"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون و ستردون إلى عالم الغيب و الشهادة فينبئكم ما كنتم تعملون[3] "

استنادا إلى أن مصدر الفكر الإخواني هو الفكر الإسلامي فتميز المرأة بما يلي أن المرأة قرينة الرجل في أصلها و في وجودها و في حقوقها العامة، وأقر الإسلام ما بينهما من رابطة، ثم وضع الحقوق العملية، ووضع التشريعات الواجبة التنفيذ للمرأة، على أساس يحفظ كرامتها، و يضفي عليها خصائصها النسوية الأنثوية في الآية "و لهن مثل الذي عليهن بالمعروف و للرجال عليهن درجة [4]"يتكاملان في تكوين الأسرة الخلية الأساسية للمجتمع مع فرق قوامة الرجل و الحق في النفقة للمرأة، وفي قاعدة أخرى واردة في القرآن : "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة و خلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا و نساء و اتقوا الله الذي تساءلون به و الأرحام إن الله كان عليكم رقيبا[5]" و هو ما يعني و ينص بوضوح على أن الأصل البشري كله واحد يعود إلى نفس واحدة، و هذه النفس خلق منها زوجها، فالرجال و النساء أصلهما واحد فالأساس هنا هو التسوية بين الرجل و المرأة.

---

[1]– حسن البنا، **فقه الواقع**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، دون سنة نشر، ص 131.

[2]– **نفس المرجع**، ص131.

[3]– **سورة التوبة**، الآية 105.

[4] – **سورة البقرة**، الآية 228.

[5]– **سورة النساء**، الآية 01.

و بالتالي فقد اضطلعت المرأة بأهمية بالغة في الفكر الإخواني، وهو الأمر الذي يمكن أن يكون قد تميز فيه هذا الفكر فحتى بعض القوانين الأوروبية لا تعتبر أن للمرأة الأهلية الكاملة في التصرف في مالها إلا بإذن زوجها كما في القانون الفرنسي، و لكن الفكر الإخواني منحها الأهلية الكاملة في التصرف في مالها[1].

و بشكل عام يمكن أن نقول أن البناء الفكري يتضمن أربع متغيرات أساسية هي:

1/ **متغير الأيديولوجية** : تعني المقولات الفكرية التي تحقق لها قدرا من التماسك النظري و الفكري و من خلاله يتم تحديد الأهداف، و تحقيق التضامن الداخلي للحركة و التميز عن الآخرين، كما يلعب هذا المتغير دورا مهما في إخفاء صفة الغموض على الحركة حتى تستطيع قياداتها إحكام السيطرة و فرض النظام على الموالين لها من جهة، و كذا تحقيق الانتشار و التوسع من جهة ثانية [2]،حيث يسهم الدين الإسلامي الذي يعتبر المرجعية الأيديولوجية للحركة الإسلامية في الانتشار و التغلغل التلقائي لمختلف طروحاتها، حيث يفرض الدين الإسلامي على أي مسلم أن يبادر بتطبيق تعاليم الإسلام دون توجيه.

2/ متغير التغير الاجتماعي و السياسي: فقد يكون هذا التغيير محدودا أو شاملا حيث تسعى معظم الحركات الإسلامية إلى تطبيق تعاليم الإسلام و العمل على تطبيقها في شتى المجالات، خاصة الاجتماعية والسياسية[3].

3/ متغير البناء الفكري: و يقصد بها الرغبة في الانتشار و الاستمرار، فهذه الحركات و في سياق طرح أفكارها حول الإسلام و كيفية تطبيقه، تركز كل محاولة كسب اكبر قطاع ممكن من المجتمع و لتحقيق هذه الغاية تلجأ إلى مراجعة أساليب نشاطها من حين لآخر بإتباع وسيلة المراوغة أو المهادنة أو الهجوم طبقا لتقديرات الحركة لقوتها و لمصلحتها المشتركة[4].

---

[1]– حسن البنا، **فقه الواقع**، مرجع سابق، ص 151.

[2]– عبد العاطي محمد احمد، **نحو تعريف الحركة الإسلامية**، في كتاب علاء الدين ابو زيد و آخرون، **الحركة الإسلامية في آسيا**، القاهرة، مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1996، ص 24.

[3]– **نفس المرجع**، ص 25.

[4]– **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

4/ متغير الإستراتيجية المتبعة: و تعني الإستراتيجية التي ترسمها الحركة لنفسها لتحقيق أهدافها، حيث تتمحور حول إستراتيجيتين هما:

1/4/ إستراتيجية الإصلاح: و هي محاولة الحركة إحداث تغييرات في المجتمع بصفة جزئية مرحلية و تدريجية في طرح مشروعها القيمي القائم على الدين الإسلامي.

2/4/ إستراتيجية الثورة: و هي مرحلة التغيير الشامل أو الجذري حيث يستخدم في هذه المرحلة أسلوب القوة بهدف أحداث تغيير فوري و شامل لمختلف أسس النظام السياسي القائم و بنيته الاجتماعية[1].

البناء التنظيمي: و يشمل أربع متغيرات أساسية هي :

1/ متغير الهيكل التنظيمي: و يعني الشكل الذي يتوقف عليه طبيعة فكر الحركة و إستراتيجيتها، حيث مهما كانت الحركة أكثر رغبة في الاهتمام بالدعوة الفكرية و تحقيق التغيير على مدى زمني أطول فإن بناءها التنظيمي يجب أن يتصف بالمركزية، فكلما كانت الحركة أكثر سرعة في التغيير يجب عليها اعتماد اللامركزية أكثر، و لعل أهم شيء يمكن أن يحميها من التناقضات و الانشقاقات داخل هيكلها التنظيمي هو مدى قدرتها على صياغة مفهوم المصلحة المشتركة بين أعضائها، لأن أي تناقض أو صراع بين مصلحة الجماعة و مصلحة العضو من شأنه أن يؤدي إلى سهولة اختراقها و تحطيمها من طرف المتربصين بها[2].

2/ متغير القيادة الفعالة : تلعب دورا حاسما في الحفاظ على وحدة و تماسك الحركة، إذ توكل لها مهمة تعبئة الأعضاء من خلال شرح البرامج و كيفية تجسيدها واقعيا، كما يلاحظ أن الحركات الإسلامية التي تطمح إلى التغيير السريع و الجذري تعتمد على القيادات الميدانية أكثر من اعتمادها على القيادات التنظيرية[3].

3/ متغير المرونة في العضوية: تعني السلاسة و الليونة في انتقال الأعضاء حيث تضمن نوعا من الديناميكية، و يكسر الجمود الذي تمر به العديد من الحركات، فهذه العملية تعطي أكثر حيوية و نشاط و تضمن البقاء و الاستمرارية.

---

[1]– عمراني كربوسة، **الحركات الإسلامية و اشكالية الإرهاب الدولي** : أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم ف العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013، ص 26.

[2]– **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[3] – **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

4/ متغير الموارد : و تتمثل في مختلف الإمكانات و الوسائل المتوفرة مادية كانت أو لوجيستية، كالمال و الإعلام.... فكلما كان التنظيم قويا كلما أمكنه ذلك من جمع الكثير من الموارد، فقد ترتبط وفرة الموارد بطموحات أعضاء الحركة و التي يمتلك أعضاؤها طموحات كبيرة و عالية، فيكون المجال أمامهم واسع فتصبح العديد من الموارد من خلال العمل على تحقيقها إنجازات و مشاريع سريعة، في حين أن الحركة الأقل طموحا و الأكثر تشاؤما بالفشل يعمل أعضاؤها على التردد في توسيع انجازاتهم، مما يؤثر سلبا على مواردهم و يجعلها أكثر محدودية[1].

وعليه فالبناء التنظيمي مهما كان قويا عليه أن يظل مرنا لكي يحافظ على ديناميكيته، و يكرس وجوده فعليا، و ليس على سجلات وزارة الداخلية فقط.

المطلب الثالث: خصائص الخطاب السياسي للحركة الإسلامية:

الخطاب الديني الإسلامي:

يعني الخطاب مفهوما يجمع بين اللغة و الممارسة، أي بين النص و السياق بكل تفاعلاته، ولذا يشمل الخطاب كل إنتاج ذهني منطوقا أو مكتوبا أو فرديا أو جماعيا، ذاتيا أو مؤسسيا، و ما ينجم من دلالة الألفاظ و العبارات و الأفعال و المعاني الكامنة و المسكوت عنها في الخطاب، وكذلك مدلولات التجارب التي ينتجها كل مجتمع لاستعماله الخاص في فهم أي نص، فكل خطاب يمكن أن يصبح مادة لخطاب آخر كما أنه بإمكانه هو نفسه أن يصبح خطابا شارحا، و قد يكون قويا أو ضعيفا، ولا يمكن القول أنه صادق أو كاذب[2].

ويكمن معنى الخطاب في موقعه و إستراتيجية التحدث به، فالخطاب خاضع لقوانين المؤسسة التي تصدره، وإذا كانت له بعض السلطة فإنه سيستمدها من المؤسسة التابع لها، ومن ثم فإن حفظ و إنتاج الخطاب في كل المجتمعات هو إنتاج مراقب و منتقى و منظم.

فالخطاب هو بناء من الأفكار، فصاحب الخطاب قد يبرز أشياء و يسكت عن أشياء، و يعمل على تقديم أشياء و تأخير أشياء، و يكاد يقترب هدا المعنى من ذلك الذي أورده

[1] –عمراني كربوسة، **مرجع سابق**، ص 27.

[2]– أميمة مصطفى، عبود أمين، **قضية الهوية في مصر في السبعينات، دراسة في تحليل بعض الخطاب السياسي**، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1993، ص40.

قاموس بلاكويل Black well لعلم الاجتماع حيث ذكر أن الخطاب يعد بمثابة حوار مكتوب أو مسموع (شفاهي) ينطوي على أفكار و معتقدات لها أهميتها المجتمعية التي تنبع من تأثيرها في تكوين صورة متلقي الخطاب عن العالم الذي يعيش فيه،و تحديد كيفية تصرفه إزاء هذا العالم.

تجدر الإشارة إلى أن الخطاب الديني لا يتغير في أصوله و أسسه لكنه يتغير في الأسلوب أو الطريقة وعليه يمكننا القول أن الخطاب الإسلامي ليس هو خطاب الإسلام ممثلا بنصوص الوحي من القرآن و السنة، وإنما هو خطاب الإسلاميين في التعبير عن الرسالة التي يوجهونها إلى الآخرين في شأن من الشؤون، فالاجتهادات تقتصر على الواقع..واقع الطبيعة..وواقع الإنسان أي الواقع الاجتماعي فهو خاضع لأعراض الزمان و المكان أي لأعراض التاريخ و تغيراته وضروراته[1].

و الخطاب الإسلامي بصفة خاصة هو الخطاب الذي منح الله تعالى من ينطقون به فقال تعالى: "وهدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى صراط الحميد"[2].

خصائص الخطاب الإسلامي:

لعل من أهم خصائص الخطاب الإسلامي "ما يصبو إليه":

- الدفع بالتي هي أحسن، قال تعالى "ادفع بالتي هي أحسن[3]"
- الدعوة بالحكمة و الموعظة الحسنة، قال تعالى "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة و الموعظة الحسنة و جادلهم بالتي هي أحسن[4]"
- مراعاة الزمان والمكان فلكل حادث حديث.
- فهم المرحلة و فهم العصر و تحديد حاجاته، و الوقوف على سفن التغيير و المدافعة.

---

[1]- سامي خشبة، **عن التجديد الخطاب الديني**، علوم الدنيا المتغيرة وواجب عمارتها على الرابط : http://www.ahram.org.eg/archive/index.asp.5/13/03.

[2]- **سورة الحج**، الآية 24.

[3]- **سورة فصلت**، الآية 34.

[4]- **سورة النحل**، الآية 125.

- فهم المرحلة و فقه الواقع أصل معتبر في الشرع [1].
- أن يزاوج الخطاب على قدر ما تعي العقول المخاطبين، روى البخاري في صحيحه عن أم المؤمنين عن علي بن أبي طالب قال حدثوا الناس ما يعرفون، أتريدون يكذب الله و رسوله.
- تحديد أهداف الخطاب العامة و الأساسية و الأهداف المرحلية، و كذا الأهداف الخاصة المرتبطة بفئة المدعويين و مكانهم.
- ترتيب الأولويات.
- السعي لتقديم العلاج لكل أمر فاسد و بديلا إسلاميا صالحا نافعا .
- تكوين الرأي العام الجماهيري حول كل ما يهم المسلمين ن و يسدد الخطى و يوجه الصف و ينهى عن الفحشاء و المنكر.

بصفة عامة أن يمس الخطاب الإسلامي مشكلات و قضايا الحياة اليومية المعاصرة و يطرح الحلول المناسبة لها.

و قد يصنف الخطاب إلى ثلاثة أنواع : إشادة، خطاب إدانة و خطاب مراوغة[2].

الخطاب الإسلامي بعد الحراك الثوري العربي :

من الواضح أن ثورات الربيع العربي أعادت تشكيل خريطة التيار الإسلامي، و أنه إذا كان هناك انجاز ينسب للربيع العربي فلعله يتمثل في نجاحه في الدفع نحو عملية طويلة من التغيير و التحول من شأنها أن تصقل نظريات الإسلاميين و ممارساتهم، بعد أن وجدت الحركة الإسلامية نفسها على أعتاب تحول تاريخي لا يمس فقط إطارها الفكري و العقائدي و لكنه يمس أيضا أولوياتها و استراتيجياتها في المستقبل، و هو أمر يرى بعض الباحثين الغربيين مثل ناثان براون، أستاذ العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن الذي رصد من وجهة نظره تشابها بين خطاب الأحزاب الإسلامية و نظيرتها المسيحية في أوروبا قبل 100 عام، انه سيعتمد على عدم الخلط بين القضية التي تتبناها هذه الأحزاب و التيارات الإسلامية و

[1]– ابراهيم صبري، **تجديد الخطاب الإسلامي**، حوليات آداب عين شمس، المجلد 31، افريل –جوان 2003، (ص ص) (235-245).

[2]– نجلاء محمود مصيلحي، **الخطاب الإسلامي و التنمية في المجتمع المصري**، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2009،ص 22.

أساليب ممارستها للعمل السياسي، بالإضافة للأثر الذي سيحدثه تطور النظم السياسية في تلك الدول، باعتباره سيلعب دورا مهما في تشكيل إيديولوجية تيار الإسلام السياسي[1].

و قد لجأت الحركة الإسلامية إلى منطق الاستثمار في لحظات انتصار الشعوب على أعقاب الحراك الثوري و الذي لا يعني بالضرورة اللجوء إلى طرح أنواع من الخطاب القائم على الترويج لأفكار، أو تغيير الخطاب لتمريره في هده المرحلة فقط، بل إلى تغيير فعلي مس البرامج و الإستراتيجيات متحاشيا الثوابت و المنطلقات، بعبارة أخرى فإن حديث الإسلاميين عن الانفتاح، واستخدامهم مفردات كالدولة المدنية، و دولة المواطنة.... الخ، يجب أن يرافقه عمل داخلي للاستعداد لكيفية التعامل مع المتغيرات المتسارعة حولهم، فالتغيير على مستوى الخطاب الإعلامي و حسب سيكون تأثيره سلبيا إذا لم يرافقه عمل يعكس صدق النوايا على تنفيذ ذلك التغيير، من هنا، فإنه من المهم التركيز على درجة المصداقية في مخاطبة الرأي العام و الانسجام، لأنه بغياب الانسجام الداخلي و انعدام المصداقية فإن الفوضى هي النتيجة المتوقعة[2].

إلا انه و في هدا الإطار و بالحديث عن الخطاب السياسي للحركة الإسلامية تجدر الإشارة إلى الدور الكبير للإعلام في رسم وتوجيه الصورة العامة للحركة، فمن خلال دراسة لمحمد الراجي لدور الإعلام في رسم الصورة الذهنية للإخوان في الصحافة الالكترونية أكد أن نتائج الدراسة تدل على أن محتوى الرسالة الإعلامية، و الذي يتحكم في استراتيجيات بنائه و أساليبه الإقناعية، يستهدف تشكيل صورة ذهنية نمطية للإخوان المسلمين، بل إن القائم بالاتصال يخطط لإبراز صورة معينة علامات و سمات مخصوصة، تناقض الصورة التي ترى بها الجماعة نفسها من خلالها (الصورة المرآة) فضلا عن الصورة المرغوبة، وذلك من أجل تغيير البناء النفسي الداخلي، و المخزون المعرفي المتراكم للأفراد، اتجاه جماعة الإخوان ن و دعم الوضع السياسي الجديد الذي نشأ بعد أحداث 03 جويلية 2013، و القوى المهيمنة على مفاصل السلطة، وهكذا تكون الصحافة الالكترونية (عينة الدراسة على الأقل) قد تحولت

---

[1]– وليد حسني زهرة، **إني أكرهك... خطاب الكراهية و الطائفية في اعلام الربيع العربي**، مركز و حرية الصحفيين، المملكة الأردنية الهاشمية، ط 1، 2014، ص 128.

[2]– محجوب الزويري، **الإسلام السياسي و مخاض الثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2011، ص 03.

في إطار "الصراع الرمزي" بين مكونات المشهد السياسي، إلى ذراع سياسية متجاوزة دورها الإعلامي الإخباري لخدمة أجندة غير إخبارية في صوغ صورة نمطية سلبية مقولبة لجماعة الإخوان، لا تساعد على فهم جوهر الصراع، فضلا على تسويته لأنها تعكس علاقات الهيمنة و السيطرة و القوة لجهة تفرض إرادتها و رؤيتها السياسية[1].

تحليل خطاب مرشح الرئاسة من الحركة الإسلامية:

أكد الدكتور "حسن نافعة " أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة أن خطاب مرشح الإخوان كان في البداية موجه إلى الشعب المصري ككل و هو الأمر الذي اختلف في الدور الثاني، حيث انه و بحنكة سياسية أراد مغازلة المساندين لحمدين صباحي و عبد المنعم أبو الفتوح المرشحين الخاسرين و كسب أصواتهم و جذبهم في الدور الثاني، فجماعة الإخوان كانت تخطط لأن يكسب مرشحهم من الجولة الأولى وهو ما لم يحصل، فمن خلال الخطاب حاول كسب الجولة الثانية بتغيير الشعار من (النهضة إرادة الشعب) إلى (قوتنا في وحدتنا) وهو ما يفسر توجيه الخطاب إلى مؤيدي الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح و المرشح الثاني، و قد أشار الدكتور حسن نافعة إلى عدة عقبات تواجه المعركة الانتخابية أهمها فقدان عموم الناخبين الثقة في تيار الإسلام السياسي و خصوصا الإخوان المسلمين خاصة عقب نجاحهم في الانتخابات البرلمانية بشقيها (الشعب و الشورى) وممارستهم داخل البرلمان خصوصا في موضوع لجنة وضع الدستور من جهة و كذا التفوق الطفيف بين المرشحين مرشح الإخوان والفريق أحمد شفيق المحسوب على النظام القديم[2].

تؤكد الدراسة على أن التحديات التي واجهت الإخوان كبيرة خصوصا مع تقديمهم لخطاب سياسي يتبنى مشروع النهضة، إلا أن الخطاب عموما طبع بطابع تقديم وعود انتخابية هدفها الوصول غلى الوصول إلى السلطة، أحيانا تغشاها القليل من الضبابية خصوصا عند التطرق إلى حرية التعبير و الفكر وكذا لم الشمل، كما أن الخطاب لم يأت

---

[1]– محمد الراجي، **الصورة الذهنية لجماعة الإخوان المسلمين في الصحافة الإلكترونية المصرية**، مركز الجزيرة للدراسات، دراسة اعلامية.

[2]– أحمد جمال، **تحليل الخطاب السياسي لمرشحي الرئاسة**، مصرس آخر ساعة مقالة على الرابط : Http://www.masress.com/akhersaa/6026 .

بتوضيح لمسالة الأمن القومي، وقد تضمن الخطاب التأكيد على خصوصية النموذج المصري، وبعده عن النماذج الأخرى حتى الناجحة منها مثل ماليزيا و تركيا[1].

وأكثر ما يلفت الانتباه في خطاب الإخوان من خلال مرشحهم هو عدم الاعتراف بنتيجة الانتخابات في حال خسارتها، وهو نفس الخطاب الذي استخدمته حماس في الانتخابات في غزة 2006، وهذا ما يؤخذ على الخطاب الإخواني حيث أنه ربما يعني إهدار مبدأ التداول على السلطة[2]، أو على الأقل يعطي فرصة لانتقاده هنا.

[1]–أحمد جمال، **مرجع سابق**، ص 03.

[2]– **نفس المرجع**، ص 03.

المبحث الثاني: الحركة الإسلامية ومسالة الديمقراطية:

تعد الحركات الإسلامية من أحد أكبر الفاعلين السياسيين في الشرق الأوسط خصوصا في العقد الماضي، وسيكون لها دور كبير في تحديد ما سيكون عليه الوضع السياسي في المستقبل القريب، فقد أظهرت قدرة كبيرة ليس فقط على صياغة برامج تحظى بقبول شعبي واسع فحسب، بل تمكنت بالأهم من خلق منظمات ذات أساس اجتماعي حقيقي ووضع استراتيجيات سياسية متسقة في حين فشلت أطراف أخرى، إلى حد كبير على جميع الأصعدة.

ولم تدرك العامة في الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أهمية الحركات الإسلامية إلا عقب وقوع أحداث جسيمة مثل الثورة الإيرانية واغتيال الرئيس أنور السادات في مصر وقد ساد الانتباه بشكل أكبر منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 ونتيجة لذلك ينظر إلى الحركات الإسلامية على نطاق واسع باعتباره خطير وعدائية، وفي حين أن ذلك التوصيف قد ينطبق على المنظمات التي تقع على الخط الرديكالي للجماعات الإسلامية، والتي تعد خطيرة نظرا لاستعدادها للجوء إلى العنف الأعمى تحقيق لهدافها فان ذلك يعد وصف غير دقيق للعديد من الجماعات التي نددت بالعنف أو تجنبته.

إن الحركات الإسلامية المعتدلة وليس الراديكالية، هي سيكون لها أعظم الأثر على التطور السياسي المستقبلي في النظم السياسية العربية إن أهداف المتطرفين المغالى فيها بإعادة تأسيس خلافة إسلامية توحد العالم العربي أو مجرد فرض قوانين و عادات اجتماعية على دول عربية معينة من تفسير أصولي للإسلام هي ببساطة ابعد ما يكو عن واقع قد يسمح بتحقيقها، إن ذلك لا يعني أن الجماعات الإرهابية المتطرفة ليست خطيرة، حيث أنه يمكن أن تتسبب في خسائر هائلة لتحقيق أهدافها إلا انه من غير المرجح أن تتمكن من تغيير المشهد السياسي الإقليمي العربي أو الدولي.

أما الحركة الإسلامية المعتدلة فهي تلك التي تخلت عن العنف ونبذته رسميا.

لقد كان للحركات الإسلامية بالفعل تأثير قوي على العادات الاجتماعية في العديد من الدول بحيث جمدت أو بدلت الاتجاهات العلمانية و غيرت السلوكات ولا يعد هدفها

السياسي الآني في أن تصير قوة مؤثرة من خلال المشاركة في العملية السياسية العلنية فان ذلك يتحقق بالفعل في بلدان مثل المغرب الأردن تونس بل وحتى مصر التي في ظل حضرها للمنظمات السياسية ذات الطابع الديني استطاع الإخوان من حجز 88 مقعدا في البرلمان : إن السياسة و ليس العنف هو ما يمنح الحركات الإسلامية المعتدلة تأثيرها[1].

وقد عقدت مؤسسة كارينجي للسلام الدولي بواشنطن ومعهد الشؤون الدولية بروما ايطاليا. بالاشتراك مع مؤسسة herbert Quandt Stifiung الألمانية و صندوق مارشال الألماني بالولايات المتحدة و الغرفة التجارية العربية الايطالية اجتماعا في روما نوفمبر 2005 مع ممثلي الحركات الإسلامية المعتدلة من عدد من الدول العربية و قد أظهرت المناقشات بعض الغموض الذي يكتنف الإسلاميين في عدد من القضايا الحيوية فيما يتعلق بالديمقراطية و حقوق الإنسان و تشمل أهم الجوانب المتعلقة بالمفاهيم المرتبطة بأدبيات الديمقراطية و هي الشريعة الإسلامية،العنف، التعددية، الحقوق المدنية و السياسية، وحقوق المرأة، و الأقليات الدينية [2].

لكن يمكن لهذا الغموض أن تكون له عدة أسباب ففي حين يوصف بأنه ازدواجية و عدم الإفصاح عن الأهداف الحقيقية التي يمكن أن تتنافى مع أصول الديمقراطية، وهو التوصيف الذي يتبناه المتحاملون على الحركات الإسلامية في حين انه نجد تيار من الباحثين الموضوعين يؤكدون أن سبب هذا الغموض يعود إلى التطور المستمر في الفكر الإسلاميين و استراتيجياتهم.

يلعب الإسلاميون في العالم العربي اليوم الدور الذي كانت تلعبه حركات التحرر الوطنية و الأحزاب اليسارية، فهي الحركات الكبرى في القرن الحادي و العشرين، حيث لها جذورها الممتدة في النسيج الاجتماعي، وتعي أهمية التنظيم الجيد، ولذا فهي قادرة على تعبئة أعداد هائلة، وتقدم أيدلوجيتهم حلا بسيطا للازمات القائمة في المجتمعات العربية المعاصرة

[1]– نيثان ج براون، عمر حمزاوي وما رينا اوتاواي، أوراق كارنيجي، سلسلة الشرق الأوسط، **الحركات الإسلامية و العملية الديمقراطية في العالم العربي استكشافات المناطق الرمادية**، اصدار اشتراك المؤسسة كارنيجي للسلام الدوليHerbert puauatiStiftung. رقم 67 مارس 2006، ص 5.

[2]– **نفس المرجع**، ص 6.

تتمثل في العودة إلى أصول الإسلام و إلى روحة الحقيقة، وبالفعل فقد كان شعار"الإسلام هو الحل " هو الشعار الذي استخدمته جماعة الإخوان المسلمين في مصر لفترة طويلة و مثلهم مثل جميع الحركات الناجحة، تمكن الإسلاميون من اختزال منظومات قيمته مركبة في شعارات بسيطة حلت بسرعة محل القومية العربية و الاشتراكية التي سادت المنطقة حتى فترة السبعينات، و نتيجة لذلك، يمثل الإسلاميون في معظم الدول العربية قوى المعارضة الوحيدة الممكنة أمام النظم السلطوية الحاكمة [1].

وقد أصبح ظهور الحركات الإسلامية مصدر قلق كبير للعلمانيين العرب و الحكومات الغربية، التي تشكك في أهدافها الكبرى، وبالنسبة للحكومات العربية التي تخشى القوى المتنامية لأي حركة تكون لديها مشكلة في السيطرة عليها إن الحركات الإسلامية نبذت العنف و اختارت تحقيق أهدافها بطريقة سياسية ولذلك أصبحوا مناشد مناصري الديمقراطية حيث انه لا يمكن لهم أن ينجحوا في إطار نظام سياسي غلق، وفي بعض الدول بعد تبني مبدأ نبذ العنف و التحول للديمقراطية من التطورات الحديثة، وهناك مخاوف أن يكون التغيير هو تغيير ذرائعي محض، و أن هذه الحركة قد تعود إلى الإيديولوجيات الراديكالية إذا ما وصلت إلى السلطة[2].

المطلب الأول : مواقف الحركة على المستوى الفكري: (من الشريعة، العنف، الغرب ومن إسرائيل):

في مناقشات جرت مع بعض العلمانيين المشككين في التزامهم بالديمقراطية و حقوق الإنسان، غالبا ما تؤكد الحركة الإسلامية المعتدلة على أن الاختلافات بين أفكارها و أفكار نظرائها طفيفة، و تتلخص في اغلبها في عدة نقاط. والتي من خلال كشف الغموض فيها يظهر التوجه الحقيقي للفكر الإسلامي ما بين تأييد الديمقراطية الليبرالية أو الثيوقراطية وهي كالتالي:

[1]- نيثان ج براون و اخرون ، **مرجع سابق**، ص 06.

[2]- **نفس المرجع**، ص09.

الشريعة الإسلامية :

من الطبيعي أن تدعو الحركة الإسلامية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية بالنظر إلى مرجعيتها الإسلامية إلا انه لديها مساحة كبيرة للمناورة حيث أن الشريعة الإسلامية ليست مجموعة محددة من القوانين الجامدة ولكنها مجموعة معقدة من القواعد و التأويلات التي مرت بعدة قرون و تتبع مذاهب مختلفة، إلا أن جميع النظم القانونية بالدول العربية تستعير إلى حد كبير من مصادر غير إسلامية لمعظم القوانين بها.

ولعل قضية من له حق التشريع، وفي ظل أي سلطة، هي أكثر النقاط الرئيسية للخلاف بين الإسلاميين و غير الإسلاميين، و بالتفسير الدقيق لمعنى تطبيق الشريعة لا يكون سن القوانين مهمة مجلس النواب المنتخبة بحرية، والتي تستمد سلطتها من الناخبين، ولكن من الفقهاء الذين يفسرون أوامر الله وهو الأمر الذي يخيف غير الإسلاميين[1].

وفي الواقع العملي، وجهت بعض الحركات الإسلامية الموجودة في المغرب و مصر دعوتها لتطبيق الشريعة من خلال تغييرات أكثر مرونة في حين تتسم ببعض الغموض، فهي على استعداد لقبول تشريع القوانين من خلال العملية البرلمانية المعتادة، ولكن تطالب بضرورة استشارة السلطات الدينية وان القانون يجب أن يعتمد في جزء منه المرجعية الإسلامية، و لا تصر على الاعتماد الكامل على المصادر الإسلامية، ولكن تطالب أيضا بان تلك المصادر، حال توافرها، يجب أن يتضمنها النقاش، ولعل هذه التركيبة هي الأقرب إلى السياسات الديمقراطية، حيث أنها لا تتطلب الالتزام بمعايير معينة و تتيح التفاوض الديمقراطي بشأن محتوى التشريع، وتركز فقط على ضرورة دعوة الحركات الإسلامية إلى المشاركة في تلك النقاشات، إلا أن هذه الرؤية لا تشترك فيها كل فيها كل الحركات الإسلامية ولكن جماعة الإخوان المسلمين على الخصوص[2].

[1]- نيثان، براون وآخرون، **مرجع سابق**، ص09.

[2]- **نفس المرجع**، ص10.

الموقف من الإرهاب و العنف :

ترفض الحركة الإسلامية على الدوام اتهامها بالإرهاب، فأعلنت أنها تدينه، وان موقفها ثابت من العنف، و قالت أن تاريخها ناصع البياض، وأن ما حدث في الماضي كانت أعمالا فردية استنكرتها الحركة مثل محاولة اغتيال جمال عبد الناصر في حادثة المنشية حيث تم استنكارها من الإخوان ومرشدهم حسن البناء، وقد علق الدكتور محمد حبيب، النائب الأول للمرشد قائلا: ((إن هذا الحادث تمثيلية كبرى أحكم تدبيرها بهدف القبض على الإخوان المسلمين و الزج بهم في السجون و المعتقلات و إزاحتهم عن الطريق للاستأثار بالسلطة و الانفراد بالحكم [1].

ويرى الظواهري أن الجماعة نبذت العنف الذي هو الجهاد في سبيل الله ، و تبرأت ممن يتبنون العنف ولو من أتباعها، ويعتبرها مخالفات شرعية كبيرة رافقت تأسيس الجماعة و قامت عليه ومتهما الجماعة بعدم جهاد الحكام معلقا على جهاد الإخوان في فلسطين و حرب السويس، ثم إن القتال في فلسطين اقل وجوبا من قتال الحكام المرتدين لأن قتال المرتد مقدم على قتال الكافر الأصلي، و لأن تحرير فلسطين و البلاد الإسلامية المحتلة يكون بعد إقامة حكم الله.[2]

وهنا يظهر الفرق بين الفكر الإسلامي المعتدل ممثلا في الحركة الإسلامية المعتدلة وبين الحركات المتطرفة كالقاعدة.

الموقف من الغرب :

تساهم الحركة الإسلامية في حوارات ثقافية و سياسية و حقوقية مع مراكز حقوقية وبحثية بارزة في الغرب، حيث صدرت تقارير مهمة في هذا الشأن كبحوث مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ومجلة الفورين بوليسي، مؤسسة أبحاث الحركات الأصولية، و أبحاث بارزة لباحثين كمارك لينش و عمرو حمزاوي.

---

[1]– محمد عبد الغفور، **تأثير ثورات الربيع على ظاهرة الإسلام السياسي و عمليات الإصلاح في الوطن العربي**، دراسة لاستكمال مقرارت نيل الماجستير بالأكاديمية العربية، المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والعلوم السياسية 2013 ص 142.

[2]– نيثان، براون وآخرون، **مرجع سابق**، ص 143.

ويقوم موقع إخوان ويب، وهو الموقع الرسمي للجماعة باللغة الإنجليزية بعرض أفكار الجماعة ورؤاها و مشروعها الحضاري و أخبارها، يتابع الموقع مراكز بحثية و مؤسسات دولية و أفراد من أميركا و بريطانيا و ألمانيا و تركيا، حيث يقوم الموقع بنشرها مقالات الباحثين الغربيين ، و أخر التقارير التي تناول قضايا جماعة الإخوان قضايا التحول الديمقراطي و حقوق الإنسان في العالم العربي و الإسلامي.[1]

الموقف من إسرائيل :

ترفض الحركة الإسلامية بإسرائيل، فيقول "محمد مهدي عاكف"، المرشد العام السابق للجماعة ((هذه المسألة ثابتة من ثوابت الجماعة وليست محل جدل ونقاش)) وقد أكد "المرشد بديع" ما قاله المرشد السابق "محمد مهدي عاكف".

وقد شارك الإخوان منذ البداية في حرب فلسطين ضد إنشاء الدولة العبرية مما كان له أكبر الأثر في اضطهاد الجماعة تاريخيا كان له بالغ الأثر في تاريخ الجماعة و أدبياتها، حيث تبنت قضية فلسطين تماما في الأناشيد و الفكر و إستراتيجية التوجه الفكري العام، ومن الجدير بالذكر أن حركة حماس تتبع فكر الجماعة و تعتبر بمثابة الامتداد لها و فرعها في فلسطين، و مواقفها العامة من كل القضايا تنبع مباشرة من رؤية الإخوان المسلمين العامة لكافة القضايا.

بعد قيام ثورة 25 يناير في مصر أعلن المرشد العام، كما أعلن غيره من ممثلين بكافة القوى سياسية الإسلامية، أن كامب ديفيد لا تراجع عنها، وإن كان من الممكن تعديل بعض البنود فهو مماثل لقول وزير خارجية مصر ما بعد الثورة "نبيل العربي"، و يبد وهذا واضحا كرسالة لإسرائيل و القوى الدولية بأنهم لن يأتوا لدمار الدولة العبرية. كما هو مشهور عن الإسلاميين عامة. مما يدفع تلك القوى نحو رفض الاعتراف بالحركات الإسلامية وبالتالي دعم أنظمة الطغيان [2].

[1]– محمد عبد الغفور الشيوخ، **مرجع سابق**، ص 141.

[2]– نيثان، براون وآخرون، **مرجع سابق**، ص 142.

المطلب الثاني: مواقف الحركة الإسلامية على مستوى الممارسة السياسية:

الموقف من التعددية السياسية :

على الرغم من مشاركة الأحزاب الإسلامية بشكل سلمي في العديد من الانتخابات و دائما ما كانت تحترم نتائجها فلا تزال متهمة بكونها تعارض بطبيعتها التعددية السياسية، فالأحزاب الإسلامية تتنافس الآن في معظم الدول العربية و أحيانا عن طريق مرشحين ممن لهم صلات علنية بمنظمات إسلامية في الانتخابات غير أن الحكومات العربية كثيرا ما تثير الكابوس المتمثل في المتطرفين الذين يسيئون استخدام صناديق الاقتراع للوصول إلى الحكم، والتخلي عن الديمقراطية و يشارك هذا الرأي العديد من العلمانيين.و تفرض نقاط التشكك هذه مظاهر الغموض في موقف الحركات الإسلامية [1].

وهناك قضيتان تثيران التساؤلات بشأن التزام الإسلاميين بالتعددية، الإحالات الدائمة من جانب الإسلاميين و حتى الأكثر ليبرالية منهم، إلى المرجعية الإسلامية، و ترددهم الظاهر في تبني قيم التسامح تجاه جميع الآراء، و عند مناقشة أرائهم السياسية يرى الإسلاميون أنهم يشاركون الليبراليين نفس قيمهم بشأن كل شيء بدءا من مشاركة المرأة إلى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، طالما أن كل شيء يتم تناوله داخل إطار المبادئ الإسلامية ووفقا للمصالح الفعلية للمجتمع، وهو ما حدث في البرلمان المغربي بمشاركة حزب العدالة و التنمية و المرجعية الإسلامية و الامتداد الاخواني، في المفاوضات بشأن قانون الأسرة المغربي لسنة 2003، ووافق على أحكامه، بالرغم من أنها لا تحمل طابعا إسلاميا طاغيا، وقد دافعت قيادات الحزب عن ممارساتها مشيرة إلى أن القانون قد تم تبنيه من خلال عملية ديمقراطية، ومن ثم مددت مفهوم المرجعية الإسلامية ليشمل جميع القرارات التي يتم التوصل إليها بشكل ديمقراطي[2].

تسامحها طالما أنها تتبنى أجندة سياسية و دينية في آن واحد، و ربما كان ذلك من بين الأسباب التي أدت إلى عزل الرئيس المرسي ممثل الحركة الإسلامية بعد وصوله إلى الرئاسة بطريقة ديمقراطية.

---

[1]- نيثان ج، براون و اخرون. **مرجع سابق**. ص12.

[2]- **نفس المرجع**، ص 13

الموقف من الحقوق المدنية و السياسية :

تعد الحركات الإسلامية التي تسعى للوصول للسلطة من خلال العملية السياسية من اشد مناصري الحقوق المدنية و السياسية و الحريات مع التأكيد على حرية التعبير و الدين و الحق في تكوين جمعيات، و بالطبع داخل إطار المرجعية الإسلامية و بالنسبة للعديد من العلمانيين يحمل ذلك الخطر الكامن في حلقة الخطاب الجديد الذي أشار إليها "جورج أوريل"، فمعظم العلمانيين العرب على استعداد لقبول درجة من القيود على الحريات المدنية و السياسية لمنع النقد المباشر للإسلام و الرموز المقدسة إلا أنهم يخشون أن القيود في ظل نظام إسلامي ستصبح أكثر و ليس تشددا و ليس فقط بالنسبة لمنع الهجمات المفتوحة على الدين التي تنبذها الأغلبية الساحقة من المواطنين العرب، و لكن أيضا للحؤول دون أي تفسير للإسلام يختلف عن التفسير المعتمد لدى الحركات الإسلامية.

و المشكلة الكبرى فيما يخص مؤسسة الإسلاميين تجاه الحريات المدنية و السياسية هو ميل الإسلاميين إلى تقليل حقوق الأفراد لصالح المجتمع، ويتضح هذا الميل بعدة طرق، فعلى المستوى الفلسفي لدى الإسلاميين مشكلة قبول الحرية غير المقيدة للأفراد في الاختيار لأنفسهم لأنهم يعتقدون أن هناك مصالح مشتركة للمجتمع تفوق مصالح الأفراد، ويقر الإسلاميون بأنه قد تكون هناك خلافات بشأن ماهية مصلحة المجتمع، كما أن الخوف من انقسام المجتمع يؤدي بالإسلاميين إلى رفض الحزبية من حيث المبدأ على الأقل [1].

الحرية و التعددية، و تبرز فقط بعض المشكلات بشأن الحقوق المدنية و السياسية حيث انه أحيانا تكون هناك دوافع قوية تحث الحركات الإسلامية على شن هجمات ضد أشكال معينة من ممارسة حرية التعبير، و غالبا ما تصطدم الحركات الإسلامية بالعلمانيين بشأن مسائل الحرية الدينية عندما يصبح ذلك احد التكتيكات الفاعلة لتعبئة المؤيدين أو عزل المعارضين، وفي بعض المجتمعات غالبا ما انتقد القادة الإسلاميون بعض المفكرين أو المسؤولين ممن يصدقون على إحدى الممارسات التي تعد غير إسلامية، وغالبا ما يكون الهدف ليس مجرد حماية المجتمع من خطر محدق، و إنما لخنق أعدائهم السياسيين من خلال إثارة الجدل بشأن أمر ما – مثل برنامج تلفزيوني إباحي أو كتاب يبدو فاضحا – حيث

[1]– نيثان ج راون وآخرون، **مرجع سابق**، ص14

سيحصلون على الأرجح على تعاطف العامة هذه هي المراوغات التي يجب أن تكون معتادة بالنسبة لمن يعيشون في مجتمعات ديمقراطية.[1]

الموقف من حقوق المرأة :

تعد قضية حقوق المرأة مثار للجدل شديد حيث تختلف الآراء بالنسب للإسلاميين وغير الإسلاميين، فالإسلاميون متهمون بعزمهم حرمان المرأة من الحقوق المدنية و السياسية، و عزل المرأة من الحياة العامة حيث تظل تحت السيطرة أفراد العائلة من الذكور أو فرض الأزياء المقيدة لها، ولكن الإسلاميين يؤكدون على احترامهم للمرأة و التزامهم بحقوق المرأة داخل نطاق المرجعية الإسلامية، و يزعمون أن معارضيهم هم من يريدون فرض أرائهم على المجتمع بأسره، بالتدخل في النطاق الحميمي لحقوق المرأة و الأحوال الشخصية و التحرش بالرجال و النساء الذين يرتدون أزياء تعتبر إسلامية، و يعترضون وصولهم للمؤسسات العامة مثل المدارس و الجامعات... و حتى في هذه القضية الجدلية، بدأ الإسلاميون و غير الإسلاميين في تقديم حلول وسطية[2].

تجدر الإشارة إلى انه ومنذ قيام جماعة الإخوان المسلمين أسس "حسن البنا" قسم الأخوات المسلمات فكانت أول رئيسة لهذا القسم هي "لبيبة احمد" و انشأ أيضا معهد أمهات ت المؤمنين في الاسماعلية كما أن الجماعة رشحت أكثر من مرة نساءا على قوائمها الانتخابية، مثل "د.منال أبو الحسن و مكارم الديري، و جيهان الحلفاوي" من مصر، "أم نضال و مريم صالح" في فلسطين و "د. حياة المسيمي" في الأردن. مع جزئية أن الجماعة في مصر تتمسك بعدم أهلية المرأة لرئاسة الدولة و لكن لها ما دون ذلك من المناصب بما فيها رئاسة الوزراء[3].

الأقليات الدينية :

لن تحل قضية الأقليات الدينية إلا إذا قبلت الحركات الإسلامية مبدأ المواطنة العالمي دون تمييز على أساس العقيدة أو أي سبب آخر و طالما أن و أن الحركات الإسلامية تحتفظ

---

[1]- نيثان، براون وآخرون، **مرجع سابق**، ص 14.

[2]- **نفس المرجع**، ص14

[3]- محمد عبد الغفور الشيوخ، **مرجع سابق**، ص 141.

بهويتها السياسية الدينية المزدوجة بعد قبول المساواة التامة لكافة المجموعات أمرا مستحيلا فالحركات الدينية لا يمكن أن تفتح أبوابها لإتباع جميع الأديان ولكن الحركات الديمقراطية يجب أن تكون مفتوحة لجميع المواطنين، و تعد الحركات الإسلامية التي ذهبت إلى قبول مبدأ الحقوق المتساوية الدينية، كما هو متوقع تعتبر مؤسسات سياسية
بحتة، مثل حزب العدالة و التنمية المغربي و حزب الوسط المصري المنشق عن جماعة الإخوان، و دون ذلك التطور، فستظل مواقف الحركات الإسلامية تجاه الأقليات الدينية محالة بدرجة عالية من الغموض على الرغم من إعطائها كل الحقوق السياسية والمدنية إلا حق الانضمام للحركة [1].

المطلب الثالث : موقف الحركة من العمل على المستوى الدولي:

بناء على مصير احتجاجات المسلمين اثر الاعتداء عليهم في العديد من المواقع لم تلاق الرد المناسب و التفاعل المنتظر، فان الفكر الإخواني في بدايته يقول : "عبثا تحاولون أن يكون الخصم هو الحكم و أن تجدوا النصفة من أعدائكم ".[2]

وقد حدد الفكر الأولي للإخوان أجندة للعمل على المستوى الدولي قوامها عدة وسائل صنفت وسائل أجدى من الاحتجاج، وابلغ أثرا، وهي الوسيلة إلي النجاح :

- الوسيلة الأولى : ضم الصفوف وتوحيد القوى و التعارف للمسلمين عبر كل الأقطار الإسلامية تحت رعاية مؤتمر عام مؤلف من مندوبين لكل قطر إسلامي، فيكون بمثابة رئاسة عامة للمسلمين تنهض بهم للدفاع عن حقوقهم، وترسم لهم طريقة العمل لهذا الغرض.
- الوسيلة الثانية : الاعتزاز بالعصبية الشرقية الإسلامية كهوية أصلية، و حمايتها من العادات و التقاليد الغربية، الذي هو ما ينشده الغرب، و يساعد عليه بأيد خفية، بغرض طمس الهوية الإسلامية الشرقية و ذوبانها في الهوية الغربية تحت مسميات العولمة و العالمية.....

[1]– نيثان ج راون وآخرون، **مرجع سابق**، ص16.

[2] – حسن البنا، إعداد مركز الكلمة للدراسات والبحوث، **فقه الواقع**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، شاعر محمد مسعودي، القة القديمة، الجزائر، ض 163.

- الوسيلة الثالثة : محاربة الأفكار السلبية، و البحث عن الحياة السهلة و الترف، إلى أولوية العلم و البحث و التطوير من اجل التحرر من التبعية للغرب.
- الوسيلة الرابعة : ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة و تحديد العدو وإصلاح المنظومة التربوية الإصلاحية [1].
- الوسيلة الخامسة : تجديد النفوس، وتطهير الأرواح، و تقوية العقائد، حتى تمتلئ النفوس بالأمل و الإيمان، و تندفع إلى العمل بقوة و ثبات كما كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أي بالإجمال التركيز على التنشئة السياسية الصحيحة و العمل على تقوية الأفراد [2].

[1]– حسن البنا، **فقه الواقع**، **مرجع سابق** ص ص، 164، 167.

[2] – **نفس المرجع**، ص 168.

المبحث الثالث : الحركة الإسلامية وإشكالية التطرف والاعتدال :

اقترن مصطلح (التطرف) في العديد من وسائل الإعلام الرسمية و الغربية بالحركات الإسلامية التي ظهرت في العلمين العربي و الإسلامي وفي حين رأى الكثيرون في هذه الحركات، بوادر صحوة إسلامية، و بدأ إحيائها يخرج الأمة من عثراتها، فإنها وصفت أيضا بالعديد من الألفاظ القيمة مثل التعصب و الرجعية و الظلامية و الإرهاب و الراديكالية، وغيرها من المصطلحات التي تعكس تحيزا إيديولوجيا و موقفا سياسيا مسبقا. كما صورة هده الحركات، وبخاصة في الدوائر الغربية، على أنها تمثل تهديدا حضاريا وسياسيا أطلق عليه الصف "التهديد الإسلامي " الزحف الإسلامي....." و لم يسلم عالم الجماد من هذا التوصيف الإيديولوجي، حتى شاع تعبير " حدود الإسلام الدموية " الذي أطلقه "صمويل هنتنغتون" في أوائل التسعينات. أو القنبلة الإسلامية للإشارة إلى محاولات بعض الدول الإسلامية إيجاد توازن نووي بينها وبين من يملكون هذه الأسلحة و يمثلون تهديدا قائما بالفعل*.

ولكن هذا التعميم يشوبه الكثير من الظلم و الخطأ إذ أن الحركة الإسلامية دخلت بالفعل طور التعددية، و صار الحديث الآن عن الحركة الإسلامية ما بعد السياسية أو ما بعد الأصولية [1]. وقد تنامى دور هذه الحركات ليشمل عديدا من المجالات الحضارية و الثقافية و الاجتماعية و السياسية، و تعددت أهدفها و تنوعت وسائلها من اجل تحقيق الأهداف.

ضمن جماعات من اتخذ شكل الحزب السياسي و خيار المشاركة القانونية من داخل الأطراف القانونية و المؤسسات الشرعية للدولة، ومنها من اتخذ شكل التنظيمات الاجتماعية و الاقتصادية. و أصبح من الصعوبة تصنيف هذه الحركات لكثرتها و اختلاف طبيعتها[2]. إلا أن هذا لا ينفي وجود الجماعات المتطرفة في الفكر و السلوك، التي يتبنى العنف و العمل

---

* كتاب ستيف ويزمان، موسوم ب" القنبلة الإسلامية"، وكتاب كاف باليت "قنبلة باكستان الإسلامية" وكذا مقال سمويل هينتغتون "صراع الحضارات"

The crash of civilizations"foriegn affairs vol 72 n 03 summer 1993.

[1]– Gilles Kepel. "**Islamism reconsidred** "Harvard international review vol 22.NO.2 "Summer 2000. p37.

[2]– هشام جعفر، **الحركة الإسلامية وما بعد السياسية**، مجلة المجتمع، الكويت، مارس 1999.

المسلح وسيلة الوصول إلى أهدافها، ولكن هذه التنظيمات تمثل شريحة صغيرة و هامشية في الحركات الإسلامية.

التطرف لغة هو البعد عن الوسط و الوقوف في الطرف وهو يقابل التوسط الاعتدال، و اقتران التطرف في الشريعة بالغلو والتشدد، أي مجاوزة الحد، و تكليف الناس ما لا يطيقون. وكلها أمور نهى عنها الشرع وحذر منها الإسلام في قوله تعالى " لا تغلو في دينكم " [1] و في الأحاديث النبوية في قول الرسول عليه الصلاة و السلام " إياكم و الغلو في الدين، فانما هلك من قبلكم بالغو في الدين " و " لا تشددوا على أنفسكم " وارتبط الغلو والتشدد بالهلاك.

وتعد الوسطية و الاعتدال خصيصة من خصائص الإسلام، فالإسلام دين وسط يدعو إلى منهج الاعتدال في كل الأمور، في العبادات التي تحكم العلاقة بين الفرد و ربه، و المعاملات التي تنظم العلاقات بين الناس. و التشريع الذي يضبط أمور المجتمع، و الوسطية تميز أمة الإسلام عن غيرها من الأمم."وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس " [2]. فالوسطية و الاعتدال هما شرطا شهود هذه الأمة على باقي الأمم [3].

المطلب الاول : جوانب تحليل مسألة التطرف و الاعتدال :

يجدر بالباحث التعريج على عدة مسائل لفهم ظاهرة التطرف و الاعتدال و أهمها:

1 – نسبية التطرف و الاعتدال: هناك نسبية الموقف و نسبية الزمن ففي مواقف عديدة يعتبر التشدد و عدم التفريط في الحقوق حق مشروعا فالعديد من الثورات و حركات المقاومة تنبت الالتزام الأيديولوجي و العمل المسلح وسيلة للوصول إلى حقوقها المشروعة، كما أن ما يعد تطرفا في وقت من الأوقات قد ينظر إليه لاحقا على انه الاعتدال بعينه ويتبناه المجتمع كأرضية وسطية يتفق عليه الجميع [4].

---

[1]– **سورة النساء**، الآية 171.

[2]– **سورة البقرة**، الآية 143

[3]– يوسف القرضاوي، **الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف**، كتاب الأمة، قطر، 1984، ص 32.

[4]– صلاح الصاوي، **التطرف الديني الرأي الآخر**، الآفاق الدولية للإعلام، القاهرة، 1993، ص 15.

و ما ينظر إليه البعض على انه وسط واعتدال و عرف سائد قد يكون معيار آخر تطرفا ومخالفا الاعتدال و العدل، مثل الربى في تقييم النظام المالي العالمي وفي نظرا الإسلام هو استغلال للحاجة.

2- **التطرف لا يعني التدين** : فالالتزام بتعاليم الشريعة لا يجوز أن يصنف على أساس انه تطرف، و إن كانت تصنف تحت دائرة الأصولية قي موازين الغرب، ولكن التطرف يمكن أن يعني التشدد في تناول أحكام الدين وعدم التسامح و الجمود في معالجة الأمور[1].

3-**عدم ارتباط التطرف حصريا بالحركة الإسلامية** : قد يكون التطرف علمانيا آو حكوميا، و ذلك بالمبالغة في التصرفات و السلوكات أو الإفراط في استخدام القوة و العنف غير المبرر ضد المخالفين السياسيين أو المتطرفين المدنيين، و ملا يجيزه القانون[2].

4- **ضرورة التمييز بين التطرف و العنف** : هناك التطرف الفكري على المستوى المعنوي، كأن يرى البعض ما يعتقدونه الصواب، وان يسعوا إلى الالتزام به وهذا النوع من التطرف لا يثير القلق ما دام يظل داخل إطار القانون و المشروعية ومن ناحية أخرى ثمة تطرف مادي وعملي، و هو اللجوؤ إلى العنف و العمل المسلح من أجل فرض فكر ما على الآخرين بالقوة، و هو ما يرفض و لا يتسامح معه ويجب التفرقة بين العنف كأسلوب طارئ قد تستدعيه ظروف معينة، وبين كونه جزاء من فكر الحركة وإيديولوجيتها المنظمة [3].

المطلب الثاني : أسباب وجذور التطرف:

يمكن النظر إلى الحركة الإسلامية كحركة اجتماعية تسعى إلى إحداث تغيير في المجتمع و مؤسساته، و لكن قد تكون هناك أسباب تبني بعضها منهج الاعتدال و لجوؤ بعضها إلى التطرف و العنف :

- الرغبة في إحداث التغيير
- وجود مطالب مختلفة.

---

[1]- مجموعة مؤلفين، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي الإمارات .ط 1، ص 95.

[2]- **نفس المرجع**، ص 96.

[3]- مجموعة مؤلفين، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، ص 96.

وقد صنفت المجموعات إلى أنواع منها الجماعات الانعزالية أو الطوباوية و التي تميل إلى الانعزال و النوع الثاني ما يعرف بالحركات الاحتجاجية و يغلب عليها طابع العفوية و عدم الاستمرار و النوع الثالث وهو الحركات الثورية التي تسعى لتغيير شامل وباستخدام العنف على نطاق واسع، و النوع الأخير من الحركات هو الإصلاحية و تتميز بالشرعية و تسعى إليها و تتبنى الوسائل السلمية[1].

جذور التطرف لدى الحركات الإسلامية المعاصرة:

يرجع العديد من المحللين جذور التطرف الديني إلى فكر سيد قطب و حكمه بارتداد المجتمع في الجاهلية لرفضه حاكمية الله و تفضيله حاكمية البشر.

ورد قادة الإخوان المسلمين مباشرة ومن داخل السجون أيضا على هذا التوجه في الفكر خشية أن يحذوا بالجماعة إلى دروب التطرف و العنف و الذي بدوره قد يؤدي إلى تشتيت الجماعة و شرذمتها [2].

وفي المقابل هناك من ينادي بالنموذج الكمالي (نسبة إلى كمال أتاتورك) و هو نموذج قائم على عدة ركائز تتناقض بوضوح مع ما يدعو إليه الإسلام.

1- مما يعني أن هذا الاختلاف حول طبيعة النظام كأحد العوامل التي تؤدي إلى التطرف.

2- درجة رسوخ مؤسسات الدولة و استقرارها و إدارة هذه المؤسسات بشكل دستوري عقلاني يوفر الشرعية اللازمة و يساعد على التنبؤ بالأفعال و ردود الأفعال و يرسم الحدود القانونية بين القوى المختلفة داخل الكيان السياسي.

3- الإصرار على عدم إدماج المعارضة المعتدلة التي تتمتع بوجود فعلي و دعم شعبي داخل القنوات الشرعية.

4- عدم اتساق سياسات الدولة مع الجماعات المعارضة التي تم السماح لها بالوجود و النشاط في فترة من الفترات مما يؤدي إلى سلوك طريق العنف[3].

---

[1]- مجموعة مؤلفين، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي** ، مرجع سابق ص ص 98 – 100.

[2]- حسين الهضيبي، **دعاة لا قضاة**، مرجع سابق، ص 97.

[3]- مجموعة مؤلفين، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي....**، مرجع سابق، ص ص 103 – 107.

المطلب الثالث: تصنيفات الحركات الإسلامية :

لقد حاول الباحث الفرنسي Oliver roy تقسيم الحركات الإسلامية إلى ثلاثة أصناف[1].

1- **الجماعات التقليدية** : هي التي تقدم الإسلام بصورة تتفق مع الممارسة الثقافية المحلية وتقبل السلطة السياسية المقدسة و الأولياء الصالحين.

2- **الجماعات الأصولية** : وهي جماعات ذات توجهات ثورية يبحثون عن تطهير الإسلام من الممارسات السلبية للمسلمين و تحويلها إلى ممارسات نقية في العقيدة، و يعتمد هؤلاء على المدرسة الإسلامية لتأطير المتخرجين منها على غرار زعماء الثورة الإيرانية و كانت هذه الجماعة في البداية تجند المنحدرين من المدن، لكن بعد ذلك أصبحت تجند جيلا جديدا من الفقراء و الأفراد النازحين من المدن، ليفرض ذلك منافسة داخل الأصوليين نفسهم بظهور جيل جديدا يسمى الأصولية الجديدة New Fundamentalism مثل حركة طالبان في أفغانستان.

3- **الجماعات الإسلامية** : ظهرت هذه الجماعات كرد فعل على الأصولية وتسعى إلى تجنيد الأشخاص ذوي الأفكار الحديثة و الذين قضوا وقتا في الغرب من طلاب جامعات أو مهندسين أو حتى دكاترة لأنهم يعتبرونهم يمثلون الإسلام السياسي " التكنوقراطي "كما تستخدم هذه الجمعة مع خلفياتهم الكوسموبوليتانية وسائل عديدة جلبوها من الغرب إلى منظماتهم، بهدف تحويل المجتمع الإسلامي ليس فقط إلى التقوى و الورع وإنما أيضا إلى التقدم والرقي. وقد عرفت هي الأخرى تحولا فكريا بظهور الجماعات الإسلامية الجديدة و التي تعتقد أن الدولة يجب أن تمثل كل الموطنين وليس فقط المسلمين (حق المواطنة)، وان تطبيق الشريعة الإسلامية هو أمر شخصي في الدول، التي يشكل فيها المسلمون أقلية مثل الهند واندونيسيا.[2]

---

[1]- تركي علي الربيع، **الحركات الإسلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر**،المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006، ص 47.

[2]- Yahya saowski.**political islam.Asking the Wrong questions** ? Annual Review of political science Vol. 9 :215. 240 june 2006.

ودراسة للباحثة Tamara cofman Wittes فقد قدمت تصنيفا مغاير يعتمد على معياري العنف و الديمقراطية حيث صنفتها إلى ثلاث أنواع :

- الصنف الأول : يتمثل في الحركات المتطرفة و العنيفة وأبرزها تنظيم القاعدة وكذا تنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام (داعش). وهي حركات تمجد العنف باعتباره واجبا شرعيا حسب رأيهم ويرفضون الديمقراطية باعتبارها انتهاكا لحكم الله [1].
- الصنف الثاني : الأحزاب المسلحة المحلية أو الوطنية، مثل حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين، وهذا الصنف ينشط في الغالب في الدول الضعيفة أو المناطق التي تعاني من الاحتلال، وهي تجمع بين الإيديولوجية الإسلامية و المطالب السياسية [2].
- الصنف الثالث : الحركات الإسلامية المعتدلة أو السلمية التي تنبذ العنف وتتطلع إلى الدور السياسي في بلدانها دون الحديث عن أهداف انقلابية، وتعمل هذه الحركات في إطار أحزاب قانونية. وتسعى إلى مطالبة السلطة الحاكمة بانتهاج سياسات إسلامية معتدلة، من خلال مشاركتها في عدة استحقاقات الانتخابية. وتقديمها لمشاريع إسلامية و الضغط على مؤسسات النظام لتبنيها، والعمل على إقناع إفراد المجتمع بضرورة الالتزام الديني بالطرق السلمية[3].

وفي دراسة متميزة طبعت بدرجة عالية من الدقة و التفصيلية و الشمولية، حيث اعتمدت على مجموعة من المعايير وتم من خلالها التطرق إلى معظم الحركات الإسلامية باختلاف توجهاتها وتباين استراتيجياتها وقد تم تقسيمها إلى فئتين أساسيتين :

أ- **الفئة الأولى : الحركات الإسلامية الدينية:** التي تقوم بتفسير النصوص الدينية بطريقة حرفية تستند إلى قاعدة " عموم اللفظ " وليس " خصوص السبب " الذي ذكرت في سياقه تلك النصوص، الأمر الذي يدفعها إلى إصدار أحكام متنوعة بتكفير الأنظمة الحاكمة وتجهيل المجتمعات و الأفراد، و تنقسم إلى قسمين هما:

---

[1]- Tamra cofman wittes. **Islamist parties :three kinds of movement ,journal of democracy**. vol 91. N :03 ,2008 pp22.

[2]- IBID.p 25.

[3]- IBID.p 26.

أ-1- القسم الأول : الحركات المتطرفة السلمية : ترى أن الوقت لم يحن بعد العمل بالسياسة أو ممارسة الجهاد فهي تؤمن بعدم ممارسة أي أفعال عنيفة من النظم و المجتمعات التي تصنفها بالكافرة و الجاهلة وهي طريقة التعامل معهم ، وبدورهم ينقسمون إلى فرعين:[1].

أ-1-1 الفرع الأول : التكفير و الهجرة : ترى أن المجتمعات الإسلامية المعاصرة ليست مجتمعات إسلامية، بل أنها ارتدت إلى الجاهلية التي سبقت ظهور الإسلام، و بالتالي كافرة سواء بالنسبة للأفراد أو الحكام أو نظام الحكم و مؤسساته، لذلك لابد من هجرها و اعتزال المجتمع أو الانفصال عنه كالهجرة النبوية.

أ-1-2 الفرع الثاني : حركات إعادة الدعوة : هي الأخرى تؤمن بجاهلية المجتمع لكن مهمتها ليس الهجرة أو الاعتزال بل دعوة الناس الذين يجهلون الإسلام، ومن ابرز تلك الحركات ما يعرف ب "جماعة التبليغ و الدعوة ".

أ-2 القسم الثاني الحركات الجهادية العنيفة :حيث ترى أن المجتمعات الجاهلة لا يجوز إعادة دعوتها إلى الإسلام بعد أن وصل إليها البلاغ، و يعتبر الجهاد الوسيلة الوحيدة من أجل أسلمة المجتمع، لكن نتيجة الاختلاف في الظروف و المراحل و المناطق في نشاطها تفرغت إلى ثلاثة فروع[2].

أ-2-1 الفرع الأول: الحركات المحلية الطابع : تنطلق من فكرة العدوا القريب أولى بالقتال من العدو البعيد، ولذلك تعد إسقاط حكومات الدول المنتمية إليها مهمتها الجوهرية، وهذا بإعلان الجهاد ضدها ومن ابرز الأمثلة نجد الجماعة الإسلامية و جماعة الجهاد في مصر، الجماعة الإسلامية بالجزائر و الجماعة المقاتلة في ليبيا....

أ-2-2 الفرع الثاني : الحركات الانفصالية الاستقلالية: تركز نشاطها في مناطق الأقليات المسلمة داخل الدول غير الإسلامية، ويتداخل مفهوم الجهاد ضد العدو الخارجي غير المسلم المسيطر على الأقاليم التي تسعى لاستقلالها مع مفهوم التحرير الوطني و تقرير مصير الأقاليم التي شكلها الأقليات الدينية و العرقية، على غرار الحركات الموجودة في كشمير بالهند و حركة الشيشان بروسيا.

---

[1]- عمراني كربوسة، **مرجع سابق**، ص 2.

[2]- **نفس المرجع**، ص 33.

أ-2-3 الفرع الثالث :الحركات الدولية المجال: على عكس الحركات الجهادية محلية الطابع تقر هذه الحركات بأن " العدو البعيد" أولى بالقتال من "العدو القريب " كما أنها تتفق مع الحركات السابقة الذكر حول جاهلية المجتمعات و تكفيرها وتعد أفغانستان المهد الذي ولدت فيه إبان الغزو السوفياتي (1979- 1989).

ب- الفئة الثانية: الحركات السياسية و الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي :

هي تلك الحركات التي تتبنى برامج سياسية و اجتماعية تقوم أساسا على مفهوم الشريعة، و على عكس القراءة النصية الحرفية التي تتبناها فئة الحركات الإسلامية الدينية، تستند هذه الحركات ذات البرنامج الإسلامي في تفسيرها للنصوص القرآنية و الأحاديث النبوية إلى مقاصد الشريعة و أسباب النزول و مآثر الصحابة، وهي بدورها تنقسم إلى قسمين [1]:

ب-1 القسم الأول: الحركات السلمية الساعية إلى الحكم : فهي حركات سلمية تمثل العمل من داخل النظام السياسي و الاجتماعي السائد و تسعى إلى دفعة التغير بروح إصلاحية لا ثورية، وقد اتخذت هذه الحركات قرار استراتيجيا منذ السبعينات من القرن الماضي بتفادي الصدام المباشر مع خصومها، خاصة السلطة السياسية كما يشمل قرارها اعتماد منهج التدرج وذلك بالتعاون مع شتى القوى القومية و الوطنية المعارضة و من أبرزها جماعة الإخوان المسلمين في مصر وإتباعها في مختلف البلدان العربية الإسلامية.[2]

ب-2 القسم الثاني: حركات التحرير الوطني المسلحة: وهي جزء من الحركات السياسية والاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي، لكن ظروف الاحتلال الأجنبي دفع بها إلى تبني برامج التحرير الوطني يتمحور حول فكرة الكفاح المسلح واستخدام العنف ضد القوى الأجنبية التي تحتل بلادها ومن أهمها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحزب الله اللبناني.[3]

---

[1]- إبراهيم النجار، وآخرون، **دليل الحركات في العالم**، العدد الأول، مركز الدراسات والإستراتيجية، القاهرة، ط3، 2006. ص 22.

[2]- **نفس المرجع**، ص 23.

[3]- إبراهيم النجار، وآخرون، **مرجع سابق**، ص 24.

خاتمة الفصل الأول :

من خلال التطرق إلى أهم النقاط التي توضح حقيقة الحركة تبينت مصادر ثقافة الحركة و منطلقاتها الفكرية و التي تمثل المرجعية الإسلامية أساسا ذات الطبيعة المعتدلة التي ترجمت في خطاب سياسي معتدل ينبذ العنف و يجرمه، و يثني على التمثيل البرلماني الذي يحاكي مبدأ الشورى، و يغازل الديمقراطية في أكثر من نقطة أساسية كالقبول بالتعددية، و احترام وجود الآخر و مشاركته، ومبادئ احترام حقوق المرأة واحترام الأقليات الدينية الأخرى التي يحاكيها مبدأ العهد مع أهل الذمة، و بذلك تمثل مبادئ الحركة الإسلامية مشروعا متكاملا ينطلق من مدرسة فكرية مكتملة الأركان.

الفصل الثاني

التفاعل التاريخي للحركة الإسلامية مع أنظمته السياسية

مقدمة الفصل الثاني:

يرهن الشكل السياسي و التنظيمي لأي حركة سياسية في تبلوره لعدة عوامل متكاتفة تعمل على رسم و صقل أجندته و تحركاته و طريقة تعاطيه مع واقعه، فالأمر اقرب إلى أن يكون صيرورة من التفاعلات و التجارب التي تصنع الكينونة السياسية لأي تنظيم سياسي، مما يعني ضرورة الرجوع إلى مجموع هاته التطورات و التفعيلات لفهم حاضره، ومن هنا ارتأى الباحث التطرق إلى مراحل تطور الحركة الإسلامية، و تفاعلها مع أنظمتها، في النماذج الثلاثة المدروسة.

المبحث الاول : التفاعل التاريخي للحركة الاسلامية المصرية مع نظامها السياسي

جمهورية مصر العربية تقع في الركن الشمالي من القارة الإفريقية و لديها امتداد شاسيوي، حيث تقع شبه جزيرة سيناء في قارة آسيا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ساحل يبلغ طوله 995كلم وشرقا البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله 1941 كلم،يحدها من الشمال الشرقي فلسطين بطول 265 كلم ويحدها من الغرب ليبيا على امتداد 1115 كلم و جنوبا السودان ب1280 كلم و تتربع على مساحة 1001450 كلم، و تقسم إداريا إلى 27 محافظة وتنقسم كل محافظة إلى تقسيمات إدارية اصغر وهي المراكز و الأقسام، يبلغ عدد سكانها في إحصاءات البنك الدولي 2013 حوالي 82,06 مليون نسمة .[1]

المطلب الأول : النظام السياسي المصري:

بغاية فهم النظام السياسي المصري بشكل جيد يستلزم وضعه في سياقه التاريخي، حيث يمكن ذلك من فهم المراحل التي مر بها و أهم المتغيرات التي أثرت في تكوينه في كل مرحلة على حدا، و قد يتسنى لنا عموما تقسيم المراحل إلى أربعة مراحل تسبقهم مرحلة تكوينية سبقت الحصول على الاستقلال[2] وهي كالتالي:

1- المرحلة التكوينية (1803-1923):

دخلت مصر تحت السيطرة العثمانية في 1517، لكن علي بيك الكبير استطاع الخروج على طاعة السلطان العثماني و الاستقلال بمصر 1768، ثم رجع الحكم متأرجحا بين العثمانيين و الثورات الشعبية ليستقر عند حكم محمد علي بعد فترة من حكم الفرنسيين بقيادة نابليون (1798-1801) [3] على اثر الاجتماع الذي تم بين زعماء الشعب و محمد علي يوم 13- 05 و خرج بمحضر حرره الشيخ محمد المهدي ورد فيه أن للشعوب طبقا لما

---

[1]- ويكيبيديا Ar.wikipedia.org/wiki مصر .

[2]- علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر**، (1803-1923)، دار المنار، القاهرة، مصر، 2006، ص 13 .

[3]- **نفس المرجع**، ص 22 .

جرى به العرف قديما و لما تقضي به أحكام الشريعة الإسلامية الحق أن يقيموا الولاة و لهم أن يعزلوهم إذا انحرفوا عن سنن العدل و ساروا بالظلم ...

و اتسمت هده المرحلة عموما بسيطرة السلطة التنفيذية ممثلة في الخديوي أولا ثم في سلطة الاحتلال فيما بعد، و ضعف العمل النيابي الذي ظل عاجزا وسيطرة كبار الملاك كطبقة على المجالس النيابية و النظارة، و بداية تكوين الأحزاب السياسية التي نشأت في إطار الحركة الوطنية ضد الاحتلال، كما تبلور منذ ذلك الوقت الارتباط بين الاتجاه النيابي الدستوري و الاتجاه الوطني المصري، و كان تعبير (مصر للمصريين) يعني كل من النيابية الدستورية في الداخل و الاستقلال الوطني بالخارج، فمنذ الثورة العرابية برز الترابط بين تقييد سلطة الحاكم و معاداة النفوذ الأجنبي، و نظرت الثورة العرابية إلى الحكومة النيابية ليس فقط من حيث تمثيلها للشعب و لكن أيضا من زاوية كونها وسيلة لتقرير الاتجاه الوطني المصري و مناهضة النفوذ الأجنبي .

و بتصاعد الحركة الشعبية، و قيام الوفد تعبيرا عن التيار الرئيسي لهذه الحركة في ثورة 1919، صدر تصريح فيفري 1922، بما ترتب عليه من إعلان للاستقلال طبقا لدستور 1923 الذي وضع الأساس لشكل نظام الحكم في مصر خلال الثلاثين عاما التالية[1].

2- المرحلة الأولى : البرلمانية الدستورية (1923-1952):

بدأت المرحلة الأولى بحصول مصر على استقلالها الرسمي و انتهت باستيلاء الجيش على السلطة، واتسمت سياسيا بتعدد الأحزاب واقتصاديا بنظام الاقتصاد الحر، و لكن إصرار الملك على التدخل في شؤون الحكم بطريقة غير دستورية، ورفض الانجليز المستمر لسحب قواتهم من مصر، وفشل الوزارات المتعاقبة في مواجهة المطالب الاقتصادية و الاجتماعية التي نشأت في الأربعينيات نتيجة انتشار التعليم و الهجرة إلى المدن و نمو طبقة وسطى جديدة كل هده التطورات أدت إلى استنزاف تدريجي لشرعية النظام و أدت التناقضات الاجتماعية و السياسية في نهاية الأربعينيات إلى شيوع المظاهرات و مظاهر الاغتراب السياسي، و الدعوة إلى التغيير، و في الشهور الستة الأولى لعام 1952 شهدت مصر خمس وزارات

[1]- علي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص 66 .

استمرت إحداها لمدة 18 ساعة فقط، وفي 23 جويلية تحرك الجيش، و بدا فصل جديد من حياة مصر السياسية [1].

3- المرحلة الثانية : التنظيم السياسي الواحد (1952-1976) :

اتسمت المرحلة الثانية و التي تسمى عامة بالمرحلة الثورية نسبة إلى ثورة 23 جويلية، أو المرحلة الناصرية نسبة إلى دور الرئيس جمال عبد الناصر بخصائص متعددة أهمها :

غياب المنافسة السياسية المنظمة، ووجود تنظيم سياسي شرعي وحيد في البلاد (هيئة التحرير 1952-1956)، الاتحاد القومي (1956-1961) الاتحاد الاشتراكي العربي (1962-1976)، و تركيز السلطة و مركزيتها، و سيادة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وعدم السماح بحق الاعتراض السياسي المنظم، وكان النظام على استعداد للتعامل بعنف مع قوى الرفض سواء جاءت من اليمين أو من اليسار[2].

اتسم النظام أيضا بانعدام التوازن بين السياسة و الإدارة و نمت مؤسسات الإدارة و التنفيذ (الجهاز البيروقراطي، و البوليس و الجيش) بدرجة تفوق بكثير مؤسسات المشاركة (التنظيم السياسي، الهيئة التشريعية، و التنظيمات التطوعية) و قامت أجهزة الدولة بالتغلغل و محاولة السيطرة على كل الهيئات الوسيطة من خلال أساليب قانونية و مالية متعددة، وكانت احد العوامل الهامة التي مكنت النظام من تحقيق ذلك و من توفير درجة عالية من الاستقرار له هو الشخصية الكاريزماتية للرئيس عبد الناصر[3] .

وقد برز دور القائد عبد الناصر خصوصا على مستوى السياسة الخارجية لخصوصية هدا القطاع من جهة وخصوصية وضع مصر آنذاك مما يعني أن الدور المتبقي لمؤسسات صنع القرار الأخرى سوف يظل هامشيا يعتمد على الاختيار الشخصي لعبد الناصر[4] .

---

[1]- علي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص 13 .

[2]- **نفس المرجع**، ص 14 .

[3]- Baker, **Egypt's uncertain revolution under Naser and Sadat**, Combridge mass Harvard University press 1978 (p,p) (96,101) .

[4]- Botros Ghali , **The foreign policy of Egypt** ; in Joseph E Black and Keneth W . Thompson , **Foreign Policy in a world of change** (New York Harper and Row 1963) . p 320 .

4- المرحلة الثالثة : مرحلة التعددية السياسية المقيدة (1976-2011) :

تبلورت ملامحها في السبعينات مع عهد الرئيس أنور السادات و تميزت بعدد هام من التحولات، فقد تم التحول من سياسة التخطيط القومي وتأكيد دور القطاع العام إلى مزيد من الاعتماد على قوى السوق و المشروعات الخاصة، ومن التنظيم السياسي الواحد إلى تعددية سياسية مقيدة و رفعت شعارات سيادة القانون و دولة المؤسسات، وكذلك تم التحول من سياسة خارجية تقوم على علاقة وثيقة مع الاتحاد السوفياتي إلى نقيضها تماما، و كذا في التحالفات الإقليمية فانتقلت مصر في بداية السبعينات من معسكر الدول الثورية أو التقدمية إلى معسكر الدول المعتدلة ووثقت علاقاتها مع دول النفط و المملكة العربية السعودية .

وفي نهاية السبعينات كانت زيارة الرئيس السادات للقدس 1977 و توقيع معاهدة كامب ديفيد 1978 بداية تحول آخر خطير في العلاقات الإقليمية لمصر .

وعلى مستوى الرموز السياسية، غير السادات اسم الدولة من الجمهورية العربية المتحدة إلى جمهورية مصر العربية، و شكل علمها، و نشيدها الوطني و قد لوحظ في هذه الفترة تراجع نسبي لنفوذ المؤسسة العسكرية و يلمس ذلك مثلا في زيادة نسبة العناصر المدنية في النخبة الحاكمة، و كذا بدايات لعملية التحول الديمقراطي من خلال قيام نظام تعدد حزبي مقيد اعتبارا من 1976[1] .

كانت الظروف معقدة في مصر غداة اغتيال السادات في 06 أكتوبر 1981 حيث لم يتم التحقق من الملابسات الحقيقية للحادثة هل كان فعلا انفراديا أو جزء من مؤامرة، ولا حتى مدى تورط مؤسسة الجيش في القضية، ولا إن كان الأمر من تبعات اتخاذه لقرار اعتقال كافة معارضيه في سبتمبر 1981 قبل شهر فقط من اغتياله، و بصفة عامة يمكن القول انه بالرغم من الظروف المعقدة تمت عملية الانتقال الدستوري و السلمي للسلطة في ظرف عشرة أيام نصب الرئيس الجديد لمصر[2] .

---

[1]- علي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص 255 .

[2]- مجموعة مؤلفين، تحرير و تنسيق: نيفين مسعد، **كيف يصنع القرار في الانظمة العربية، دراسة حالة : الاردن – الجزائر – السعودية – السودان – سوريا – العراق- الكويت- لنان- مصر – المغرب- اليمن**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، بيروت، لبنان، 2010 . ص 462 .

5- المرحلة الرابعة : بعد الثورة 25 جانفي 2011 :

تتضمن هذه المرحلة خصوصية كبيرة إذ تحتوي بدورها أكثر من مرحلة بداية من سقوط نظام مبارك إلى انتخاب الدكتور محمد مرسي فترة اقل من العامين، ثم عزل الرئيس مرسي و رجوع الهيمنة العسكرية للعسكر على المشهد السياسي .

أدت الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية السائدة قبل الثورة إلى حالة من الاحتقان و الغضب الشديد، بالإضافة إلى غياب الفصل بين السلطات و هيمنة السلطة التنفيذية على مقاليد النظام السياسي ككل، فثمة العديد من الأسباب المباشرة التي أدت إلى الاندلاع ثورة 25 يناير منها : انتشار الفساد و سوء الأوضاع الاقتصادية و تكريس الثورات بطريقة غير مشروعة وعدم تنفيذ أحكام القضاء، وغياب النزاهة الانتخابية و تزوير انتخابات مجلس الشعب عام 2010[1].

كما أن هناك أسبابا غير مباشرة تمثلت في تنوع وسائل الاتصال الحديثة و الوسائل الإعلامية، وازدياد استعمال مواقع التواصل الاجتماعي، قانون الطوارئ ومحاولة توريث الحكم[2] .

و قد أدت الفترة الموالية لتنحي مبارك مباشرة إلى تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية الحكم لفترة انتقالية و تكون من عشرين عضوا برئاسة المشير "محمد حسين الطنطاوي " القائد العام للقوات المسلحة المصرية ووزير الدفاع و الإنتاج الحربي و كذا عضوية عدد من كوادر الجيش .

وقد كان موقف الجيش في البداية حياديا سرعان ما عاد ليؤيد المطالب المشروعة للشعب المنتفض في بيان على لسان "محسن الفنجري"* .

و بتنحي مبارك دخل النظام المصري حقبة جديدة و لكنه كان مهددا بالفشل حتى قبل الانتخابات التشريعية التي قرر إجراؤها في سبتمبر حيث بدا من المرجح أن جماعة

---

[1]- محمد سمير جبور، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية**، جامعة الأزهر، غزة، رسالة ماجستير مارس 2014، (ص ص) (82-88) .

[2]- **نفس المرجع**، (ص ص) (82-88) .

* اللواء "محسن الفنجري " هو قائد عسكري و عضو بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة، مساعد أول وزير الدفاع اكتسب شعبية و شهرة عندما أدى التحية العسكرية لشهداء ثورة 25 يناير .

الإخوان المسلمين التي يمثل حزب الحرية و العدالة الجناح السياسي لها و تحالفت مع حزب الوفد الليبرالي، حيث حصلت الحركة على الغالبية البرلمانية و أصبحت هناك إمكانية للتحكم في العملية التشريعية ووضع دستور مصر الجديد .

و بمجرد وصول الرسالة إلى واشنطن أعلن الرئيس الأمريكي أوباما في 19 ماي 2011 عن مجموعة معونات لمصر تضمنت إعفاءها من مليار دولار من ديونها، وضمان السندات الأوروبية المصرية بمليار دولار أخرى و ذلك لخفض خدمة القروض و لكن هذا الدعم الأمريكي ما هو إلا تغير لقواعد اللعبة، فتصرفه يشبه ما فعله بوش حينما أعفى مصر من ديونها في التسعينات مقابل المشاركة في حرب الخليج الأولى، ما يترجم خوف أوباما من حدوث أزمة تؤثر في منطقة الشرق الأوسط بأكمله[1] .

المطلب الثاني :الحركة الإسلامية في مصر :

المرحلة الأولى :مرحلة النشأة :

ا/ الجذور التاريخية للحركة :

لقد نشأت الحركة الإسلامية استجابة لتحديات الحداثة للمرجعية الإسلامية، فالإسلام موجود منذ أكثر من أربعة عشر قرنا و لكن الحراك الإسلامي و تفاعله مع القوى الأخرى هو ما حركته عوامل تاريخية ارتبطت غالبا بمستلزمات الثنائية (علمنة، حداثة) .

هناك ما يشبه الإجماع بين المحللين والدارسين في حقل الإسلام السياسي في نسبة الحركات الإسلامية المعاصرة إلى الجهد الفكري و الإصلاحي لجمال الدين الأفغاني و تلميذه محمد عبده (1849-1905)[2] .

و رغم انتقادات كثيرة واجهت فكر الأفغاني كاتهامه بسن سنة انتهاج العنف و المراوغة كما جاء على لسان كابت إسرائيلي معروف[3]، إلا أن الحقيقة أن الأفغاني كان احد ابرز مصلحي القرن التاسع عشر . وكان شخصية فذة و ملهمة جمعت بين العمق الفكري و

---

[1]– لويد، سي، جاردنر، **مصر كما تريدها أمريكا : من صعود ناصر إلى سقوط مبارك**، ترجمة فاطمة نصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب مكتبة الأسرة القاهرة، 2013 .(ص ص) (264 – 265).

[2]– مجموعة مؤلفين، **الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، مرجع سابق، ص 23.

[3]– **نفس المرجع**، نفس الصفحة .

المقدرات القيادية و الوعي بالأخطار التي كانت تواجه الأمة الإسلامية و المتغيرات التي أحاطت بها[1]، كما كان على وعي كبير بالفكر الفلسفي والفكر الاجتماعي، و كان منفتحا على التعلم بالخارج، كما كان له نفوذ و تأثير في مختلف حواضر العالم الإسلامي التي طاف بها، بدا من إيران مرورا بأفغانستان فالهند فمصر ثم اسطنبول التي توفي فيها، و كان له تأثير أوسع عبر مجلة "العروة الوثقى" التي أصدرها مع تلميذه محمد عبده في باريس عام 1884 .

و رغم أن الرجلين أعلنا في المجلة عن إنشاء تنظيم إسلامي عالمي بالاسم نفسه إلا انه لم يحقق على ارض الواقع، و لكن اثر و الهم الكثير من المفكرين لاحقا من أبرزهم الشيخ محمد رشيد رضا (1865-1935)، و غيره كثير... و أسس مدرسة فكرية قامت على مبادئ أساسية مثل مقاومة الاستعمار، واستعادة مجد الأمة، و إرساء أسس الشورى و إصلاح الحكم، و الإصلاح الديني و تجديد الدين، شكلت كلها الأسس التي قامت عليها الحركات الإسلامية الحديثة[2] .

ب/ التنظيم السياسي للحركة الإسلامية :

على الرغم من تأثر حسن البنا بفكر محمد عبده و الشيخ رضا تلاميذ جمال الدين الأفغاني، إلا أن الحركة الإسلامية التي أسسها في الإسماعيلية عام 1928 كانت تحمل الكثير من الخصوصية .

انشأ حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين عام 1928 بعد عام واحد من تخرجه من مدرسة المعلمين، و قد انفعل البنا كما ذكر، بما رآه في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى في مصر من تيار جارف لتأثير الغرب الفكري و الثقافي و السلوكي و الأخلاقي و دفعه الشعور بالخطر إلى التحرك لاستنفار العلماء و رجال المؤسسة الدينية بهدف التصدي لتيار الفساد و

---

[1]- Nikki Keddie . **An islamic response to imperialism : Political and Religious writings of Sayyid Jamal Ad-Din Al-Afghani** (Berkely: University of California. press . 1968. P 143.

[2]- مجموعة مؤلفين، **الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، مرجع سابق، ص 24 .

الانحلال، إلا أن ردة فعلهم كانت مخيبة للآمال مما دفعه إلى أن يتخذ مبادرات شخصية و فردية لمواجهة المشكلة، كان أبرزها الوعظ الديني في المقاهي و الأماكن العامة[1] .

و في خلال مشواره الارتجالي قصده ستة من العمال، لم يكن من بينهم لا مفكر ولا داع، و طبلوا منه إنشاء جماعة تعمل من اجل الدين بزعامته و قيادته وهم : إسماعيل عزو و فؤاد إبراهيم و حافظ عبد الحميد و عبد الرحمن حسب الله و كي المغربي واحمد الحصري ... وبايعوه على كمال الطاعة و تمت البيعة للصف الأول من الإخوان المسلمين في 05 ربيع الأول 1359 و استمرت دعوته خصوصا لأصحاب الكفايات العادية، قال محمد الغزالي " فقد مرت بهذا الرجل العظيم –حسن البنا– ظروف جعلته يختار المعاونين الأوائل على أساس الكفاية العادية أو الضعيفة إذا صحبها التفاني في الدعوة و الإخلاص للقيادة، فهي أجدر بالحفاوة من الكفاية الخارقة إذا ضعفت علاقتها بشخص القائد (من معالم الحق ، ص 222)...[2]

واستمر من عام 1928الى 1935 يستخدم لغة الدعوة و الدين و لم يكن يقبل على دروس الثلاثاء في بدايتها إلا قلة قليلة إلى أن بدأت الدعوة في التوسع وفي 1935 بدا تنظيم صفوف الإخوان بطريقة منظمة أكثر، وتم إنشاء النظام الخاص و هو الجناح العسكري لجماعة الإخوان وهو تنظيم سري، و انشأ جهازا للاستخبارات منظم طريقة محنكة ذكية[3].

المرحلة الثانية : إقامة علاقات مع الضباط الأحرار :

ترجع صلة الإخوان المسلمين بضباط الجيش إلى بداية الحرب العالمية الثانية حيث كان عزيز المصري شخصية محورية، التف حولها جماعات من الجيش و الإخوان والبوليس، ووجدت كل منها في الأخرى سندا لها في النضال ضد الانجليز و ساهم في إقامة علاقة بين

---

[1]– مجموعة مؤلفين، **الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، مرجع سابق، ص 25 .

[2]– علي السيد الوصيفي، **الإخوان المسلمون بين الابتداع الديني و الإفلاس السياسي**، دار المشارق الإسلامية، ط1، مصر،2010، ص24.

[3]– **نفس المرجع**، ص 25.

الإخوان المسلمين و مجموعة من صغار الضباط الساخطين على الأوضاع الاجتماعية و السياسية[1]، كما سعى إلى ضم جماعة مصر الفتاة و جماعة الإخوان[2] .

و قد تعرف أنور السادات على حسن البنا عام 1940، إلا انه لم ينضم إلى لجماعة الإخوان المسلمين، ومع ذلك قام المرشد حسن البنا بالتمهيد لاتصال أنور السادات بعزيز المصري فاتفقا على أن خلاص البلاد لن يتأتى إلا بانقلاب يتم على يد العسكريين، ولعل موقف البنا يدل على أن الإخوان كانوا يتعاونون مع الضباط وان لم يكونوا من الإخوان[3].

تطورت علاقة عزيز المصري والسادات فاشتركا معا في محاولة الاتصال بثورة رشيد علي الكيلاني في العراق، وكان يقود طائرة عزيز المصري كل من عبد المنعم عبد الرؤوف و حسين دو الفقار، و لكن المهمة لم تنجح، و بعد القبض على السادات عام 1942 بسبب ميله للألمان أصبح عد المنعم عبد الرؤوف ضابط الاتصال الأساسي بين الجيش و الإخوان، ثم أصبح عضوا عاملا بالجماعة، وكان يدعوا ضباط الجيش إلى الانضمام للإخوان و يعرفهم دائما بالصاغ محمود لبيب ثم حدث اللقاء بين جمال عد الناصر ومحمود لبيب في عام 1944[4] .

و في عام 1945 انضم للإخوان كل من جمال عبد الناصر، و كمال الدين حسين و عبد اللطيف البغدادي و غيرهم و استطاع عد المنعم عبد الرؤوف أن يكون أسرة من الضباط من جمال عبد الناصر و آخرون أدوا البيعة أمام صالح عشماوي، و استقبلهم عبد الرحمن السندي المسؤول عن النظام الخاص – التنظيم السري للإخوان المسلمين – و هنا هم بالبيعة[5] .

---

[1]– ريتشارد ميتشيل، **الاخوان المسلمون**، ترجمة عبد السلام رضوان، ط2 مكتبة مدبولي، 1985، (ص ص) (49-50).

[2]– كامل عبد الفتاح بحيري، **التطور الفكري لدى جماعات العنف الدينية في مصر الإسلامية و المسيحية**، بلنسيا للنشر و التوزيع، مصر، ط1، 2008، ص 21 .

[3]– كامل عبد الفتاح بحيري، **مرجع سابق**، ص 21 .

[4]– نفس المرجع، ص 22 .

[5]– محمد حامد أبو النصر، **حقيقة الخلاف بين الإخوان و عبد الناصر**، ط2، دار التوزيع و النشر الإسلامية، 1988، ص 61 .

بعد ذلك أصبح كل من جمال عبد الناصر و كمال الدين حسين، أعضاء في النظام الخاص، انضم إليهم خالد محيي وغيره.. ثم تقرب عد الناصر من الصاغ محمود لبيب المسؤول عن خلية الضباط حتى تسلم منه قبل موته مذكرة بأسماء الضباط و نقود الاشتراكات، وكان يرى أن السندي لا يستطيع أن يجمع الضباط على الفكرة الإسلامية، و قد ذكر الصاغ صلاح شادي أن عبد الناصر بدا منذ 1946 في تحويل ولاء الضباط له، و فصل الحركة داخل الجيش عن الإخوان المسلمين و اتجه إلى ضم اكبر عدد من الضباط إلى الحركة بصرف النظر عن فكرهم و أخلاقهم، وعلى العكس من ذلك ذكر عبد المنعم عبد الرءوف أن جمال عبد الناصر في عام 1947 نشط في تكتيل الضباط حول دعوة الإخوان المسلمين، فهو الذي دعا الصاغ معروف الحضري' و الصاغ مجدي حسين و كان يدفع الاشتراكات عمن دعاهم، و بالجمع بين الروايتين نستنتج أن عبد الناصر كان ينشط دعوة الضباط، و القصد البحث عن ولائهم الحقيقي له مع إبداء ولاء ظاهري للإخوان حتى يصرف نظرهم عن تنظيمه الخاص[1] .

وقبيل أحداث حرب فلسطين 1948 بدأت صلات جديدة بين الضباط و قيادة الجماعة، كما نشأت صلات أخرى بين الضباط وبين أمين الحسيني مفتي فلسطين، و بينهم وبين الجامعة العربية، حيث كان الهدف منها تكوين تنظيمات و تشكيلات مسلحة و تدريبها و إمدادها بكل ماتحتاج إليه من خبرة و سلاح[2] .

و اشترك كل من جمال عبد الناصر و عبد المنعم عبد الرءوف و كمال الدين حسين و صلاح سالم في تدريب الإخوان المسلمين على القتال في ضواحي القاهرة استعدادا للسفر لقتال اليهود في فلسطين[3].

كان للإخوان دور بارز في حرب فلسطين باستخدامهم أسلوب حرب العصابات فنقلوا المؤن إلى المحاصرين في الفلوجة، وفي القاهرة شاركت الجماعة مع أطياف أخرى في الضغط على الحكومة المصرية من اجل إرسال المزيد من المتطوعين لفك الحصار عن القوة

---

[1]– عبد المنعم عبد الرؤوف، **مذكرات بعنوان : أرغمت فاروق على التنازل على العرش**، ط1، الزهراء للإعلام العربي، 1988، ص 129 .

[2]– أنور السادات، **أسرار الثورة المصرية، مرجع سابق**، ص 228 .

[3]– رينشارد ميتشيل ، **مرجع سابق**، ص 98 .

المطوقة، فرفض النقراشي، ولم يتم فك الحصار إلا في فيفري 1949 بعد توقيع اتفاقية الهدنة[1].

كان عبد الناصر احد أفراد القوة المحاصرة، وفي أثناء ذلك قدم عد الرحمن عمار وكيل الداخلية مذكرة تفصيلية طلب فيها حل الجماعة و جميع شعبها، متهما إياهم بأنهم وراء حوادث العنف المتعددة التي حدثت في مصر في الفترة (1942-1948) ثم صدر الأمر العسكري رقم 23لسنة 1948 في الثامن من ديسمبر 1948 بحل جماعة الإخوان المسلمين و جميع شعبها، فاعتقد الإخوان أن قرار حل جماعتهم كان تنفيذا لضغوط السفارة البريطانية على الحكومة المصرية و أكد ذلك شمس الدين الشناوي المحامي في مرافعته في قضية أمام المحكمة حينما سلم وثيقة عبارة عن رد من القيادة البريطانية في الشرق الأوسط على إشارة وردت إليها من السفارة البريطانية جاء فيها " لقد أخطرت هده القيادة رسميا بان خطوات دبلوماسية ستتخذ لاقناع السلطات المصرية بحل جماعة الإخوان المسلمين[2] .

مرحلة ثالثة : حل الجماعة قانونيا وبقاء نشاطها ميدانيا :

بالرغم من حل جماعة الإخوان فقد خيرهم قائد الجيش فؤاد صادق بين الاستمرار في القتال أو العودة إلى مصر فاثروا البقاء دفاعا عن حق الفلسطينيين و حماية لحدود مصر، و لحاجة الجيش المصري لهم، كما حثهم حسن البنا في خطاب له بالتمسك بالمقاومة حتى لا يستفيد الانجليز و اليهود من الفتنة[3] .

لكن الحكومة المصرية قامت بترحيل الإخوان بعد قتل النقراشي، رئيس الوزراء على يد عبد المجيد احمد حسن الذي يدعي انتمائه للإخوان، و رغم ان البنا استنكر الحادث، فقد تبع ذلك تعرض الإخوان لحملة إرهاب حكومي شديدة وتم اعتقال المنتسبين للجماعة عدا حسن البنا الذي تم اغتياله في مساء فيفري 1949 و أشارت أصابع الاتهام إلى الحكومة برئاسة إبراهيم عبد الهادي[4] .

---

[1]- ريتشارد ميتشيل ، **مرجع سابق**، ص 99 .

[2]- **نفس المرجع**، ص 99 .

[3]- محمد الطويل . **لعبة الامم و عبد الناصر**، المكتب المصري الحديث، القاهرة 1986، ص 28 .

[4]- ريتشارد ميتشيل، **مرجع سابق**، ص 119 .

كان لتلك الأحداث الأثر المباشر في ابتعاد الضباط عن الاتصال بالإخوان فقد استمر تنظيمهم محتفظا بكيانه تحت قيادة عبد المنعم عبد الرؤوف و عندما تولى حسين سري الوزارة بعد الاستقالة الجبرية لإبراهيم عبد الهادي خف الضغط عن الإخوان، وبدا الإفراج عن المعتقلين، فاتصل صلاح سالم بالإخوان المسلمين أواخر 1949، و أعلن رغبة الضباط في عودة التعاون مع الإخوان فوافقوا وكان محمود لبيب قد اقترح استبدال اسم الضباط الإخوان بالضباط الأحرار، حتى يبعد تنظيمهم عن أعين الحكومة[1] .

و بعد وفاة محمد لبيب شرع عبد الناصر في إبعاد تنظيم الضباط تدريجيا عن الإخوان، و بدا بتكوين الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار من ستة ضباط هم : جمال عبد الناصر، عبد المنعم عبد الرؤوف، عبد الحكيم عامر، ممثلين عن المشاة، وحسن إبراهيم ممثلا عن الطيران، و كمال الدين حسين ممثلا للمدفعية، وخالد محي الدين عن المدرعات –سلاح الفرسان – على أن تبقى الحركة داخل الجيش غير مرتبطة بالإخوان المسلمين[2] .

جمع عبد الناصر الضباط على اختلاف انتماءاتهم دون التزام بشروط الإخوان وكان شرطه الوحيد الشجاعة و الكتمان والإيمان بفكرة التغيير من اجل القيام بانقلاب و تسريع الثورة، وعلى العكس من رغبة الإخوان في تكوين مجموعة متجانسة من الضباط تتفق في الهدف و تتحد في الاعتقاد و السلوك و الوسائل و تنبع أفكارهم من عقيدة و إيديولوجية واحدة و إن طالت فترة الإعداد .

طلب عبد المنعم عبد الرؤوف أن تقوم صلة بين الضباط الأحرار و الإخوان فرح عبد الناصر بالفكرة على أن يظل للضباط الأحرار شخصيتهم المستقلة و تفكيرهم الخاص[3] فقد خاف من خطر ازدواج الولاء داخل التنظيم، فقرر الإخوان عدم التعرض لهم وعدم التورط معهم، لكن عبد المنعم حاول احتواء تنظيم الضباط الأحرار داخل الجماعة، فاصدر عبد الناصر قرارا بفصله من الهيئة التأسيسية وان استمر عضوا بالتنظيم . لكن ذلك لم يمنع التعاون بين الضباط الأحرار و الإخوان ففي أثناء الكفاح المسلح في قناة السويس 1951

---

[1]– كامل عبد الفتاح بحيري، **مرجع سابق**، ص 25 .

[2]– صلاح نصر، **مذكرات بعنوان ثورة يوليو بين المسير و المصير**، مؤسسة الاتحاد للصحافة و النشر، 1980، ص 113 .

[3]– أنور السادات، **أسرار الثورة المصرية، مرجع سابق**، ص 206 .

قام الضباط الأحرار بتسليح و تدريب المتطوعين الإخوان، واشترك الضباط مع الإخوان في عدة عمليات عسكرية ضد الانجليز .

المشاركة في ثورة يوليو :

اتصل جمال عبد الناصر بجميع الهيئات التي يمكن أن تساعد في الثورة في جانفي 1952، كما اجتمع مع وفد من الإخوان بقيادة صالح أبو رقيق، واقر أن مبادئ الإسلام هي الأساس الوحيد الصالح للحكم و علاج للجوانب السياسية و الاقتصادية و لكنه أضاف أن المصلحة تقتضي عدم المجاهرة، و الأمور تؤخذ تدريجيا حتى لا يحارب أعداء الإسلام الحركة في أول عهدها، و قد وافق الهضيبي على مساندة الحركة على شرط الالتزام بتحكيم شرع الله .

و قد ساعدت الجماعة الجيش بعدة أشكال على مستوى القاعدة الشعبية بتجنيد جوالتها "النظام الخاص" لضمان نجاح الثورة، و قد لوحظ تنسيق كبير بين الطرفين خلال الثورة، وما أكد التعاون بين الإخوان والثورة اختيار الثوار لعبد المنعم عبد الرؤوف لإجبار الملك على التنازل على العرش و بالفعل نجح في مهمته ولكن الثوار بعد ذلك أنكروا دور الإخوان[1] .

لقد كانت سرية الاتفاق و عدم الحاجة إلى تنفيذ اغلب بنوده و الاتفاق على ان الاشتراك الصريح للإخوان يؤدي إلى تدخل الغرب ذريعة الثوار للتنصل من الإخوان ...[2].

وفي أول لقاء بين الهضيبي و عبد الناصر بعد الثورة في 30 جويلية 1952 رفض عبد الناصر طلب الإخوان بوجوب التشاور معهم في الأمور الرئيسية في السياسة العامة قبل اتخاذ قرار نهائي بوصفهم شركاء في المسؤولية، و رد الناصر انه لا يقبل الوصاية من احد .

و في بيان الإخوان صدر بعد الثورة طالبوا بإلغاء الأحكام العرفية و سائر القوانين المقيدة للحريات، و أن يعامل كل من أعان الملك على الفساد بالطرد كما طالبوا بالإصلاح الخلقي، و تحريم كل المظاهر التي حرمها الله، و إعادة كتابة التاريخ الإسلامي و المصري و توفير التعليم للمواطنين جميعا، و طالبوا بالإصلاح الاجتماعي و توفير فرص العمل، و رفع

[1]– ريتشارد ميتشيل، **مرجع سابق**، (ص ص) (168– 169).

[2]– كامل عبد الفتاح بحيري، **مرجع سابق**، ص28 .

مستوى المعيشة، وإلغاء النياشين و الرتب و إصلاح نظام التوظيف والإصلاح الاقتصادي عن طريق تحريم الربا، و إلغاء بورصة العقود، و الاهتمام بالتصنيع و التوسع الزراعي، و تمصير البنك الأهلي، كما طالبوا بدستور يستمد من الإسلام[1] .

و قد حاول مجلس قيادة الثورة مغازلة الإخوان ببعض الإجراءات كإلغاء قسم البوليس من وزارة الداخلية، و إعادة التحقيق في قضية مقتل البنا و إصدار حكم بالإعدام على المتهم بها علي إبراهيم عبد الهادي سعى بعد ذلك الهضيبي لتخفيفه إلى مؤبد، و كذا الإفراج عن المعتقلين السياسيين و معظمهم إخوان، و مشى الضباط في مشروع الإصلاح الزراعي الذي كان مطلبا اجتماعيا للإخوان .

اتصل عبد الناصر بالهضيبي ليعرض عليه إشراك الإخوان في الوزارة بثلاثة وزراء في حكومة محمد نجيب خلفا للحكومة المقالة في 07 ديسمبر 1952، لكن هدا الطلب قوبل برفض الإخوان بعد رفض مجلس قيادة الثورة للمرشحين الاخوانيين المقترحين الذي أدى إلى تراجع الإخوان عن المشاركة في السلطة[2] .

ومن هنا بدا الخلاف يكبر و ما غداه إقناع الشيخ الباقوري بالخروج على قرار مكتب الإرشاد و قبول وزارة الأوقاف بجهود عبد الناصر، و ما كان من المكتب إلا أن أقاله من عضوية مكتب الإرشاد، و من الجماعة ككل[3] .

صدر القانون رقم 979 لسنة 1952 الخاص بتنظيم الأحزاب، و الذي كان يقضي بتسجيل كافة الأحزاب، وامتنع الإخوان من تسجيل أنفسهم كحزب نزولا عند اعتراض المرشد العام الهضيبي، و بموافقة عبد الناصر الذي كان يرغب في التخلص من وصاية الجماعة على الثورة بإبعادها عن العمل السياسي خصوصا ان 80 %من الذين قاموا بالثورة تربوا في مدرسة الإخوان .

تراجعت الثورة و أصدرت قانون حل الأحزاب السياسية، ومصادرة أموالها في 16 جانفي 1953، ثم تقرر إنشاء هيئة التحرير في 23 جانفي 1953 بناء على نصيحة

---

[1]– كامل عبد الفتاح بحيري، **مرجع سابق**، ص 30 .

[2]– محمود عبد الحليم، **مرجع سابق**، ص 25 .

[3]– نعم الباز، **ثائر تحت العمامة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1988، ص 100 .

أمريكية[1]، وكان مخطط عبد الناصر أن يتسلمها الإخوان لتنصهر فيها و تضم تيارات أخرى، فرفض الإخوان و على رأسهم الهضيبي المشروع .

وفي مناورة سياسية من عبد الناصر عرض على الإخوان تكوين حكومة كاملة ولكن الإخوان رفضوا و حجتهم أن قيام مجلس للوزراء بجانب مجلس الثورة الذي يملك حقوق السيادة لن يكون له إلا مؤدى واحد هو تحمل المسؤولية وتعليق الأخطاء عليه في حين أن سيحكم فعليا هو مجلس الثورة .

شكل الإخوان هاجسا لعبد الناصر فتخوفه منهم سياسيا كان كبير لعلمه بثقلهم على المستوى الشعبي، كما كان يقلق من استخدام النظام الخاص في فرض سياسة الإخوان على الثورة فكانت تتكرر محاولاته لاحتواهم أو على الأقل إحداث انقسامات في صفوفهم[2]، و استغل معارضة بعض أعضاء النظام الخاص لقيادة المرشد و قام بالتقرب من عبد الرحمن السندي قائد النظام الخاص آنذاك الذي عزله المرشد بعد ذلك بعد اتهامه بقتل السيد فايز احد كبار مسؤوليي النظام الخاص و الذي يميز بولائه الشديد للمرشد .

استطاع الهضيبي في هذا التوقيت إفشال محاولة للانقلاب بعد المشاكل التي ظهرت بين صفوف الإخوان و التي كانت على صلة بعبد الناصر وجهوده، و انهى الاعتصام بالمركز العام و استعاد سلطته على النظام الخاص، وقررت لجنة التحقيق التي شكلها الإخوان فصل العديد من العناصر التي شاركت في الانقلاب أمثال صالح عشماوي و احمد عبد العزيز و غيرهم[3]...

عند فشل محاولات عبد الناصر لتفرقة صفوف الإخوان لجا إلى أسلوب آخر تمثل في تشويه سمعتهم و اتهامهم باتهامات متعددة منها إحراز أسلحة و إخفائها و كذا الاتصال بالانجليز دون علمه[4]، لكن الإخوان أكدوا انه عندما تلقوا طلب "المستر ايفانز" المستشار الشرقي بالسفارة البريطانية استطلاع رأي الإخوان فيما يرفضونه لنجاح مفاوضات الجلاء التي ستبدأ مع الحكومة، فاتصل المرشد الهضيبي مباشرة بعبد الناصر و أطلعه، فرحب هذا

---

[1]– كامل عبد الفتاح بحيري، **مرجع سابق**، ص 32 .

[2]– خالد محيي الدين، **الآن أتكلم**، ط1، الأهرام للطبع و النشر 1992 . ص 197 .

[3]– محمود عبد الحليم، **مرجع سابق**، ص 142 .

[4]– **نفس المرجع**، ص 29 .

الأخير بذلك، وطلب ان يطلع على نتائج المحادثات، و بالفعل قدم الهضيبي تقريرا مفصلا لعد الناصر [1]

في 23جانفي 1954 أعلن عبد الناصر حل جماعة الإخوان بعد الصدام الذي حصل بينهم و بين شباب هيئة التحرير، و اتهامهم بفرض الوصاية على الثورة و التفاوض مع الانجليز دون علمه، وتم اعتقال الهضيبي و العديد من الإخوان، و استغل اعتقال المرشد و حاول الدفع بالهيئة التأسيسية إلى عزله و هو المخطط الذي فشل[2] .

لكن عبد الناصر اضطر بعدها إلى الإفراج عن الإخوان في مارس 1954 للتفرغ للصراع مع محمد نجيب، و رد الاعتبار للإخوان شرط بقاءهم على الحياد في الصراع .واعترفت الدولة بمؤسساتها كافة ثانية بالإخوان بعد أحداث مارس 1954 و سمحت بإصدار جريدتهم، و أعادت للإخوان دارهم وأموالهم، و قام مجلس قيادة الثورة بزيارة المرشد العام الأستاذ الهضيبي، لكن لم يصدر قرارا بإلغاء القرار السابق[3]، و عند المطالبة بذلك رفض عبد الناصر بعد أن استعاد سلطته، بل وحاول القضاء عليهم على اعتبار أنهم العقبة الوحيدة الباقية في طريقه، خصوصا بعد رفضهم لشروط الجلاء البريطانية التي اضطر عبد الناصر قبولها مقابل تقوية بقائه في السلطة، بل وتمادى إلى درجة محاكمة الضباط المنتمين للإخوان و منهم عبد المنعم عبد الرؤوف[4] .

وفي خلال استهداف الإخوان و هجوم عبد الناصر عليهم انقسم الإخوان بين من يفضل التعامل مع السلطة و بين من يرفضها أصلا، وقد درس الفريق الثاني بقيادة الهضيبي إمكانية الانقلاب على الناصر ولكن وعند التأكد من عدم إمكانية ذلك نظرا لمحدودية الإمكانيات الإخوانية اصدر الهضيبي أمرا بعدم استعمال العنف و ذلك تفاديا ارد فعل دموي ضد الإخوان وحقنا لدمائهم، و لكن عبد الناصر و بالتعاون مع المخابرات الأمريكية افتعل حادثة اغتيال له في ميدان المنشية الإسكندرية لاستغلالها في القضاء على الإخوان عبر

---

[1]– صلاح نصر، **مرجع سابق**، ص 189 .

[2]– محمد حامد أبو النصر، **مرجع سابق**، ص 107 .

[3]– الوجود القانوني للإخوان المسلمين، دراسة تاريخية قانونية على الرابط :
.http://www.egyptwindow.net/modules.php?name=news&file=article&sid=4995

[4]– ريتشارد ميتشيل، **مرجع سابق**، ص 214 .

إلصاق التهمة فيهم[1]، وبالفعل حوكم الإخوان محاكمات غير عادلة، و في ديسمبر 1954 حكم بالإعدام على سبعة من أعضاء الجماعة منهم المرشد الهضيبي، خفف على هدا الأخير لكبر سنه ’و في حق ستة الآخرين، و تفاوتت الأحكام على الأخوان الآخرين، و عزل محمد نجيب من منصبه على خلفية اتهامه بمساعدة الإخوان والتآمر معهم، و انفرد عبد الناصر بالسلطة، و عمل على تشويه صورة الإخوان ولاحقهم في السجون و عرضهم لأشد أنواع العذاب في المعتقلات أعوام 1954 إلى 1958[2] .

المرحلة الرابعة :الصراع على الشرعية في ظل قانون التعددية الجديد :

كان ظهور كتابات السيد قطب إعادة بعث و إحياء الأفكار الإسلامية، و الذي رأى أن تبدأ الحركات الإسلامية من القاعدة بإحياء مدلول العقيدة الإسلامية في القلوب و العقول، و عدم إضاعة الوقت في التركيز مع السياسة في المرحلة الأولية وكذا صرف الاهتمام عن مسالة الحكم، و لكن في المقابل حماية الحركة من الاعتداء عليها عن طريق وجود مجموعات مدربة تدريبا فدائيا بعد تمام تربيتها الإسلامية، فالحكم بشريعة الله لا يمكن تحقيقه إلا بعد نقل المجتمعات ذاتها إلى الفهم الصحيح للعقيدة الإسلامية و للنظام الإسلامي، و إلى تربية إسلامية على الخلق الإسلامي مهما اقتضى ذلك من الزمن الطويل[3] .

إلا انه تم القبض على مجموعة من الإخوان و في مقدمتهم سيد قطب وتم تعذيبهم و التنكيل بهم و حكم عليهم بأحكام مجحفة تراوحت بين الإعدام و الأشغال الشاقة المؤبدة، وتم إعدام سيد قطب و محمد يوسف هواش و عبد الفتاح عبده إسماعيل فجر يوم الاثنين 29اوت 1966 رغم الإدانة الدولية للمحاكمات غير العادلة واعتراض هيئة العفو الدولية على أحكام الإعدام[4] .

لم تكن النهاية طبعا بإعدام السيد قطب أو غيره، فقد انتشرت صحوة جديدة وموجة أخرى قادها مجموعة من العلماء في مقدمتهم الشيخ محمد عيد، و طلال الأنصاري، في

---

[1]– مايلز كوبلاند، **لعبة الأمم**، تعريب مروان خير، ط1، مكتبة الزيتونة ، بيروت، لبنان، 1940، ص 40.

[2]– عبد العظيم رمضان، **جماعات التكفير في مصر، الأصول التاريخية و الفكرية**،الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1995، ص 91 .

[3]– سيد قطب، **الإسلام و مشكلات الحضارة**، ط 10، دار الشروق، مصر، 1989، ص 135 .

[4]– عبد العظيم رمضان، **مرجع سابق**، ص 92 .

حركة كبيرة للشباب أبدت اهتمامها و انتماءها لفكر الإخوان، وبعد خروج مجموعة كبيرة من الإخوان القدامى كحسن الهضيبي و زينب الغزالي و غيرهم .. تمت مبايعة هؤلاء الشباب للإخوان ليصبحوا رسميا من الإخوان .

و خلال حكم السادات اصدر مجلس الشعب القانون رقم 40 لسنة 1977 لنظام الأحزاب السياسية، و اشترط القانون عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياسته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدر رئيسي للتشريع، و مبادئ ثورتي 23جويلية 1952 و 15 ماي 1971، و الحفاظ على الوحدة الوطنية و السلام الاجتماعي و النظام الاشتراكي الديمقراطي و المكاسب الاشتراكية، و عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه، أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع قانون حماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعي، أو على أساس طبقي لو طائفي أو فئوي أو جغرافي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة[1] .

وفي حين سمح لقوى اليسار بإقامة حز التجمع على مبادئ ماركسية، حرم الإخوان المسلمون من هدا الحق، رغم أنهم تقدموا بمشروع حزب مدني ذو مرجعية إسلامية فقط، و قد تكون معارضتهم لأحداث 18و19 جانفي 1977 سببا إضافيا لهدا الإقصاء و الحرمان، بالإضافة إلى الخوف الدائم من قدرتهم و قوتهم سياسيا، ذلك رغم المرونة التي كان قد أظهرها السادات في بداية حكمه مع الإخوان بالمصالحة معهم و الحوار لكسبهم كقوة سياسية في مواجهة خصومه من الناصريين و الشيوعيين، خصوصا بعد حملة إفراجات عن الإخوان المعتقلين بداية من 1971، لكن الإخوان بقيادة مرشدهم الهضيبي رفضوا استخدامهم كورقة مناورة، فكان تعامله مع الخوان عموما يشوبه الكثير من الحذر.

وفي 22 مارس 1975 اصدر السادات قرارا بالإفراج عن جميع المسجونين السياسيين و اغلبهم من الإخوان، فعاد الهاربون من منفاهم أيضا منهم فرج النجار آخر قائد للتنظيم الخاص . و رغم رفض السادات منح الإخوان حق إنشاء حزب سياسي لهم إلا انه لم يمنع

[1]– القانون رقم 40 لسنة 1977 لنظام الأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية العدد 27، سنة 1977 .

نشاطهم الإعلامي و الدعوي على مستوى مؤسسات المجتمع المدني ككل، في محاولة منه لإنشاء مشهد سياسي دو صبغة ديمقراطية في مغازلة للغرب[1] .

و بقيت مجلة الدعوة الإخوانية في الصدور حتى تاريخ 1981 حينما فرض الرئيس السادات حضرا على كل المجلات و الصحف غير الحكومية قبل اغتياله .

رفع الإخوان دعوى رقم 133 لسنة 32 قضاء إداري، و كان رافعوا الدعوى كلا من المرشدين عمر التلمساني و محمد حامد أبو النصر و الدكتور توفيق الشاوي، وطالبوا بإلغاء قرار مجلس قيادة الثورة بحل الإخوان، و استمرت الدعوى في التداول حتى عام 1992 حيث قضت محكمة القضاء الإداري في 06 فيفري 1992 بعدم قبول الدعوى لعدم وجود قرار إداري بحل الإخوان، و بناءا على ذلك فالإخوان ممنوعون، و استئناف نشاطهم يحتاج إلى قرار سياسي و ليس قانوني، وفي المقابل أصر الإخوان و مازالوا على الوجود القانوني لنشاطهم .

المرحلة الخامسة : بعد احداث 11 سبتمبر و مشروع الحرب على الإرهاب :

لا يخفى أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر شكلت منعرجا تاريخيا أدى إلى تغيير المشهد السياسي العالمي، حيث أطلق الرئيس الأمريكي ما اسماه بأدبيات الحقبة الجديدة "الحر على الإرهاب" الذي مثل العدو الجديد لأمريكا و الغرب و العالم ككل، لكن المفارقة ربط هذا العدو الجديد بأفكار وقيم و ليس بكيان ملموس و كانت الأفكار الإسلامية هي الضحية .

لكن الإسلاميين و اعتمادا على مرجعيتهم الفكرية كانوا ضد العنف الغير مبرر و غير العادل بكل أشكاله، وهو ما أكده الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي و هو المرجعية الفقهية الرئيسية لحركة الإخوان في تصريحات لمراسلي الصحف العربية (29اكتوبر 2001) على هامش مؤتمر الحوار الإسلامي-المسيحي الذي عقد بالقاهرة من 28 إلى 29 أكتوبر 2001 و قد دعى خلالها أسامة بن لادن إلى تسليم نفسه إلى ما اسماه محكمة دولية، من

[1]- كامل عبد الفتاح بحيري، **مرجع سابق**، (ص ص) (157- 159) .

دون أن يفصح إذا ما كانت تلك المحكمة الدولية إسلامية أم لا ' فقط أكد على العدل[1] ...

تأتي هذه المواقف و الرؤى الاخوانية في إطار سياق عام للتحولات التي طرأت على خيارات الحركة في كيفية التعاطي سواء مع الداخل الإسلامي او مع نظم الحكم القائمة من جهة أو مع القوى الإقليمية و الدولية من جهة أخرى، و إعطاء صفة الحركة المعتدلة و المستنيرة تجاوزت مراحل العمل السري و الاغتيالات و العنف السياسي الذي تمارسه جماعات متطرفة أخرى[2] .

مسلسل الإخوان مع السلطة لا ينتهي رغم تبدل أسماء اللاعبين فيوم 16ماي2004 استأنفت السلطات المصرية تصرفاتها مع الإخوان باعتقال 50 ناشطا اخوانيا في ست محافظات، و هاجمت مقر الشركة المصرية للخدمات العلمية في منطقة المنيل غرب القاهرة، التي يبث منها موقع إخوان اون لاين على شبكة الانترنيت، تلك الاعتقالات التي أثارت جدلا واسعا داخل الأوساط السياسية في مصر خصوصا و أنها أعقبت فترة هدنة من الحكومة كانت قد أعطت انطباعا بالدخول في مرحلة سياسية جديدة يسمح للإخوان فيها بالنشاط تماشيا مع السياق الإقليمي و الدولي عد سقوط بغداد و شروع عدة دول عربية في إتباع أسلوب المصالحة الوطنية، لكسب رضى واشنطن التي حملت الأنظمة جزءا من مسؤولية انتشار العنف السياسي نتيجة الإقصاء و قمع المعارضة الإسلامية[3] .

أشار المناخ الدولي إلى إمكانية تحول سياسات الحكومة المصرية اتجاه قبول التواجد الاخواني على المشهد السياسي، تماشيا مع مطالب المجتمع الدولي بالديمقراطية و نشرها و تطبيقها في كل دول العالم، على اعتبار أن حركة الإخوان المسلمين تعد اكبر قوة سياسية منظمة في مصر، و تمتلك رصيدا جماهيريا لا تملكه أية قوة أخرى، حيث أن اغلب الأحزاب في مصر ذات شرعية ورقية فقط

---

[1]– محمود سلطان، **الإخوان المسلمون و الجماعة الوطنية في مصر، (2003–2007)**، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 20 .

[2]– **نفس المرجع** ، ص 23 .

[3]– محمود سلطان، **مرجع سابق**، ص 02.

حيث لا تملك أي امتدا شعبي أو قوى اجتماعية مؤثرة في أي عملية حراك سياسي قد يشهده المجتمع المصري مثل إمكانية الإخوان على قيادة التغيير .

حتى أن بعض المحللين يعتبرها البديل الموضوعي الذي قد يصل بسهولة إلى الحكم حال إجراء أية انتخابات حرة ومحايدة سواء على المستوى البلديات و المحليات أو على مستوى الاستحقاقات النيابية و الرئاسية، بامتلاكها لكوادر جيدة منافسة و تنظيم يتسم بمشروع دولة جاهز للحكم بوجود عوامل أخرى مساعدة على التغيير . وقد ساعد الحركة تفوقها التنظيمي و لغتها المعتدلة في خطابها السياسي إلى البحث عن المساندة الدولية، وما يؤشر على هدا التوجه مؤتمرها الصحفي الذي عقده المرشد العام محمد مهدي عاكف بنقابة الصحفيين المصريين في 04 مارس 2004 قدم فيه مبادرة الإخوان للإصلاح السياسي في مصر، و من خلال التغطية الإعلامية المحلية و الدولية الكبيرة و الغير متوقعة فهمت الرسالة التي تحملها، إذ أنها تخاطب البيت الأبيض و ليس قصر الرئاسة في مصر الجديدة، مما آثار قلق الحكومة و مختلف الأطياف الحزبية الأخرى خصوصا العلمانية منها .

و رغم مجموعة التصريحات التي أدلى بها مبارك مشيرا إلى عملية الإصلاح بالتدرج، فان الواقع السياسي اثبت أنها لم تكن سوى التفاف على الحقيقة و لم تمس الجانب العملي، بل حتى أن واقع الحال كان يقول بالعكس خصوصا مع استمرار العمل بقانون الطوارئ و كذا الاعتقالات الجديدة في صفوف الإخوان .

في ديسمبر 2006 قام مبارك بإحالة 40 من قيادات الإخوان المسلمين إلى المحاكمة العسكرية بصفته الحاكم العسكري للبلاد ' القرار الذي قضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة يوم الثلاثاء 8 ماي 2007 برئاسة المستشار محمد الحسيني نائب رئيس مجلس الدولة قرارا برفض تنفيذ قرار رئيس الجمهورية، و التي طعن عليها الرئيس فقضت محكمة فحص الطعون بتأييد قرار الرئيس[1] .

حاول الإخوان العودة إلى النشاط السياسي المباشر في 2005 عبر التشاور حول مستقبل مصر السياسي سواء منهم الحلفاء القدامى كحزبي الوفد والعمل أو الخصوم كالحزب العربي الناصري و التجمع اليساري، و قد يكون تجاوب الناصريين المعتدل معهم مؤسس

[1]– موقع ويكيبيديا : /Ar. Wikipedia.org/wiki حسني مبارك .

على قراءة عامة للواقع السياسي الذي يفيد حاجة الناصريين إلى شركاء يشاطرونهم رفضهم لفكرة توريث الحكم، و الحد من تحكم عائلة الرئيس في الحياة السياسية العامة، و قد يكون هذا الشريك هو الحركة الإسلامية التي تتمتع بامتداد مجتمعي و قاعدة جماهيرية لا باس بها .

أما من جهته فقد تجاوب حزب التجمع مع الطلب الاخواني أيضا رغم مواقفه المعادية و المسيئة للإخوان على أكثر من منبر، و لكن التجاوب كان مبدئيا فقط و لم يسفر عن اتفاق نهائي، ففي حين عرض الإخوان تشكيل ما أطلق عليه "لجنة الخمسين للإصلاح الوطني " تضم ممثلين عن كل من الوفد و التجمع و الناصريين و العمل و الإخوان و الشيوعيين، تكون مهمتها مناقشة القرارات كي ترى ما يمكن تنفيذه من عدمه، غير أن رئيس حزب التجمع رفعت السعيد الذي تربطه علاقات قوية بأجنحة متنفذة في مؤسسات صنع القرار، رفض الاتفاق، و انتهى الطرفان إلى التوصل بصورة مبدئية لتشكيل لجنة تحضيرية تضم ضمانية أعضاء بواقع عضوين من كل من الوفد و الناصري و التجمع و الإخوان و ذلك لبحث نقاط الخلاف و العمل على إذابتها[1] .

وعلى ما يبدو أن حزب التجمع لم يوافق على الدخول في شراكة سياسية كهذه على عدة خلفيات ربما أهمها افتقاده الثقة في الامتداد المجتمعي له والتي تحفظ كيانه و تمنع ذوبانه في تيارات أخرى أقوى كالحركة الإسلامية .

وجاءت تحركات الإخوان في إطار إستراتيجية جديدة بدءها المرشد محمد مهدي عاكف لإحداث حراك سياسي، و عدم السماح للسلطة بحبسهم داخل مقرهم، و بحثا عن الشرعية، و تصدر العمل العلني، و من أمثلة ذلك مشاركة د عبد المنعم أبو الفتوح في مؤتمر "أولويات و آليات الإصلاح في العالم العربي " بورقة بحثية موسومة ب " المفهوم الإسلامي للإصلاح الشامل" في جويلية 2006 .

وقد حاول الإخوان في إستراتيجية سياسية محنكة احتواء الأخر مهما كان وزنه السياسي و الاجتماعي، و يقدمون مشروع دولة يخيف الجميع و يفرض احترامه بغض النظر عن هويته الإيديولوجية أو السياسية، و قد حاولت الحركة توظيف ورقة المشاركة لاحتواء تيارات ضعيفة أخرى كالنقابات المهنية، لكن هذا الأمر أصبح نقطة انتقاد للحركة من

[1]– محمود سلطان، **مرجع سابق**، ص 38 .

العلمانيين باتهامهم بانتهاج طرق الفاشية التي تستغل الديمقراطية للارتقاء إلى الهرم المؤسسي، ثم تتمسك بالسلطة و تلغي مبدأ التداول .

وقد صاحب الحراك السياسي على مستوى الأحزاب و التنظيمات حراك أخر على مستوى القاعدة مثل النشاط على مستوى الجامعات و في المساجد وقد يصعد إلى القيام بمظاهرات، مثل مظاهرات الإخوان يوم 2005/05/04 و التي من خلالها أعطت انطباعا للتخلي عن حذرها المعهود، و تجنبها استفزاز النظام، ولكن الحراك لم يصل إلى درجة تقديم مرشح لرئاسيات سبتمبر2005، لقناعتها ان النظام مازال قويا، و انه من غير المتوقع إصلاحه أو تغييره في المستقبل القريب ولكن بمكن كانجاز جزئي للإخوان أن يحقق تقبل النظام لوجوده كشريك سياسي قوي .

وعلى مستوى البرنامجي و كذا الإعلامي للأجندة الجديدة أعلنت الحركة صيف 2007 عن برنامجها ووزعت نسخ على نواب الكتلة البرلمانية و كذا عدد من المثقفين و المفكرين المصريين مما أثار صخبا إعلاميا، و من أمثلته تصريحات د عصام العريان في جريدة الحياة اللندنية في 13 أكتوبر 2007[1] قال فيها أن الحركة حال وصولها إلى الحكم، ستعترف بإسرائيل و بعدها بأيام رد المرشد محمد مهدي عاكف في ذات الصحيفة في 18 أكتوبر ليؤكد أن قاموس الجماعة لا يوجد فيه شيء اسمه إسرائيل، لافتا إلى أن ما يعترفون به هو فقط عصابات صهيونية احتلت أرضا عربية و طردت أهلها، و إذا أرادوا دولة فليس لنا إلا المقاومة[2] ..

وعبر الحراك الاخواني على أكثر من جبهة وجدت الحركة الإسلامية نفسها من جديد من أهم الفواعل على الساحة السياسية، خصوصا مع الاستراتيجيات المعتدلة الجديدة التي تقدمها كبديل جديد للأنظمة المتسلطة و الفاسدة و كسبيل للخلاص من الأوضاع المتردية بتواجد قانوني و سياسي محنك و امتداد شعبي جماهيري يضفي لها نوعا من الثقة في مشروعها و إمكانية التغيير و الحراك .

[1]– محمود سلطان، **مرجع سابق**، ص 87 .

[2]– **نفس المرجع**، ص 88.

المبحث الثاني :التفاعل التاريخي للحركة الإسلامية الليبية مع نظامها السياسي

تقع ليبيا في شمال القارة الإفريقية وتشترك في حدودها مع عدد من الدول العربية والإفريقية الأخرى فتحدها من الشرق جمهورية مصر العربية، ومن الجنوب الشرقي السودان، فتشترك في حدودها الجنوبية مع كل من تشاد والنيجر، بينما تحدها الجزائر من الغرب وتونس من الشمال الغربي، وتطل ليبيا من الشمال بسواحل شاسعة على البحر المتوسط، تبلغ مساحتها (1.759.540 كلم ^{2}) فيما يبلغ عدد سكانها حوالي (6.036.914 ن) عاصمتها طرابلس، لغتها الرسمية العربية، بالإضافة إلى اللغة الإيطالية والإنجليزية، والإسلام هو الديانة الرسمية للدولة، ويشكل العرب 97 % من السكان، والبربر 3 % وقد توالت على ليبيا العديد من الحقب والأحداث التاريخية المهمة[1].

المطلب الأول : الحالة السياسية قبيل الاستقلال:

نالت ليبيا استقلالها في 24 ديسمبر 1951 بعد كفاح عسكري وسياسي دام نحو ربعين عاما (1911- 1951) وجاء كسب ذلك الاستقلال عبر تقديم ضريبة قدرت بأكثر من نصف مليون مواطن حسب رأي الشيخ الطاهر الزاوي [2] بعضهم استشهدوا في ميادين الجهاد والصراع ضد الاحتلال الإيطالي، وبعضهم من جراء مضاعفات الحرب ومنها المعتقلات والهجرات والمجاعات والأمراض التي كانت تفتك دون أي رعاية من الدولة المحتلة، ودون وجود أية مساعدات إنسانية لا من داخل الوطن الذي يعاني سكانه من الفقر الجهل، ولا من أية جهات أخرى .

عندما خسرت إيطاليا الحرب العالمية الثانية وتم انسحاب قواتها من ليبيا في عام 1943 أصبحت البلاد تحت حكم الإدارة العسكرية البريطانية ما عدا المناطق الجنوبية (فزان) التي أصبحت تحت سيطرة القوات العسكرية الفرنسية، حيث أنشأ البريطانيون إدارة عسكرية مؤقتة في المنطقة الشمالية في كل من برقة وطرابلس منفصلين تماما عن بعضهما[3].

---

[1]– دنيا أمل إسماعيل، **إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي**، موقع الحوار المتمدن، ص 02.

[2]– محمود الناكوع، **الحركات الإسلامية الحديثة في ليبيا، منطلقاتها قياداتها تجاربها مآلاتها**، دار الحكمة، لندن.

[3]– محمد فؤاد شكري، **ميلاد دولة ليبيا الحديثة، وثائق تحريرها واستقلالها**، دار الحكم، القاهرة، 2001، ص 09.

وخلال هذه المرحلة (1943- 1951) كانت البلاد وقيادتها الوطنية تخوض المعركة السياسية لنيل الاستقلال، وكانت أجواء ما بعد الحرب العالمية الثانية تبدو مناسبة لتصعيد العمل السياسي وطنيا وعربيا ودوليا، وأعطت بريطانيا الضوء الأخضر للقيادات السياسية والثقافية لإطلاق نشاطاتها، وبدأ مناخ جديد يختلف عن أجواء الاحتلال الإيطالي المدمر. وفي منتصف عام 1943 بدأ الحراك العملي في تأسيس النوادي الثقافية، ثم الأحزاب السياسية، وقد بلغ عددها خلال بضع سنوات أكثر من عشرة أحزاب سياسية منها:

- الحزب الوطني بقيادة أحمد الفقيه سنة 1944 .
- الجبهة الوطنية المتحدة بقيادة سالم المنتصر 1946.
- حزب الكتلة الوطنية بقيادة علي الفقيه حسن وأخيه أحمد وعناصر أخرى انشقت عن الحزب الوطني.
- جمعية عمر المختار برئاسة خليل الكوفي 1943.
- الجبهة الوطنية برعاية السيد إدريس السنوسي 1946.
- حزب المؤتمر الوطني بزعامة بشير السعداوي جويلية 1949 .

كما تأسست عدة أحزاب وجمعيات صغيرة أخرى.[1]

وكانت تلك الأحزاب والجمعيات وقياداتها كثيرة الاختلاف والتقلبات وتعكس المزاج الثقافي السياسي الذي لم تكن له أية خبرة سابقة في هذا المجال وهو ما تمر به جل التجارب الحزبية، وخاصة في مثل تلك الظروف الصعبة، غير أن تلك المرحلة بكل ما فيها من سلبيات وصراعات أعدت القيادات والجماعات السياسية لمواصلة عملية الكفاح السياسي على المستوى الإقليمي والدولي، وتمكنت مع عوامل خارجية أن تحقق هدفها، وهو انتزاع الاستقلال بقرار من الأمم المتحدة، وأصبحت ليبيا لأول مرة في التاريخ، دولة مستقلة لها دستورها ومؤسساتها التشريعية، بنظام ملكي اتحادي. وصار ملكها هو محمد إدريس السنوسي* والدارس لتلك المراحل من تاريخ ليبيا السياسي، يلاحظ أن الوطنية هي البعد

[1]- محمود الناكوع، **مرجع سابق**، ص 08.

* حفيد المصلح الإسلامي محمد علي السنوسي (1787، 1959).

الثقافي الذي أفرز مختلف النشاطات والأحزاب، وأن الدين الإسلامي كان مصدرا أساسيا في لهام تلك التيارات الوطنية معاني الكفاح والثبات والاستشهاد، خاصة وأن الزعيم الروحي (الأمير إدريس) لذلك الحراك ينتسب إلى حركة إسلامية إصلاحية، هي الحركة السنوسية. وربما لهذا السبب تأخرت عملية ظهور الحركات الإسلامية، ولم تفرز تلك المرحلة أي حركة أو تنظيم أو حزب يسمى أو يصف نفسه إسلاميا. وفي 19 فيفري 1952 تم تنظيم أول انتخابات نيابية في ليبيا لكن حزب المؤتمر شكك في نزاهتها، ووقعت أثناءها صِدامات وأعمال عنف بين الشرطة والمواطنين أدت إلى سقوط قتلى وجرحى في المدن الساحلية بولاية طرابلس، كما جرى اعتقال عدد كبير من أنصار حزب المؤتمر . وبسبب تلك الأحداث تغيرت الأوضاع السياسية تغيرا دراميا، أدى إلى نتائج سلبية، حيث أعلنت الحكومة (حكومة محمود المنتصر) حالة الطوارئ واعتقل "بشير السعداوي"، ثم جرى إبعاده إلى خارج البلاد للتخلص من وجوده كزعيم معارض طموح[1].

وفي نفس الوقت حُل حزبه الذي كان أكبر الأحزاب: ثم تم إلغاء فكرة الأحزاب في كل البلاد وحلت جميعها لأن السلطة الحاكمة حسب رأي "مجيد خدوري" لم تكن تنظر بارتياح إلى النظام الحزبي.[2]

وأدى منع الأحزاب من التشكل والعمل بصورة قانونية وعلنية إلى خيار العمل السري، ومن هنا كانت بدايات الحركات الإسلامية، وغيرها من الحركات القومية واليسارية التي لجأت إلى ذلك الأسلوب وهو ما سيقودها إلى صراعات ومواجهات مع السلطة الحاكمة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن.

المطلب الثاني: مراحل الحركة الإسلامية في ليبيا:

مر تاريخ الحركة الإسلامية (الإخوان المسلمون خصوصاً) في ليبيا بثلاثة مراحل، حيث كانت انطلاقة المرحلة الأولى في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، ويمكن وصف تلك المرحلة بأنها مرحلة التعريف بالمنطلقات والأفكار العامة للحركة والدعوة لنشرها والعمل من أجل الاستقطاب التأسيسي لها في أوساط الشباب الليبي .

---

[1]– د. محمد المفتي، **السعدواي والمؤتمر بين التمجيد والنسيان**، دار المنار، ليبيا، 1997، ص 67.

[2]– مجيد خدوري، **ليبيا الحديثة**، دار الحكمة، القاهرة، 2002، ص 34.

كانت بداية وصول الفكر الإخواني إلى ليبيا وبنغازي خصوصا مع وصول 3 شبان فارين من مصر بسبب الاتهامات التي وجهت لعدد من الإخوان في حادث اغتيال النقراشي رئيس الحكومة المصرية في 1949 [1]. وقد استجاروا بالأمير إدريس متوسلين إليه باسم الواجب الإسلامي، فاستجاب لهم، وأمر بإسكانهم في قصر المنار وهو قصره .

وقد لوحق الشباب الثلاثة المدعوون "عز الدين إبراهيم"، "محمود الشريني" و"جلال سعدة"، من اثنين من كبار ضباط الشرطة المصرية قد وصلا من القاهرة جوا في مطاردة الرجال الثلاثة بعد ما تم اقتفاء آثارهم إلى حدود برقة، وقد توجها مباشرة إلى إدارة الشرطة للبحث عن المطلوبين[2].

غير أن الدولة المصرية لم تستعمل القنوات الرسمية فلم تصل أية معلومات من القنصلية المصرية عن الموضوع، ولكنها ردت على تصرف الأمير بإغلاق الحدود المصرية مع برقة[3]. كما القي القبض على اثنين من الشخصيات البرقاوية كانا يزوران مصر، ورغم ضغوط الحكومة المصرية على البريطانية إلا أنه لم يتم تسليم الشباب الثلاثة.

وبعد فترة سمح لهم بالخروج من القصر للعمل والنشاط العام فعمل، "عز الدين" في مجال التعليم، وعمل "محمود الشريبني" مع "عبد الله عابد السنوسي" الذي كان يعمل بالتجارة. واستطاع الشبان الثلاث إعطاء صورة جيدة عن الإخوان ودعوتهم، فتركوا أثرا ملموسا، وبذرا أفكار كان حصادها انتماء عدد من الشباب إلى حركة الإخوان، التي بدأت تكسب قاعدة، مع جهود بعض المدرسين المصريين المنتمين للجماعة وكذا بعض الليبيين الذين درسوا في مصر، وكانوا مهاجرين في مصر وتأثروا بدعوة الإخوان وبعضهم شارك في حرب فلسطين 1948 .

أما المنطقات الفكرية التي قامت عليها الحركة في ليبيا، هي ذات المنطلقات التي وضعها مؤسسها في مصر 1929م – 1347 ه الإمام "حسن البنا".[4]

---

[1]– محمود الناكوع، **مرجع سابق**، ص 11.

[2]– **نفس المرجع**، ص 12.

[3]– **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[4]– **نفس المرجع**، ص 14.

انجذب الشباب الليبيون لمدرسة الإخوان ورغبوا في الانتماء إلى تيارها العريض الذي كان يشق طريقه بصعوبة خاصة بعد قيام الثورة المصرية 1952 وحلها لكل الأحزاب أولا، ثم حلها لجماعة الإخوان بعد أن تباينت السياسات والأهداف بين قيادة الثورة وقيادة الإخوان.[1]

وبسبب الصدام ما بين الإخوان في مصر والثورة جاء إلى ليبيا في العهد الملكي عدد من الشخصيات الإخوانية منهم.

- "محمود أبو السعود"، وهو اقتصادي معروف.
- "مصطفى مؤمن" وهو مهندس معماري مشهور.
- يوسف ندى رجل الأعمال المعروف، والمهندس وعمر، الشاوي.

وفي العقدين الخامس والسادس، ورغم الظروف الصعبة نسبيا فقد نشأ تيار الإخوان في ليبيا وأصبح عدد المنتمين إليه في ازدياد مستمر والمتعاطفين معهم في تلك المرحلة لم يتبلور عمل الإخوان في ليبيا في شكل تنظيم له تصوراته النظرية، وله أطره التنظيمية، وله قياداته المختارة اختيارا مباشرا من قاعدة منتظمة على أسس انتخابية متعارف عليها وربما وجدت كوحدات تنظيمية لأغراض تعليمية تربوية ولكنها لا ترقى إلى أي مستوى من مستويات التنظيمات الحزبية.

وقد حافظ تيار الإخوان في تلك المراحل المتوترة سياسيا على حضور ملموس بفضل عدد من رموزه التي كانت تعمل في المعاهد المتوسطة، مثل معهد "مالك بن أنس"، وفي المدارس الإعدادية والثانوية وفي كليات الجامعة الليبية وكذا من منابر المساجد.

ومن المهم التأكيد على دور الكتب والمجلات الإسلامية، والتي أنتجتها أقلام إخوانية ومنها كتب سيد قطب مثل: دراسات إسلامية، العدالة الاجتماعية في الإسلام السلام العالمي والإسلام...، ومن المجلات: مجلة المسلمون ورئيس تحريرها د. "سعيد رمضان"، الحضارة الإسلامية برئاسة د. "مصطفى السباعي" وكتبا أخرى لكتاب متميزين "كعباس محمود العقاد وطه حسين و مصطفى صادق الرفاعي"، وغيرهم كثير.

[1]– محمود الناكوع، **مرجع سابق** ، ص 15.

المرحلة الثانية: ما بعد ثورة 1967:

على أعقاب حرب 1967 وما ألحقته إسرائيل من خسائر فادحة في الجيوش العربية، وخاصة الجيش المصري، حدثت ردود أفعال كبيرة على كل المستويات الشعبية، وعلى مستوى الأحزاب والحركات وكل المهتمين بالفكر والمفكرين بمشروعات النهضة ومنهم التيارات والحركات الإسلامية وقيادتها[1].

جرت مشاورات واتصالات من عدد من الشخصيات المنتمية فكرياً لمدرسة الإخوان وعبر سلسلة من الاجتماعات انتهت إلى الاتفاق على تأسيس تنظيم للإخوان بطرابلس له لجنة قيادية كالآتي:

- الشيخ "فتح الله محمد أحواص" رئيسا للتنظيم.
- "محمد رمضان هويسة" مسؤولا للعلاقات الخارجية.
- "محمود محمد الناكوع "مسؤولا عن شؤون التنظيم.
- "عمرو خليفة النامي" مسؤولا عن النشاط الجامعي.
- مختار ناصف مسؤولا عن الشؤون المالية، وهي اشتراكات لأعضاء التي كانت بسيطة، تقدر بنحو خمسين قرشا، أي نصف جنيه ليبي شهريا[2].

وبرزت هذه اللجنة بحكم نشاطها وحضورها الفكري والاجتماعي وتاريخها في تيار الإخوان، ولم تكن مختارة أو منتخبة من مجموع الأعضاء بصورة مباشرة وهي موضوع قبول من بقية الإخوان بحكم منزلتها وقدراتها وبحكم الثقة فيها ولم تعرف تلك التجربة ما يسمى عند الإخوان (بالبيعة) وهي بذلك تجربة مرنة في شكلها التنظيمي، وقائمة على الثقة والمبادرة في حدود المستطاع.

ونظرا لسرية العمل فلم تكتب المجموعة أي نظام أساسي، أو ميثاق أو بيان كل شيء كان مبني على الثقة بين الأفراد.

---

[1]– عثمان عبد عثمان، **السياسة الخارجية للدولة الإسلامية، والإستراتيجية العليا في إدارة الصراع الدولي**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1994، ص 150.

[2]– محمود الناكوع، **مرجع سابق**، ص 20.

وفي الوقت ذاته كان الإخوان بنغازي تنظيما مشابها، وكان من قياداته "عبد الكريم الجهاني، إدريس ماضي، محمد الصلابي وآخرون".

وكانت هناك علاقات تنسيقية لتبادل الآراء والمعلومات حول النشاط العام وكان كل النشاط وكل الاتصالات يتم في سرية تامة، لأن الأحزاب والتنظيمات السياسية ممنوعة.[1]

ورغم ذلك المنع ظل هناك هامشاً يتسع للنشاط الثقافي، والخطب وإن كانت سياسية.

ومع أن السلطات لم تعتقل أيا من أعضاء تلك التجارب التنظيمية الإخوانية لا في طرابلس ولا في بنغازي طوال العهد الملكي (1952- 1969)، لكن الجميع كانوا تحت رقابة ومتابعة الأجهزة الأمنية، والمراقبة بحد ذاتها كفيلة بشل أي تجربة تنظيمية، وكفيلة بإضعاف أي عمل فكري، فالفكر والترويج له لا ينضج ويُأتي ثماره إلا في أجواء الحرية والديمقراطية، وذلك لم يكن متوفرا.

ظلت تلك المحاولات مقتصرة في نشاطها على تنظيم بعض اللقاءات لمجموعة الأسر التي لا يتجاوز عدد أعضائها أربعين عضوا وهم كل أعضاء التنظيم في طرابلس وما حولها من مدن بغرب البلاد ولكن هناك العشرات من قدامى الإخوان لم ينضموا إلى المحاولة المذكورة لأسباب متعددة[2].

تلك التجربة التنظيمية استمرت نحو العام، أو أكثر قليلا، ثم توقف النشاط تلقائيا، حيث انقطع كثيرون عن حضور لقاءات الأسر، وهي لقاءات روتينية رتيبة، تدور جلساتها حول قراءة في موضوع تثقيفي[3] في التفسير أو الحديث أو التاريخ.

ولم يكن هناك أي نشاط سياسي أو صحفي يدفع إلى الحراك بحيوية وتدافع في الساحات العامة، لم تكن هناك رؤية سياسية واضحة ومبرمجة، للتعامل اليومي أو المرحلي مع الواقع السياسي والتوقعات المستقبلية، كانت هناك معارضة للفساد، وهو محدود وكذا معارضة وجود القواعد الأجنبية وذلك من خلال الخطب وبعض الكتابات الصحفية، في نفس الوقت كانت الجماعة تخشى من وقوع انقلاب عسكري، يضع البلاد في مهب الريح، وإن يتكرر

[1]- محمود الناكوع، **مرجع سابق**، ص 21.

[2]- **نفس المرجع**، ص 22.

[3]- **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

في ليبيا ما حدث في المشرق العربي، حيث كانت الحركات الإسلامية والإخوان بالذات ضحية تلك الانقلابات، وإن كانت تلك السرية من أهم معوقات نمو الجماعة بشكل مناسب.

وعندما وقع التغيير العسكري بقيادة الضباط الوحدويين في سبتمبر 1969 وانتهى النظام الملكي لم يكن هناك وجود فعلي للتجربة التنظيمية الإخوانية ولم يتم حلها بصورة حاسمة من قبل اللجنة أو الأسرة القيادية[1].

وبسبب ملفات الأمن منذ النظام الملكي والتي تضمنت قائمة بأسماء العناصر النشطة والمعروفة في المجتمع بحضورها الثقافي أو الخطابي أو الصحفي أو الجامعي، جرى اعتقال قرابة ثلاثين شخصا في طرابلس في أفريل 1973 أثناء الإعلان عما سمي رسميا بالثورة الثقافية والإدارية.

وكان في مقدمة من تم اعتقالهم اللجنة القيادية، والبعض يسميها الأسرة القيادية واستمر الاعتقال لمدد أقصاها قرابة 21 شهرا. ورغم البدء في إجراءات محاكمة تلك المجموعة إلا أن المحاكمة توقفت بأمر سياسي وأفرج عن الجميع أثر خطاب للعقيد "القذافي" رئيس مجلس قيادة الثورة قال فيه " إذا أراد الإخوان العمل للإسلام فعليهم أن يعملوا له خارج ليبيا وأن يتجهوا إلى جمعية الدعوة الإسلامية، ويهتموا بنشر الإسلام في إفريقيا وآسيا.[2]

وفور الإفراج طلبت المؤسسة الأمنية (المباحث العامة) من عدد من الشخصيات الاتصال بجمعية الدعوة بطرابلس وذلك تنفيذاً لقرار العقيد.

وطلبت بالذات من د." عمرو النامي" أن يسافر للعمل خارج البلاد وبذلك التطور كان مآل الحركة الإسلامية في ليبيا حيث انتهى نشاط أعضائها، وأصبحت محضورة مثل كل الأحزاب الأخرى.

ولكن القناعات الإسلامية التي ترسخت في العقول والقلوب ظلت ثابتة لم تغيرها أيام السجن ولا عذابه.

---

[1]– محمود الناكوع، **مرجع سابق**، ص 22.

[2]– **نفس المرجع**، ص 23.

المرحلة الثالثة: مرحلة الثمانينات :

في أواخر العقد السابع، وأوائل العقد الثامن من القرن الماضي كانت الصحوة الإسلامية في حالة مد، وتفاعلات واسعة الانتشا، وتزامنت تطورات الصحوة وزخمها مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران 1979 . وكانت كل أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وكندا تعج بنشاط الشباب المسلم متمثلا في المؤتمرات، الندوات، المخيمات، المنشورات، التظاهرات، كان عددهم بالآلاف من الشباب الليبي، حيث تفاعل بعضهم مع ذلك الحراك إيجابيا[1].

وفي تلك الأجواء الحماسية، وفي ظل الحريات العامة في الدول ذات النظم الديمقراطية الغربية انجذب كثير من الشباب الليبي إلى حركة الإخوان المسلمين وشاركوا في نشاطاتهم الثقافية التربوية وفي لقاءاتهم العامة. وأسسوا تنظيما خاصاً بهم أطلقوا عليه الجماعة الإسلامية ليبيا وأصدروا مجلة ناطقة باسم الجماعة تسمى (المسلم) 1980 ومن قياداتها في تلك المرحلة "عبد الله الشيباني وآخرون"[2]. وقد تضمنت موضوعات من تراث وأعمال شخصيات إخوانية منها مادة من " في ظلال القرآن" للسيد قطب ومادة عن كتاب الشهر " الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه"، "لعبد القادر عودة"، وهي إشارات على هوية المجلة.

ومن قيادات تلك الجماعة مجموعة من أصحاب المؤهلات العلمية، لم تعلن أسماؤهم وظلت الجماعة وأعضاءها على صلة بتنظيمات الإخوان الأخرى الموجودة في ديار الهجرة، وخاصة في و. م . أ .

وعندما تأسست الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا عام 1981 بمبادرة من مجموعة من الشخصيات الإسلامية، انضم عدد من أعضاء الجماعة الإسلامية إلى الجبهة وكونوا مع عناصر أخرى تيارا مهما داخل الجبهة، وكان "أحمد أحواس" أكثر قيادات الجبهة حماسة في الاهتمام بذلك التيار، وظلت الجماعة الإسلامية قائمة واصلت نشاطها.

وبعد استكمال الدراسة والرجوع إلى الوطن واصل الكثير منهم سريا تنظيم عناصر الإخوان ومن بين الشخصيات التي شاركت في إحياء النشاط في تلك المرحلة "عماد البناني"،

---

[1]– شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون**، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص 44.

[2]– مجلة المسلم الناطقة باسم الجماعة الإسلامية.

"عبد المنعم المجراب"، "الأمين بلحاج"، "عبد المجيد بروين"، ومن العناصر السابقة: انضم إلى المحاولة الجديدة كل من "إدريس ماضي، مصطفى الجهاني" وسينضمان فيما بعد إلى حركة التجمع الإسلامي .

وتعتبر تلك المحاولة التنظيمية هي الأولى من نوعها التي كانت تضم قيادة وأعضاء تجمع كل حركة الإخوان في كل البلاد في 1987[1].

في عام 1991 طورت المجموعة القيادية أسلوبها في اختيار القيادات وأجرت انتخابات لاختيار مجلس للشورى، ومن بين أعضائه يختار المجلس المراقب العام.

في تلك الظروف كانت القبضة الأمنية الحكومية الشدة، ولا مجال لأي نشاط سياسي أو دعوي ملموس وكل ما كان ممكنا هو محاولة توجيه بعض الشباب توجيها تربويات إسلاميا من خلال علاقات في العمل. أو في إطار العلاقات العائلية أو في بعض المناسبات الاجتماعية أو الدينية.

كذلك عمل الإخوان على جمع بعض الأموال المساعدة الفقراء، وتخفيف الاحتقان السائد في المجتمع حسب تعبير سليمان عبد القادر المراقب العام للإخوان.

وفي عام 1995 شنت السلطات الأمنية اعتقالات واسعة. شملت عدة تنظيمات واستطاعت أعداد كبيرة من الشباب المنتمي لتنظيمات إسلامية الهروب من البلاد بشتى الطرق، وكان بعضهم من تنظيم الإخوان، واتجه أغلبهم إلى أوربا الغربية، ثم استأنفت مجموعات أخرى من الإخوان النشاط من جديد وكان أغلبهم من العائدين من الغرب من قيادات المحاولة الأخيرة، "عبد الله عز الدين" المراقب العام، "وسالم أبو حنك " نائب المراقب العام ومجموعة من أصحاب الشهادات العلمية العليا.[2]

وفي عام 1998 اكتشفت السلطات الأمنية التنظيم ونفذت حملة اعتقالات واسعة، وتم اعتقال قرابة مائة عضو وحكم على المراقب العام ونائبه بالإعدام، وحكم على أعضاء مجلس الثوري بالمؤبد، وعلى آخرين بالسجن لعدد من السنوات.[3]

---

[1]- محمود الناكوع، **مرجع سابق**، ص 25.

[2]- عثمان عبد عثمان، **مرجع سابق**، ص 26.

[3]- **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

وخلال وجودهم في المعتقل جرت عدة محاولات من جماعات إسلامية ومن علماء مسلمين للتحدث مع القيادات الرسمية الليبية مطالبة بالإفراج عن المعتقلين، مبررة محاولاتها، بأن عمل الإخوان مؤسس على العمل السلمي الدعوى، وليس على أي عمل عسكري، ولا يهدف إلى التغيير بالقوة، وكان الشيخ "يوسف القرضاوي" أحد أبرز أولئك العلماء، فقام بزيارة لليبيا وقابل العقيد "معمر القذافي"، وتحدث معه على مسألة المعتقلين من الإخوان وبقي الإخوان في السجن إلى مارس 2006، حيث تم الإفراج عنهم جميعا بعد تدخل من المهندس "سيف الإسلام القذافي" الذي جعل من مهام جمعية القذافي للأعمال الخيرية، تبنى بعض ملفات حقوق الإنسان.

وبعد سلسلة من الحوارات والاتصالات مع عديد من القيادات الإخوان في الخارج، وبعد حوارات مع المعتقلين، تم الاتفاق بعد موافقة العقيد القذافي على الإفراج عن الإخوان، بشرط أن لا يقوموا بأي نشاط تنظيمي ولا سياسي ولا اجتماعي عام، وإن يعيشوا مواطنين عاديين، وأن يمارسوا حياتهم العادية، وتم تعويضهم ماليا لاستعادة نشاطهم أو تغييره .

وظل عدد من الإخوان في الخارج يواصلون نشاطهم، ويتابعون تطورات شؤون الوطن، ووصلت قياداتهم للإدلاء بتصريحات تؤكد حضورهم وتؤكد أن الإصلاح والدعوة له والترحيب بأي تقدم فيه هو نهجهم، ولهم مواقع على شبكة الانترنت، تعبر عن مواقفهم، وعن رأيهم في الكثير من القضايا الوطنية، وعددهم في خارج البلاد حسب قول المراقب العام سليمان عبد القادر (لا يتجاوز مائتي شخص)[1].

المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد الثورة 17 فيفري:

على الرغم من حالة القمع الشديدة التي تعرضت لها الحركة الإسلامية في ليبيا إلا أن مشاركة الإسلاميين لم تكن خافية، فالمعارضة الليبية ضمت في صفوفها عدة تيارات إسلامية، لم تشكل كتلة إسلامية متجانسة، بل انقسمت إلى 3 فروع.

الأول: التيار الإسلامي التقليدي (وريث جماعة السنوسي): وهو تيار شعبي لديه نفوذ واسع خاصة في شرق البلاد، وكان هذا التيار قد شارك بنشاط في القتال ضد الاستعمار الإيطالي.

[1]– محمود الناكوع، **مرجع سابق**، ص 27.

الثاني: هو الفرع الذي تأثر بمواقف حركة الإخوان المسلمين في مصر، ولكن شعبيته تراجعت بعد قبوله المصالحة مع السلطة.

وضم الفرع الثالث: عدداً من الجهاديين الإسلاميين التابعين للجماعة السلفية المقاتلة قديما وبالرغم من قلة عدد عناصر هذا التيار غير أنهم أثبتوا فعاليتهم في الميدان، ويضم هذا الفرع بين 500 و 1000 مقاتل إلا أنهم استطاعوا أن يحققوا نجاحات كبيرة، من أبرز تلك الشخصيات الإسلامية "عبد الحكيم حصادي" وهو قائد للثوار بمنطقة درنة، و"عبد الحكيم بلحاج " على رأس المجلس العسكري في طرابلس، وهو الذي دخل ضمن دائرة الاهتمام الإعلامي الكبير، ومن هؤلاء أيضا "إسماعيل الصلابي" القائد العسكري لكتيبة ثوار 17 فيفري في بنغازي تلك الكتيبة التي تضم نحو 3500 مقاتل، ولعبت دورا بارزا في حماية بنغازي .

إن الفروع الإسلامية الثلاثة لا تتفق فيما بينها ولا تنتمي إلى جبهة مشتركة وظهرت حالة من التوافق والتناغم بينهم لمواجهة عدوهم المشترك (معمر القذافي) بالإضافة إلى انخراط "بالحاج" والمئات من عناصر الجماعة الإسلامية في القتال ضد " القذافي"، فقد لوحظ حضور مكثف في الجانب الإعلامي والإغاثي لرموز ليبية محسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، لكن لا يعرف حجم مشاركة عناصر الجماعة في القتال، لما تعرضت له من عمليات قمع وتنكيل واسعة، وهو ما أدى لهجرة معظم قادتها للخارج، وتخفى من بقى على أرض ليبية واللجوء إلى السرية لذا لا توجد معلومات موثقة حول الثقل[1] الحقيقي للجماعة، إلا أن لها حضور تقليديا بين الدعاة ورجال الأعمال وشيوخ القبائل، وهو ما يجعلها الأكثر قدرة على التناغم مع الطبيعة القبلية للمجتمع الليبي، كما أن وجود مئات من عناصرها بالخارج يجعلها الأكثر قدرة على الإنفاق المالي والحضور الإعلامي والتواصل الخارجي، ومما يؤشر أيضا إلى أن الإسلاميين كانوا هم الشرارة الأولى في اشتعال الثورة ما قامت به الحركة الإسلامية للتغيير التي تأسست في لندن في 15 فيفري 2011، وأعلنت عن نفسها من

[1]– محمود الناكوع، **مرجع سابق**، ص 17.

خلال بيان تأسيسي أصدرته قبل انطلاق شرارة الثورة الشعبية بيومين، حيث دعت الحركة أبناء التيار الإسلامي لمشاركة كافة أبناء الوطن وشبابه في الإعداد ليوم الغضب[1].

وترجع الحركة الإسلامية أكثر قوة لتعقد المؤتمر التاسع على الأراضي الليبية بعد ثمان مؤتمرات خارج البلاد، وذلك بعد سقوط نظام "القذافي" التسلطي الذي كان يحضرها.[2]

الخطاب السياسي للإخوان في ليبيا:

لم يكن الخطاب السياسي الديني لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا تلقى صعوبة لدى سكان ليبيا لسببين.

أولا: أن أكثر من 98 % من سكان ليبيا مسلمون ويتبعون مذهب الإمام مالك.

ثانيا: إن جماعة الإخوان لم تكن من أهدافهم آنذاك بناء تنظيم سياسي له برنامجه السري للإطاحة بالنظام الملكي في ليبيا، وقد كانت هناك شخصيات اجتماعية ورموز وطنية معروفة، وكانوا يوصفون بالصفوة الصالحة.[3]

وقد تمثلت علاقة الحركة الوطنية السياسية الليبية وفهمها لمنطلقات الخطاب السياسي الديني- لجماعة الإخوان المسلمين في المقال الذي نشرته جريدة الوطن "لسان حال جمعية"" عمر المختار" في برقة بتاريخ 15 فيفري سنة 1949 وقبل وصول الإخوان الثلاثة إلى ليبيا وطلب اللجوء بخمسة أشهر تنعي فيه مقتل الإمام "حسن البنا" كما تنعي "النقراشي باشا" في نفس المقال والذي جاء فيه:

"بالأمس القريب فجع العالم العربي بمصرع المغفور له دولة "النقراشي باشا" وها هو اليوم يفجع العالم الإسلامي بمصرع فضيلة المرشد الكبير حسن البنا...رجلان كلاهما مصري لاشك في إخلاصه للعروبة والإسلام عامة وللكنانة خاصة وان اختلفت وجهات نظرهما تباينت سبل عملهما للصالح العام ...ولكننا فقدناهما في أحرج الأوقات وعلى أسوأ الحالات .. مهلا يا شباب الكنانة وأنتم ؟ أملنا المرتقب لتكونوا أئمة الشعوب العربية والإسلامية في

---

[1]- سامح عيد، **مرجع سابق**، ص 17.

[2]- http:// www. Youtube. S5pk// ?NJ

[3]- إبراهيم فتحي عميش، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، برنيف للطباعة والترجمة والنشر، ط1، 2008.، ص 270.

المستقبل... مهلا... فقد هدمتم بقتل "النقراش" ركنا وطنيا عرف بالنزاهة والإخلاص.. ولقد هدمته بقتل "البنا" صرحا دينيا عماده التقوى والقوة.[1]

إن ما تم التأريخ له وتوثيقه الآن لم يكن واضحا آنذاك وكان يعتبر نشاطا سريا لاكتمال البناء التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين وإن كانت بداية التنظير الفكري للإسلام السياسي قد أوضحه الإمام "البنا" في رسالته إلى المؤتمر الخامس عندما أضاف النشاط السياسي إلى عمل الجماعة في شكل رسمي بقوله.

(إن الإسلام نظام شامل متكامل بذاته وهو السبيل النهائي للحياة بكل جوانبها... وإن الإسلام قابل للتطبيق في كل زمان ومكان) ذلك هو المنهج الذي يتضمن برنامجا جامعا شاملا، يرسي قواعد الفكر والعقيدة ويعد للعلاقة بالآخر ويسعى لتحقيق التكامل بين الدين والدولة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية والعودة إلى القرآن الكريم والحديث الشريف.[2]

وعلى أعقاب حملة الاعتقالات والمطاردات التي استهدفت جماعة الإخوان في مصر وتوجيه التهمة لهم بتدبير محاولة اغتيال جمال عبد الناصر في مدينة الإسكندرية، تمكنت جماعة أخرى من الإفلات من الاعتقال، والهروب إلى ليبيا، واللحاق بإخوانهم الذين سبقوهم 1949 ...وقد لقوا الترحيب من الملك إدريس كعادته، الأمر الذي شجعهم على متابعة نشاطهم السياسي والتنظيمي بين أصدقائه من الليبيين، وقد نجح هذا الفريق في تكوين أول شعبة منظمة للإخوان المسلمين في ليبيا ومارسوا نشاطهم بصورة علنية حتى اليوم الخامس من شهر أكتوبر 1954 حيث وقعت أول عملية اغتيال سياسي قام بها الشاب " الشريف محي الدين السنوسي" ابن ابن عم الملك إدريس السنوسي" بإطلاق الرصاص على ناظر الخاصة الملكية " إبراهيم الشلحي" الأمر الذي أثار الملك بفقدانه أقرب أصدقائه ومساعديه والقائم على خدمته منذ سنة 1913 وقد ترتب على هذا الحادث أمرين.[3]

الأول: شرخ عميق في الأسرة السنوسية، وإصدار الملك لمرسوم يحظر بموجبه على جميع أفراد العائلة السنوسية ممارسة السياسة و تقلد الوظائف الحكومية العامة.

---

[1]- إبراهيم فتحي عميش، **مرجع سابق**، ص 271.

[2]- حسن البنا، **رسائل المؤتمر الخامس**، مرجع سابق، ص 136.

[3]- **نفس المرجع**، ص 136.

الثاني: صدور أمر يمنع جماعة الإخوان في ليبيا من ممارسة نشاطهم السياسي... واتخذت بعض الإجراءات حاصرت قيادته وبعض عناصره الليبية إثر شكوك في ثبوت علاقة للقاتل بجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا.

وقد حاولت حكومة الرئيس "عبد الناصر" في فترات متقطعة كثيرة مطالبة الحكومة الليبية تسليمها عناصر من جماعة الإخوان ...وفي كل مرة يعرض فيها الأمر على الملك إدريس، كان يرفض الطلب ويحيل المسؤولون من الحكومتين الليبية والمصرية إلى الحظر الدستوري الليبي الذي يمنع تسليم اللاجئين السياسيين...[1]

ولم ينحصر نشاط جماعة الإخوان المسلمين " العلني" في طباعة بعض الإصدارات (السياسي – الدينية) المحدودة ولكنها كانت تواصل نشاطها التنظيمي "المصري – الليبي" ... فيمثل ما كانت ليبيا ملجأ ومأمنا للإخوان طيلة العشرين سنة (1949- 1969) كانت بيئة سياسية واجتماعية حاضنة، وكانت مركزا للتواصل وخط دفاع أول في مواجهة ما تعرضت له الحركة وما أصابها في مصر قبل " النكبة" وإلى أن بدأ الصعود المتنامي للتيار الإسلامي على خلفية انتكاسة التيار القومي بعد حرب جوان 1967، وإلى أن تكررت ذات اللعبة مرة أخرى في ليبيا، فقامت هدنته لم تستمر طويلا مع العقيد "معمر القذافي" (1969- 1978)[2] .

[1]– إبراهيم فتحي عميش، **مرجع سابق**، ص 273.

[2]– **نفس المرجع**، ص 274.

المبحث الثالث : التفاعل التاريخي للحركة الاسلامية التونسية مع نظامها السياسي:

تقع الجمهورية التونسية في شمال قارة إفريقيا، وهي تقع في منتصف الطريق بين مضيق جبل طارق وقناة السويس، يحدها من الجنوب الشرقي الجماهيرية الليبية ومن الغرب الجزائر، عاصمتها تونس، وتبلغ مساحتها 610 163 كم ^{2} وتشغل الصحراء نسبة 40 % من الأراضي التونسية، بينما تغطي باقي المساحة تربة خصبة محاذية للبحر[1].

وقد لعبت تونس أدوار مهمة على امتداد تاريخها منذ عهد الفينيقيين في قرطاج ثم ما عرف باسم مقاطعة إفريقية زمن الحكم الروماني لها، وقد فتحها المسلمون في القرن السابع الميلادي، وأسسوا فيها مدينة القيروان، وهي إحدى المدن المهمة بها حتى الآن.

عرفت تونس قديما باسم ترشيش فلما أحدث فيها المسلمون البنيان واستحدثوا البساتين سميت تونس، وهي كلمة بربرية معناها البرزخ، وقد توالت على الأراضي التونسية حضارات متعددة بربرية وفينيقية ورومانية وعربية إسلامية ومازال لهذه الحضارات بقايا عمرانية وبصمات ثقافية[2].

المطلب الأول: النظام السياسي التونسي :

ويبدأ تاريخ تونس الحديث بانضمام البلاد التونسية إلى الدولة العثمانية عام 1574 إلى فرض الاحتلال الفرنسي تحت اسم الحماية الفرنسية عام 1881 ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث عهود به عهد الباشوات امتدت من (1574- 1591) .

2- عهد الدايات (1591 – 1630) عهد البايات (1630- 1957)، حيث وقَّعَت العائلة الحسينية الحاكمة على اتفاقية باردو، التي أصبحت تونس بمقتضاها محمية فرنسية[3].

قاوم الشعب التونسي الاحتلال الفرنسي لكن فرنسا قمعت المقاومة التونسية بمنتهى الشدة، ثم أخذت بعد ذلك في تثبيت الوضع الاحتلالي بالبلاد فأنشأت مجلسا استشاريا، وفتحت الباب لمن يريد أن يهاجر لتونس من الفرنسيين والإيطاليين، واشتدت وطأة

---

[1]– راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م**، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط2، ص7.

[2]- **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[3] – **نفس الرمجع**، ص18.

الفرنسيين على أهل البلاد، وأحس بذلك المسلمون لأن فرنسا كانت تركز على تذويب الهوية الإسلامية لأي بلد تدخله وتستهدف النواحي الثقافية للمسلمين، مما جعل المسلمين ينتفضون مرة بعد مرة وفرنسا في كل مرة تستخدم الشعار المعروف (لا هوادة)...[1]

بعد معاناة الشعب التونسي على مدار سنوات عديدة على يد القوات الفرنسية حصل التونسيون على حريتهم واستقلالهم، حيث قرر المجلس التأسيسي التونسي في 25/ 07/ 1957) إلغاء الملكية بالإجماع وإعلان الجمهورية وقد جاء إعلان الجمهورية بعد عام ونصف من إعلان الاستقلال لتتكرس هيمنة الزعيم الحبيب بورقيبة وحزبه- الحزب الحر الدستوري الجديد- على الحياة السياسية وأركان الدولة[2].

ورغم أن المجلس التأسيسي كان رسميا مُنْكَباً على إعداد دستور في إطار الملكية الدستورية، إلاَّ أن هناك مؤشرات بدأت بالظهور منذ الاستقلال عن إمكانية تغيير نظام الحكم، فالنظام الحسيني أخرج منهكا بعد 75 عاما من الاحتلال، في حين خرج الحزب الحر الدستوري الجديد – أبرز مكون للحركة الوطنية- منتصرا في صراعه مع سلطات الحماية، وتمكن بالتحالف مع النقابات الأساسية في البلاد من الفوز في أفريل 1956 بكل مقاعد المجلس القومي، كما كلف محمد الأمين باي الحبيب بورقيبة لرئاسة الوزراء، 1956، وصدر الدستور في 01/ 06/ 1959 وانتخب مجلس الأمة بعدها بخمسة أشهر[3].

وقد بدأ بورقيبة منذ أيام حكمه الأولى بمحاربة الإسلام، حيث قمع أبناء الحركة الإسلامية، ولم تسلم منه حتى مؤسسة الزيتونة الإسلامية وبدأ بسن قوانين تناقض الشريعة الإسلامية كمنع الحجاب وطالت أحكامه حتى الصوم والصلاة والأحكام الشخصية الخاصة بالزواج والتبني وغيرها ونشر التفسخ في المجتمع عبر الترخيص لعدة أمور غير شرعية وكانت الكارثة بتصريحه بوجود تناقض في القرآن الكريم في 1973 [4] ووصف الرسول صلى الله عليه وسلم بأوصاف لا تليق، وهو الأمر الذي استدعى مراسلته من مجموعة من أهل العلم بالعالم

---

[1]– راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص 23.

[2]- **نفس المرجع**، ص 34.

[3] –Michel camau et vincent !geisser . **le syndrome autoritaire politique en tunisie de bourguilea a ben ali** (paris : presse de sciences politique : 2003)

[4]– **ibid**.

الإسلامي لمطالبته بالاعتذار، ومن ثم الدخول في الإسلام مجددا ومنهم بن باز مفتي عام المملكة السعودية وحسنين مخلوف – مفتي مصر وأبو بكر جومي رئيس قضاة نيجيريا، ولكنه أبى وأصر على موافقة ثم جاء حكم زين العابدين بن علي (1987- 2011) الذي لم يكن أحسن من سابقة، بعد انقلاب أبيض*.

المطلب الثاني: مراحل الحركة الإسلامية في تونس :

المرحلة الأولى : مرحلة النشأة (الجماعة الإسلامية 1979):

يذهب بعض الباحثين والكتاب إلى القول بأن الحركة الإسلامية التونسية عريقة عراقة جامع الزيتونة في تونس ومعروف أن هذا الجامع لعب دورا كبيرا في تاريخ تونس كما ساهم في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية لتونس ووقف سدا منيعا في وجه الاستعمال الفرنسي الذي كان يعمل على فرنسة تونس وجرها إلى دائرة التغريب طمس هويتها الإسلامية[1].

يرتبط ظهور الحركات الإسلامية في تونس بتحركات بدأت في جامع الزيتونة في أواخر الستينات، حيث شرعت شخصيات إسلامية منها الشيخ "عبد القادر سلامة ومحمد صالح النيفر وبن ميلاد " في إلقاء محاضرات ومواعظ ودروس دينية وبعض هذه المحاضرات كانت تنتقد الحالة السياسية والثقافية والاقتصادية في تونس. ومن بين الذين درسوا في الزيتونة أيضا "عبد الفتاح مورو" أحد أهم المشاركين في تأسيس الحركة الإسلامية المعاصرة في تونس، وبدأ مهمته تلك في عقد صلات وثيقة بشخصيات وأوساط تونسية[2].

في نهاية الستينات التقى "عبد الفتاح مورو براشد الغنوشي" ونشأت صداقة بينهما انعكست على نشاطها السياسي لاحقا.

ولدراسته "الغنوشي" زعيم حركة النهضة في حامة قابس ودرس المرحلة الابتدائية في بلدته حامة قابس، والمرحلة الثانوية في المدرسة الثانوية التابعة لجامعة الزيتونة ثم انتقل إلى

---

* استند بن علي إلى تقرير طبي لأشهر الأطباء وفي تونس لإثبات عدم قدرة بورقيبة على تسيير البلاد، فكان أن ولي بذلك مقالد الحكم في البلاد طبقا للدستور التونسي .

[1]- يحي أبو زكرياء، **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي**، نشر الكترونيا، 2003، www.Nasttiri Net . ص 47.

[2]- نفس المرجع، ص 47 .

العاصمة التونسية بعد ثلاث سنوات حصل على الثانوية العامة، عمل في بداية حياته العملية معلما في مدينة قفصة حتى سنة 1964 وبعدها سافر إلى دمشق ليدرس الفلسفة، حيث حصل على إجازة في الفلسفة 1968 وفي دمشق تسنى له أن يقرأ النتاجات الفكرية للإخوان المسلمين وتحديدا سيد قطب وأبو الأعلى المودودي أمير الجماعة الإسلامية في الباكستان، وبعد إتمام دراسته في دمشق عاد "الغنوشي" إلى تونس سنة 1969 : وباشر التدريس في ثانويات تونس العاصمة وحمام الآنف والقيروان. وفي سنة 1979 ترك التدريس وتفرغ لاستكمال دراساته العليا في الشريعة الإسلامية[1].

وفي سنة 1970 قرر مع "عبد الفتاح " مورو الشروع في إعطاء دروس وإقامة حلقات دينية تعليمية في المساجد، وكانت جل هذه الدروس تتمحور حول حضارية الإسلام وخطورة الثقافة الغربية المادية.

وفي شهادة الشيخ عبد الفتاخ موروا يخبر عن بدايات التواصل في 1969 التقى كل من مورو الغنوشي ومحمد صالح النيفر و كانت سنة الأمل بعودة الغنوشي من باريس والنيفر من الجزائر [2].

وتبدل الخطاب فأصبح فحواه أن الإسلام دين حياة، فلم يعد الحديث عن الوضوء أو الصلاة فقط بل كون المجتمع يحتاج الإسلام لحل مشاكله.[3]

وقد عمل راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو على إقناع أكبر عدد ممكن نمن النخب المثقفة في المساجد والمعاهد التعليمية بأن الإسلام هو البديل الحضاري الحي، وشرع راشد الغنوشي في كتابة مقالات في جريدة الصباح اليومية والتي أتاحت له نقل أفكاره التي أكبر شريحة ممكنة من المثقفين كما كان يكتب في مجلة جوهر الإسلام لصاحبها الشيخ المستاوي، ومع بروز مجلة المعرفة التي كانت المنبر الفعلي للحركة الإسلامية في تونس كثف راشد الغنوشي من كتابه المقالات التي تتناول الحضارة الغربية وإفرازاتها المادية وانعكاساتها الخطيرة على مجمل

---

[1]- يحي أبو زكرياء، مرجع سابق، ص 48.

[2] – شاهد على العصر – حوار مع الشيخ عبد الفتاح مورو، ج22 V=
http:// www.youtube. Com/ watch؟CJN 68 Q 6 ×1 k.

[3]– يحي أبو زكريا، **مرجع سابق**، ص 49.

الأوضاع في البلاد الإسلامية، وكان في هذه المرحلة معجبا بفكر سيد قطب ومالك بن نبي وأبوا الأعلى المودودي ومحمد الغزالي.

وإن كانت حقيقة الانطلاقة كانت من على منابر المساجد وذلك من خلال الانطلاق من القاعدة وتكوين فكر أصيل عن طريق التربية الدينية وهو سر نجاح الحركة الإسلامية آن ذاك بالاختلاط بالشباب وتبني القضايا الراهنة مع إبقاء الأصول ثابتة[1].

وبعد سنوات من النشاط المتواصل انعقد اجتماع سري عام 1979 بضاحية منوبة في تونس قرر إثرها راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو تأسيس تنظيم إسلامي على غرار تنظيم الإخوان المسلمين كامتداد له. أطلقوا عليه اسم: الجماعة الإسلامية، مع أنه كان هناك رفض من بعض الحضور لفكرة التنظيم وطالب بإبقاء الحركة الإسلامية في تونس بعيدة عن متاهات التحزب والسياسة، والاسترسال في العمل الثقافي والتعليمي والتربوي والاجتماعي ومن الذين عارضوا فكرة التنظيم أطلقوا عليها اسم الإسلاميون التقدميون وكانوا يتحركون في الخط الثقافي العام.

المرحلة الثانية : مرحلة التعددية 1981 (حركة الاتجاه الإسلامي):

على إثر إعلان الحزب الدستوري الحاكم في تونس عن مشروع التعددية السياسية سنة 1981. بادر أعضاء الجماعة الإسلامية، التي كان يتزعمها راشد الغنوشي إلى عقد مؤتمر عام أعلنوا في ختامه عن حل الجماعة الإسلامية وتأسيس حركة جديدة باسم حركة الاتجاه الإسلامي، وانتخب راشد الغنوشي رئيسا لها، وعبد الفتاح مورو أمينا عاما وتم الإعلان رسميا عن هذه الحركة في السادس من جوان عام 1981 [2] وتم في هذا المؤتمر بيان أهم الأسس التي يقوم عليها الحركة الاتجاه الإسلامي وهي:

- الرفض المبدئي للعلمانية.
- ارتباط الحركة بقضايا المسلمين في العالم أجمع.
- عدم إقرار قضية القومية العربية.

[1]- شاهد على العصر – **حوار مع الشيخ عبد الفتاح مورو**، ج3 على اليوتيوب .

[2]- يحي أبو زكرياء، **مرجع سابق**، ص 50.

– اعتبار قضية فلسطين " ثمرة انحراف حضاري وتحرير فلسطين يمر عبر تحرير الإنسان العربي من الاستيلاب، وإفراز أنظمة تعبر عن مصالح الجماهير[1].

وعلى إثر المؤتمر الصحفي الذي عقده زعيما حركة الاتجاه الإسلامي تقدمت الحركة بطلب الحصول على ترخيص رسمي، ولم تتلق هذه الحركة أي جواب من وزارة الداخلية، وقد تضمن الطلب أهداف الحركة وأهمها:

– إعادة إحياء المساجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية.

– تنشيط الحركة الفكرية والثقافية.

– دعم التعريب والانفتاح على اللغات الأجنبية.

– رفض العنف كأداة للتغيير.

– رفض مبدأ الانفراد بالسلطة، وإقرار الحق في ممارسة حرية التعبير والتجمع .

– بلورة مفاهيم الإسلام والاجتماعية في صيغ معاصرة.

– تحرير الضمير الإسلامي عن الانهزام الحضاري إزاء الغرب.

– وكانت هناك مبررات عديدة جعلت الحركة تخرج من الدائرة الفكرية إلى الدائرة السياسية منها:[2]

نضج الخطاب الإسلامي، وبداية اقتناع كوادر الفكرة الإسلامية بصورة تأدية دور في الواقع السياسي التونسي.

– إغراق السلطة التونسية في حالة التبعية، وضرورة التصدي لها من خلال المساهمة في التغيير السياسي.

– تحديات التيارات والقوى العلمانية والتغريبية.

– التحديات التي عاشها العالم العربي والإسلامي، مثل أحداث أفغانستان ولبنان وفلسطين ... وغيرها[3].

[1]- راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص 57.

[2]- **نفس المرجع**، ص 58.

[3]– **نفس المرجع** ، ص 59.

وقد كان الطلب السابق للحركة، وتلك الأيديولوجيات الفكرية لها، وهذا التحول بداية الرصد الأمني من قبل أجهزة الدولة لتلك الحركات الجديدة، وجر ذلك على الحركة الإسلامية المحن والابتلاءات.

وفي 18 جويلية 1981 ألقت السلطات القبض على قيادات الحركة، ليقدموا في شهر سبتمبر للمحاكمة بتهم: الانتماء إلى جمعية غير مرخص لها النيل من كرامة رئيس الجمهورية، نشر أنباء كاذبة، توزيع منشورات معادية [1] وحكم على الغنوشي بعشر سنوات وباقي النشطاء بأحكام مختلفة أو أطلق سراحه بعدها بثلاث سنوات في 02/ 08/ 1984 بعفو رئاسي بعد وبساطة من رئيس الحكومة آنذاك محمد مزالي [2] وقبله عن مورو سنة 1983 [3] وعندما كان راشد الغنوشي معتقلا تولى قيادة حركة الاتجاه الإسلامي كل من الفاضل البلدي وحمادي الجبالي، وفي شهر ديسمبر 1984 عقدت حركة الاتجاه الإسلامي مؤتمرا سريا انتهى إلى تثبيت راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو على رأس الحركة[4].

وفي 6 جوان عام 1985 عقدت حركة الاتجاه الإسلامي مؤتمرا صحفيا كشفت فيه علانية في الذكرى الرابعة لتأسيسها عن وثائق مؤتمرها السري، وأسماء أعضاء المكتب السياسي، الذين كان من بينهم راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو وصادق شورو وكان هؤلاء يتولون مسؤوليات مركزية في حركة الاتجاه الإسلامي[5].

وأُعيد اعتقال راشد الغنوشي في شهر أوت 1987، وحوكم مع مجموعة من رفاقه بتهمة قيام عناصر من حركة الاتجاه الإسلامي بعمليات تفجير في تونس العاصمة في أوت 1987، وقد أنكر الغنوشي التهمة، ونددد بأعمال العنف التي شهدتها تونس، غير أن محكمة أمن الدولة حكمت عليه بالسجن المؤبد بتهمة تهديد أمن الدولة، والاتصال بدولة أجنبية هي إيران، كما حكم بالإعدام على سبعة من رفاقه، ونُفذ الحكم في اثنين منهما[6].

---

[1]– يحي أبو زكرياء، **مرجع سابق**، ص 50.

[2]- **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[3]– راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص 59.

[4]– يحي أبو زكرياء، **مرجع سابق**، ص 50.

[5]– راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص 60.

[6]- **نفس المرجع**، ص 60.

وبعد ذلك أصدر الرئيس الجديد زين العابدين بن علي عفوا عن الغنوشي بمناسبة عيد الفطر في 15 ماس 1988 وفي أفريل 1989 غيرت الحركة اسمها إلى حركة النهضة" للتقيد بقانون الأحزاب، الذي يمنع إقامة أحزاب على أساس ديني، إلاَّ أن طلبها بالترخيص جوبه بالرفض من طرف السلطة .

وفي 28 ماي 1989 غادر الغنوشي البلاد اتجاه الجزائر، وقد تولى الصادق شورو رئاسة المكتب السياسي للحركة، ومن الجزائر انتقل الغنوشي إلى السودان ليبقى فيها في ضيافة الشيخ "حسن الترابي"، وحكم عليه مرة أخرى غيابيا في عامي 1991 و 1998، وفي المرتين كان الحكم بالسجن مدى الحياة، ثم أقام في المنفى في لندن وقد أعيد انتخابه 2007 كأمين عام للحركة النهضة .

وفي بريطانيا عكف الغنوشي على إيصال صدى الحركة الإسلامية التونسية إلى مختلف المعنيين بالشأن الإسلامي، وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات التي تعقد في بعض المناطق العربية والإسلامية وبسبب انتقال حركة النهضة إلى الملتقى فقد فقدت الكثير من فعالياتها السياسية، وبات عملها يقتصر على إصدار البيانات، وحق هذه البيانات الورقية راحت تقلق السلطات التونسية التي طالبت مرار وبشكل رسمي من السلطات البريطانية وضع حد لنشاطات الغنوشي، وكان رد الحكومة البريطانية أن الغنوشي لم يخرق القوانين المعمول بها في بريطانيا[1].

فكر الحركة:

لقد انعكس تاريخ تونس الخاص على فكر الحركة الإسلامية في تونس قبيل رفض العنف كأداة للتغيير وتركيز الصراع على أسس شورية تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة [2].

ويقول الهاشمي الحامدي: ربما على العكس ما كان يشتهي البعض لم يدخل الإسلام السياسي الساحة مطالبا بتطبيق الشريعة الإسلامية وتنفيذ الحدود وتعديل قانون الأحوال

[1]– راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص 61.

[2]– راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، داتر الشهاب، الجزائر، 1991، ص 97.

الشخصية حتى تنهال عليها سهام الدعاية العلمانية التقليدية، وإنما حدد قادة الحركة الإسلامية (في تونس) معركتهم منذ البداية أنها معركة حرية[1].

ويعترف راشد الغنوشي أن الظاهرة الإسلامية في تونس وغداة انطلاقها كانت تخضع لتجاذبات عناصر أدت إلى توزع الفكرة الإسلامية .

فلم تكن فكرة تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي ذات الطابع السياسي محل إجماع بين كل عناصر الجماعة الإسلامية وحول مستقبل الاتجاه الإسلامي برز اتجاهان: الأول يمثله الغنوشي وعبد الفتاح مورو، وكانا يريان ضرورة المضي بالحركة نحو بلورة تنظيم على غرار تنظيم الإخوان المسلمين والاتجاه الثاني ومن رموزه صلاح الدين الجورشي وحميدة النيفر وزياد كرشتان الذين رفضوا نموذج الإخوان المسلمين واقترحوا بقاء الحركة في بوتقتها الفكرية والثقافية ومن رحم الاتجاه الثاني تأسس ما عرف بالإسلاميين التقدميين .

المرحلة الثالثة: سياسة الحكومة اتجاه الحركة (مرحلة التسعينات):

تضمن بيان السابع من نوفمبر الذي أصدره زين العابدين بن علي أغلب المطلب الأساسية التي رفعتها المعارضة ونادت لها لسنتين طويلة ولذلك كانت استجابة النخبة والجماهير واسعة لمضمون البيان وعززها بالعديد من الإجراءات كإطلاق سراح المساجين السياسين وتوقيع الميثاق الوطن من قبل الأحزاب والسماح بصدور صحفا لمعارضة الراديكالية، إلا أن خيط السير هذا سرعان ما تغير إلى اتجاه سلطي ابتداء من تزوير انتخابات 1989 وملاحقة عناصر القوائم المستقلة لحزب النهضة وعدم الاعتراف ببقية الأحزاب...[2].

لقد أثر ذلك على بداية مرحلة سياسية جديدة نفوذها دولة أمنية من طراز جديد تتسم بالتعسف ضد المعارضة عموما وعناصر الحركة الإسلامية خصوصا. وضربت منابر الصحافة إما بغلقها أو تطويقها أو تحريف رسالتها بشراء ذمم أصحابها، واستغل النظام أحداث

[1]- الهاشمي الحامدي، **أشواق الحرية الإسلامية، قصة الحركة الإسلامية**، دار المنار، القاهرة، ص 83.

[2]– مهدي مبروك ومجمعة مؤلفين: **ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعي والثقافية للثورة التونسية**، في كتاب، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط1، فيفري 2012،ص 190.

سبتمبر 2001 ليدعم موافقة وسلوكه ويقدم نفسه كنموذج للدولة الديمقراطية المناهضة للأصولية الدينية[1].

كانت حركة النهضة سنة 1991 الأقوى سياسيا وميدانيا تتواجد في النقابات والجمعيات والأحياء في كل المدن والقرى والأرياف، يحترمها العدو والصديق[2].

في أجواء حرب الخليج الثانية (1990- 1991) كانت بدايات المواجهة المباشرة بين النظام التسلطي وحركة النهضة وكان ذلك إيذانا بنهاية النسخة، وبداية تسلط عنيف للنظام مع المعارضة والمجتمع المدني، فالقيادة السياسية الجديدة للبلاد لم تكن تنوي أن تسلم الحكم بكل بساطة لغيرها.

كانت مرحلة التسعينات الأسوء في تاريخ تونس ضد الحركة الإسلامية حيث تم قمع كل من يشتبه في صلته بالحركة، خصوصا بعد ظهور تعاطف الشعب التونسي مع الحركة الإسلامية في الانتخابات النيابية والنقابية والطلابية والمحلية. مما أدى إلى تخوف السلطة من الخط الإسلامي.

وأعطي الأمر للجهاز الأمني لملاحقة الإسلاميين وكافة مظاهر التدين في المجتمع وفي 1991 ماي أعطى الرئيس" بن علي" الأمر لأجهزة الأمن بالقبض على أبناء الحركة الإسلامية، حيث بلغ عددهم 8 آلاف شخص، وفي أوت 1992 حكمت محكمة عسكرية على 256 قياديا وعضوا في الحركة بأحكام وصلت إلى السجن مدى الحياة، فضلا عن خروج أكثر من سبعة آلاف معبر، هروبا من الاعتقالات والملاحقات الأمنية المتواصلة وعلى إثر تطورات الوضع بالتسعينات شهدت حركة النهضة تغييرات كبرى، فتحولت القيادة للخارج في الوقت نفسه الذي استهلكت الحياة اليومية ومراكز البوليس والسجون عناصر الداخل، عبر محاصرة رهيبة ويومية[3].

إن عقد التسعينات كان الأسوة في علاقة النهضة بالسلطة، إذ سحرت كل إمكانيات الدولة من أجل تفكيكها وعزلها، وفرض أعلى درجات الحظر على أنشطتها، بل وفك أية

---

[1]– مهدي مبروك ومجمعة مؤلفين، **مرجع سابق**، ص 190 .

[2]– علي بن سعيد، **مستقبل الإسلام السياسي في تونس**، مجلة أقلام، العدد 18،السنة الخامسة، جويلية 2006، ص 33.

[3]- **نفس المرجع**، ص 34.

روابط اجتماعية وإنسانية بين أنصارها وقد تعرضت في هذا الإطار إلى ما لم تتعرض له أي حركة سياسية وإيديولوجية في البلاد منذ قيام "النظام الجمهوري" وكأن إسلاميي النهضة ليسوا مواطنين تونسيين وإن كانت شديدة الوطء على المجتمع التونسي ككل .

وإلى فترة ما قبل الثورة التونسية كان إقصاء أبناء الحركة الإسلامية مستمرا، ومن أسوء مظاهر هذا الإقصاء استمرار حبس المئات من قادة هذه الحركة وأنصارها لأكثر من أربعة عشر عاما دون انقطاع، مع تعرضهم لمعاملة شديد القسوة، واستمرار نفي المئات من أبناء هذه الحركة إلى الخارج، بعضهم أكثر من عشرين عاما، ومن مظاهره أيضا في التصنيف على آلاف المساجين الذين أفرج عنهم ومنعهم من العمل وفرض إجراءات المراقبة الإدارية عليهم لسنوات، ومن مظاهره أيضا عدم السماح لأية هيئة سياسية أو فكرية قريبة من التيار الإسلامي من العمل القانوني، غم منح هذا الترخيص للعديد من الأحزاب ذات التوجهات اليسارية والقومية، واعتقل الصادق شورو رئيس حركة النهضة في الداخل في 17 فبراير 1991، وتعرض لتعذيب شديد نقل على إثره أكثر من مرة إلى المستشفى في حالة خطيرة، ثم حوكم أمام المحكمة العسكرية سنة 1992 م على رأس قيادات حركة النهضة وقد طلب الإدعاء العام إعدامه، ولكن تحت ضغط المنظمات الحقوقية والإنسانية اكتفى النظام بإصدار حكم في حقه بالسجن مدى الحياة ونقل بعد ذلك لأكثر من سجن، وتعرض لضغوط شديدة لحملة على إدانة الحركة وطلب العفو من رئيس الدولة، ولكنه لم يرضخ، ومما أثر عنه أمام المحكمة العسكرية قوله:" يا سيادة القاضي، إذا كنتم بعملكم هذا تريدون اجتثاث حركة النهضة من مجتمعها ومن التربة التي أنبتتها، فهي شجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء[1].

المرحلة الرابعة : مرحلة الألفينيات:

لم يتمكن الاضطهاد السلطوي للإسلاميين من قبل النظام الجائر من قتل حب التونسيين للإسلام، وعلى العكس من ذلك وخصوصا بعد أحداث سبتمبر 2001 زادت من الصحوة الإسلامية، فقد ازداد عدد المواقع الإسلامية على الانترنت والقنوات الفضائية الإسلامية، وانتشار صحو الإسلامية في العالم بأسره وهبت ريحها على تونس، وبدأ الحجاب

[1]– مقابلة تلفزيونية شاهد وشواهد / الموسم الثاني: الصادق شورو 23 – 12 – 2012 على اليوتيوب.
https:// www. Youtube. Com/ watch ? v = stzgkzq 6 C 5 A

يدخل المعاهد والجامعات وتسلل حتى إلى الإدارات العمومية والخاصة، مما أدى إلى تحرك الحكومة إلى التحرش بالمحجبات خاصة طالبات الجامعات، وسعت إلى تفعيل القوانين الجائرة والمخالفة للدستور التونسي، ولكن هذا أدى إلى ظهور جو عام من الرفض لتعدي النظام الحاكم على ثوابت الدين ومن ثم قامت في عام 2003 احتجاجات قوية من بعض طوائف الشعب على السلطات التونسية، وكان من أهم هذه الاحتجاجات مطالبة عدد من المحامين والشخصيات السياسية التونسية رئيس الدولة بالتدخل لإيقاف مهزلة انتهاك حرمة النساء المحجبات العفيفات، وصدر بيان عن المجلس الوطني للحريات في تونس في 30 ماي 2003 يندد فيه بمنع الكثير من المعاهد والجامعات الطالبات المحجبات من دخول المؤسسات التعليمية.

وقد تحركت بعض الجمعيات التونسية العلمانية في اتجاه مضاد، وفي عام 2008 أصدرت وزارة شؤون المرأة والأسرة في تونس مرسوما يؤكد منع ارتداء الحجاب في كل مؤسساتها، ويعتبر المرسوم أن الحجاب أو أي شكل من أشكال من أشكال تغطية الرأس كالمناديل ما هو إلا شكل من أشكال التطرف بل ويطالب المرسوم بالتصدي لكل من يرتدي أو يستخدم الأشياء المشار إليها.

هاته التصرفات من النظام في معركة الحجاب ما هي إلا صورة من صور تعنت النظام التونسي ضد كل ما هو إسلامي، كما صاحب ذلك ما هو أخطر من ذلك في محاولة الحكومة التونسية بما يسمى " تجفيف المنابع" بوضع حضر الكتروني على مواقع الانترنت الإسلامية الواعية، وكذلك بعض الفضائيات وزيارات الشيوخ والعلماء بهدف تغييب الشعب التونسي عن مواكبة نمو الصحوة الإسلامية بشكل عام .

فضلا عن ما يقوم به نظام بن علي من جهود للتضييق على أداء العبادة وتأتي في مقدمتها الصلاة بضبطها " بالبطاق المغناطيسية"*

* تقدم البطاقة المغناطيسية بعد تقديم طلب لوزارة الداخلي ويجب على كل مصلي الحصول عليها وإلا منع من الصلاة، ويضبط ارتياده للمسجد ويسمح له فقد بالصلاة في أقرب مسجد من محل سكنه أو عمله، وكذا صلاة الجمعة، وشدد على الأمام للتأكد من حمل البطاقة من المصليين وإلا فيتم طرد م لا يحملها.

نتيجة لتلك السياسة الشاذة التي اتبعتها الحكومة تعرضت البلاد لكثير من المخاطر أهمها انتشار الفساد والانحلال في المجتمع[1].

حيث تشير الكثير من الدراسات الصادرة عن مراكز مختصة كمنظمة المسح الوطني لصحة الأسرة عن كارثة مجتمعية كبيرة.

كل هذه الظروف أدت إلى ثورة شعبية جارفة، احتضنها الشارع وكل فئات المجتمع، وإن كانت قد انضمت له لاحقا التيارات السياسية المختلفة والنقابات وأشكال التنظيم في المجتمع المدني.

[1]- راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص 73.

خاتمـــة:

اشـتركت نمـاذج الحركـة الإسـلامية الثلاثـة المدروسـة في عـدة تقاطعـات، منهـا تعرضـها للاضطهاد من قبل الاستعمار الأجنبي ولاحقا حتى من طرف أنظمتها السياسية في كل من الدول الثلاث، وصعوبة إثبات شرعية وجودها القانوني الذي لاحقه الحظر و الحل في كثير من الأحيان، إلا انه يلاحظ تميز لكل نموذج ببعض الخصوصية لاختلاف سياقاتها التاريخية قليلا، وبعض الاختلافات في فسيفساء مجتمعاتها، و كذا في حركية تطورها، و قد كان لدور القيـادات فيهـا أيضـا اثـر واضـح في الحفـاظ علـى تواجـدها و الاسـتمرار في صـراعها رغـم العقبات التي واجهتها طيلة وجودها.

الفصل الثالث

إشكالية التكيف السياسي

للحركة الإسلامية: رؤية

تحليلية للأنماط المقارنة

مقدمة الفصل الثالث :

تعتبر الحركات الإسلامية من أقوى مكونات المشهد السياسي العربي ، خصوصا في فترة ما بعد الثورات العربية ، حيث راهنت عليها الشعوب الثائرة الآملة في إحداث التغيير الإيجابي على مختلف المستويات ، و قد ساعدت عدة عوامل على الرهان عليها ، فتتمتع الحركة الإسلامية بجذور وبعد جماهيري لدى الشعوب بسبب نشاطاتها وطبيعة مرجعيتها الإسلامية المتفقة مع ديانة غالبة مكونات الفسيفساء الاجتماعية للمجتمع العربي، كما أنها معروفة برفضها للاستبداد والظلم وبدعوتها للحرية والعدالة وحفظ كرامة الأشخاص.

لكن الملاحظ لمسار الأحداث يلاحظ اختلاف أنماط تكيفها مع الأوضاع الجديدة في النماذج الثلاثة اختلافا كبيرا رغم وحدة مرجعيتها ووعائها الإيديولوجي، من مقاومة سلمية في النموذج المصري إلى مقاومة مسلحة في النموذج الليبي وصولا إلى النموذج التونسي الذي تكيف بطريقة أخرى تمثلت في الاندماج السياسي مع باقي المكونات السياسية.

المبحث الأول: دور الحركات الإسلامية في الثورات العربية:

شكل الحراك الثوري نقطة تحول كبيرة في التاريخ الحديث للدول العربية باعتباره تجربة جديدة مختلفة ، و رغم عفوية بدايات التحرك الشعبوي على مستوى الشارع العربي إلا انه لابد أن يكون نتاج تراكمات و تفاعلات متعددة ، كانت كلها مجتمعة تصب في اتجاه بلورة هذا الحراك ، و كان لكل مكون دوره الذي أداه للوصول إلى المشهد النهائي .

المطلب الأول: دور الحركات الإسلامية في الثورة التونسية:

في قراءة بسيطة لتفاعل الحركة الإسلامية ممثلة في حركة النهضة مع الوضع التونسي يمكننا ملاحظة الدور الذي لعبته في العملية السياسية وذلك من خلال إثراء الساحة السياسية التونسية بالرأي الآخر المخالف بطابع أقل ما يقال عنه أنه ، مرن وإتباع أساليب التدرج في التعامل مع السلطة، مما أكسبها طابعا خاصا، وهذا ما أدى إلى قول بعض المراقبين في نجاح هذه الحركة في التكيف والتأقلم مع المجتمع التونسي مما جعلها حركة إسلامية ذات خصوصية تونسية على عكس انطلاقتها في البداية.[1]

يعتمد فكر الحركة الإسلامية في طور بحثه على الإصلاح الشامل على العمل لبناء نظام ديمقراطي بوصفه أفضل الأنظمة التي تمخض عنها الحراك الاجتماعي والسياسي، واهتدى إليها الفكر الإنساني ، بعد النظام الإسلامي، ولكي تصلح الديمقراطية للواقع الإسلامي لابد من إعادة استنباتها في الأرض الإسلامية وتبيئتها وتخليصها من شوائب العلمانية [2] . وفكر الحركة الإسلامية المعتدلة يفرق بين اعتناق الديمقراطية كمبدأ أو عقيدة، وبين اعتمادها كوسائل وآليات فقط [3].

وعلى مستوى تحرك الحركة فأساسها التدرج في العمل حيث في معرض ذلك يتكلم ""جون كول" عن موجة التغيير التي اجتاحت العالم العربي. وفي دراسته المقدمة في كتابه

---

[1]– قطاف تمام أسماء، **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية " حركة النهضة التونسية نموذجا**، " ، مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسة تخصص دراسات مغاربية ، السنة الجامعة 2012 – 2013 . ص 180.

[2]– منذر خدام، **أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة** ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، سوريا، 2004، ص 140.

[3]– حيدر إبراهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، مرجع سابق، ص 246.

العرب الجدد أن الحراك لم يكن وليد اللحظة، بل هو تراكم لجهود وإسهامات الشباب العربي الذي استطاع إسقاط الأنظمة السلطوية في كل من تونس ومصر وليبيا مستخدما في ذلك أداة فعالة تمثلت في شبكات التواصل الاجتماعي لتوحيد الجهود وتنظيمها لتحقيق غاياته.

ففي تونس تضاعف عدد مستخدمي الانترنت بنسبة 1.7 مليون بين عامي 2006 و2008 ثم تضاعف عدد مستخدمي الانترنت خلال السنوات التي سبقت الثورة، كما بلغ عدد من يمتلكون أجهزة جوال 90 % من إجمالي عدد السكان البالغ 10 ملايين نسمة، وكان منهم حوالي مليون من مستخدمي شبكة التواصل الاجتماعي ، يتواصلون بنشر صور، تعذيب الشرطة للمواطنين أو تنظيم المظاهرات والمسيرات ساهم في توحيد صفوفهم والتغلب على خوفهم من النزول إلى الميادين لمواجهة قوات النظام، وبعدالة قضيتهم في المطالبة بحقوقهم.[1]

لذا فإن هذا الجيل من الشباب ، المتعلم أكثر من سابقيه، والمتحضر والأمهر تكنولوجيا، هو المحرك الرئيسي لتلك الثورات ، خاصة في ظل حالات الإحباط التي يعانونها جراء البطالة والظلم، وغيرهما من المشكلات ، بل أنهم أصبحوا أحد الفاعلين الرئيسيين في المجال السياسي العام وقد أطلق "كول" على هنا الجيل تسمية اليسار الليبرالي الجديد .

أشار "كول" في خلاصة كتابه إلى أن الشبان العرب استطاعوا تغيير مجتمعاتهم إلى الأبد، كما ألهموا نظراءهم حول العالم بأفكارهم عن الحرية والعدالة الاجتماعية فضلا عن أساليبهم الجماعية في الاحتجاج والتعبير عن الرأي وكتب أن " الحركات الأصولية التي سعت إلى الاستفادة من هذا الانفتاح السياسي بعد الثورات لفرض أشكال جديدة من الاستبداد الثيوقراطي تعرضت لنكسات شديدة على أيدي النشطاء الشباب أنفسهم.

---

[1]– **العرب الجدد ... كيف يغير جيل ألفية الشرق الأوسط**، عرض باسم راشد قراءة في كتاب كتب أجنبية العرب الجدد.

Juon oole. The nezarales : hozthe :illennial geberation is changing the ;iddle East, (Nez york : si;on & schuster july 2014).www.siyassa.org.eg/ news contnt

كيف يغير جيل – الألفية– / كتب/ 5268 /969 / 4 / AC % 80 % E2 – – % AE % 80 %E2%

الشرق الأوسط؟

ولعل تحليل " جون كول" افتقد للكثير من الدقة وانتقد لتجاهل الاختلافات بين شباب الألفية من دولة لأخرى، وكذا تجاهل أطراف أخرى غير شباب الشبكة الإلكترونية .

مساهمة الحركة الإسلامية في الحراك السياسي

إن أفعال الاحتجاج المولدة للثورة التي حصلت في تونس عام 2011 تندرج ضمن المنجزات الفعلية والمكاسب الحاصلة، الموصلة بتجارب وسياقات تاريخية محددة[1].

اتسمت الثورات العربية ومنها ثورة تونس بطابع الفجائية ، إلا أنه لا يمكن إنكار أن الدول التي برزت فيها شرارات الحدث الأولى كانت في حاجة ماسة إلى حصوله، كما أن النخب السياسية والثقافية كانت تدرك ضرورة تجاوز حالات الانسداد الحاصلة في مجتمعاتها وتدرك في نفس الوقت الصعوبات التي تقف دون إزاحتها أنظمة الفساد التي عطلت قدراتها كثيرا[2]، ففي أعمال الجمعية العمومية الثالثة للإتحاد العالمي للعلماء المسلمين التي انعقدت في مدينة اسطنبول بتركيا قبل الثورة التونسية بأشهر التقى الشيخ صفار حسن، أحد أبرز الزعماء السياسيين الشيعة في المملكة بزعيم حركة النهضة "الغنوشي" ، وتبادلا الحديث حول الأوضاع في العالم العربي بما في ذلك الوضع التونسي، ولم ير حينها " الغنوشي" أي أفق للتغيير في ظل حكم الرئيس "بن علي"[3].

دور الحركة الإسلامية غير المباشر:

شكل فكر الحركة الإسلامية رهانا للخروج من الأوضاع المتردية والتهميش الذي تعيشه معظم فئات الشعب بحثا عن حلول وإصلاحات لهذه الأوضاع باعتباره يقدم بديلا جيدا لنظلم فاسد باعتماده على أسس ومبادئ إصلاحية نهضوية تعمل على حفظ كرامة المواطن وتحقيق العدالة الاجتماعية وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فقد قدم رؤية جديدة، ونمطا مغايرا عكس المبادئ التي قامت عليها الدولة التونسية الحديثة فكان اهتمام

---

[1] –Bertrand Badi et daminique vidal . **Nauveaux acteurs. Nouvelle donne** : L'étqt du ;onde (paris: la découverte , 2011) . p 62.

[2]– مجمودة مؤلفين، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي" اتجاهات وتجارب"** ، المركز العربية للأبحاث ودراسات السياسات ، الدوحة، قطر، 2013، ص 29.

[3]– محمد عبد الغفور الشيوخ، **مرجع سابق،** ص 134.

الحركة على مستوى القاعدة الشعبية، وقد نجحت بنسبة كبيرة في التأثير الفكري ونشر الوعي وتشيع القيم الإيجابية وهو ما استعدى نظام الحكم في مرحلة مبكرة [1] .

وقد كان نضال الحركة الإسلامية طويلا في مواجهة العديد من الإشكاليات كأزمة النظام السياسي التونسي من سياسية واجتماعية، ففي عهد "بورقيبة "كان النظام غير ديمقراطي بامتياز رغم وجود الدستور ومؤسسات النظام الديمقراطي المختلفة، فانتهج سياسة ليبرالية اقتصادية وانغلاق سياسي [2] (1956 – 1961).

ثم الاشتراكية الدستورية (1962 – 1969) ثم العودة إلى سياسة الاقتصاد الليبرالي، ورغم بوادر الانفتاح مع حكومة مزالي (1980- 1987) ، إلا أنه ما لبث أن عاد إلى الانسداد خصوصا بعد تزييف الانتخابات 1981، وسياسة الحكومة بمضاعفة أسعار الخبز انطلقت، انتفاضة شعبية عفوية في كامل البلاد مثلت أحد أشكال التعبير العنيف عن المرارة والإحباط ، التي تلظت بها مختلف شرائح المجتمع التونسي.

وبعد الكثير من السياسات الفاشلة التي اعتمدها النظام التونسي كإقرار سياسة التعديل الهيكلي ، والصراع الحاد بين مراكز القوى في أعلى هرم السلطة واضطرابات أمنية واسعة ، ضمنت تفجيرات ومظاهرات كان للاتجاه الإسلامي نصيب فيها، وقد مهد هذا المناخ من عدم الاستقرار والفوضى الطريق إلى "زين العابدين" للوصول إلى الرئاسة عن طريق انقلاب أبيض لكنه لم يكن أحسن من سابقه رغم أن بيانه كان يتضمن معظم مطالب المعارضة ، فطبع نمط حكم "زين العابدي" بالتعسف خصوصا مقابل التيار الإسلامي، ومحاولة إرساء قواعد دولة أمنية يحكم قبضته عليها. ومع تردي الأوضاع الاقتصادية بنمو ضعيف بحدود 3.8 % سنويا، وبنسق التراجع الحاد خاصة بين 2009 و 2010 وكنتيجة لانعكاس الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي التي يرتبط اقتصاد تونس باقتصادياتها ارتباطا وثيقا، وكذا زيادة التضخم المالي، الذي وصل إلى 4.5 % والذي استنزف القدرة الشرائية خصوصا للعاطلين وكذا ارتفاع الديون الخارجية، وتنازلات المقدمة

[1]– مجموعة باحثين ، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين I الإسلام السياسي في تونس** ، مركز السيار للدراسات والبحوث، دبي، 2011، ص 59.

[2]– مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس ، الأسباب السياقات والتحديات**، مرجع سابق، ص 185.

للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ،1994 واتفاق الشراكة الأوروبية 1995، وانتهاج الخوصصة [1].

ورغم احتلال الاقتصاد التونسي مراتب متقدمة ، تبعا لمقاييس وتصنيفات المؤسسات الدولية ترجع لتحقيق نسب نمو متواصل مع الحفاظ على التوازنات النقدية والمالية الكبرى على حساب التوازنات الواقعية ذات الأبعاد الاجتماعية والجغرافية،مما يؤدي إلى اختلالات في توزيع الثروة ، وبالتالي إلى اندلا ع الغضب والثورة.

من جهة أخرى كان للأوضاع الاجتماعية دو كبير في تفجير ثورة الغضب كالبطالة 29% تقريبا في 2009 ، رغم قدم الظاهرة كميا إلا أن طابعها تغير كيفيا، حيث أصبح يمس بصورة خاصة حاملي الشهادات العليا ويتركز في المناطق الداخلية للبلاد خصوصا، كما أنه سجل عدد من الاحتجاجات الاجتماعية بين السكان وأجهزة السلطة في جهة بن قردان الواقعة على الحدود التونسية الليبية في 2010 ، وكذا منطقة الحوض المنجمي جنوب غرب في 2008 والتي فضَّتها السلطة بالعنف الشديد، وكذا في مناطق عديدة مثل فريانة والصخيرة وجبنيانة، وقد كانت هناك احتجاجات أخرى أطرتها هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل، من إضرابات .

ومن أسباب تفجير الثورة أيضا حالات الانتحار فحالة البوعريزي لم تكن الوحيدة بل فحسب تصريح "أمان الله السعدي" ، أستاذ بكلية الطب ورئيس قسم الإنعاش الطبي بمركز الإصابات الحروق البليغة أن المركز استقبل خلال سنة 2010 من جانفي إلى أكتوبر نحو 280 حالة انتحار أي بمعدل 280 على 10 أشهر أي حوالي 28 حالة شهريا ،بمعدل حالة انتحار يوميا [2].

تجدر الإشارة أيضا إلى دور وسائل الاتصال الحديثة، رغم إحكام سيطرة الحكومة على الصحف إلا أن الوسائل الإلكترونية كانت أيسر وأكثر فعالية بوصول عدد المشتركين في صفحات التواصل الاجتماعي 3.7 مليون من أصل 10 ملايين تونسي وهو ما أسهم في

---

[1]– مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس ، الأسباب السياقات والتحديات** ، مرجع سابق، (ص، ص) ، (191، 192).

[2]– **نفس المرجع** ، ص 210.

تحريض الشباب على التظاهر وتوحد صفوفهم ، وكذا مساهمات قناة الجزيرة في نقل صور لانتهاكات.

لقد كانت ثورة الياسمين ثورة عفوية غير مسلحة، ومن دون قيادة سياسية موجهة، فتكمن خصوصياتها في شكل تطورها من احتجاجات اجتماعية ضد الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي والاقتصادي ، إلى انتفاضة شعبية عمت أغلب المناطق في الدولة التونسية، ثم إلى ثورة سياسية شعارات استهدفت خيارات النظام السياسي القائم ورموزه البشرية والمادية، لكن طابعها العفوي لا يتنافى مع كونها حصيلة للتراكمات النضالية التي تعود إلى فترة الاستقلال فيمكن ملاحظة مشاركة العديد من رموز المعارضة السياسية والنقابية الفاعلة ، ولذلك فلا يمكن القول أن ثورة تونس هي ثورة الشباب وحسب بل إنها ثورة الشعب التونسي ككل، وقد ساهمت فيها مختلف الفئات ومختلف التيارات بما فيها التيار الإسلامي.

المطلب الثاني : دور الحركة الإسلامية في ثورة 25 يناير المصرية :

إن واقع الحال عند ملاحظة ما حدث في الثورة المصرية يعطي انطباعا بارتباط أحداثه بفاعلين جدد وآليات جديدة في التواصل الباني لمساراته وخياراته ، ولكنه لا يمكن أن تكون الأحداث معزولة عن سياقاتها التاريخية وجذورها المسببة لها، بل إن عمق ما حصل لا يفهم في كثير من أوجهة دون الرجوع إلى سيرورات تطوره، ولاشك أننا عندما نتوقف أمام هذا الحدث ، نقف فعلا أمام فاعلين جدد، لكن هؤلاء الفاعلين يرتبطون بطموحات شعوبهم كما تترجمها تطلعات نخبهم[1].

يخضع فعل الثورات لجدليات تاريخية معقدة، لكن شعارات الثورة هي التعبير الذي يفصح عن هوية الفاعلين، حيث كانت الشعارات جلها تدور حول رفض استمرار الأنظمة المتسلطة والطغيان الذي تمارسه ، وهو ما يدل على الأطر المرجعية والتاريخية للحراك.

وفي خضم بحث الشعب عن الإصلاح، يتجه الجيل الثالث من مفاهيم الإصلاح في الفكر النهضوي الجديد إلى تخطي تركة الخطاب السياسي الإصلاح العربي وتركيب أفق جديد في الإصلاح يتوخى توطين قيم التحديث السياسي في المجتمعات العربية ككل ، حيث

[1]– مجموعة مؤلفين، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي، مرجع سابق**، ص 35.

يعاد بناء مفاهيم الدستور والمواطنة والمؤسسات والثقافية والحكامة داخل الخطابات السائدة في مشاريع الإصلاح سواء في المؤسسات السياسية (الأحزاب والتنظيمات) أم في خطابات المثقفين والفاعلين السياسيين.

فيجدر بنا التعريج عن السياق التاريخي لما حدث في ميدان التحرير، فقد ارتبط الحراك بشكل أساسي بالتطورات المهمة للمجتمع المدني المصري في الفترة الأخيرة من فترات حكم الرئيس "مبارك"، حيث تعزز المجتمع المدني بحركات اجتماعية من أمثال حركة منظمة كفاية ونضالات أحزاب المعارضة المصرية ومكاسبها وإخفاقاتها وكذا الموروث السياسي النضالي للنخب السياسية المصرية في عقود النصف الثاني من القرن المضي [1].

استبعد " ستيفن وولت" ، خبير السياسة الخارجية بجامعة " هارفارد فكرة إمكانية أن ينتشر ما حدث بتونس ليشمل مصر وأنحاء أخرى من العالم العربي لأن من سيكون بالحكومات العربية أثبتوا قدرتهم عل ردع الانتفاضات الشعبية وحرف مسيرتها، وكتب في دورية فورين بوليسي يقول " في واقع الأمر يشير تاريخ الثورات العالمية إلى أن هذا النوع من الاندفاعات الثورية أمر نادر، بل إنه حتى في حالة حدوثه نوع من العدو الثورية فإن وقعها كون بطيئا وغالبا ما يواكبها غزو أجنبي صريح".

لكن قرار المصريين كان مختلفا، في 25 يناير 2011 استجاب الآلاف للدعوة وتجمع الملايين في جمعة الغضب مالئين التحرير، كما صاحب ذلك تجمعات وتظاهرات في أماكن أخرى، وكانت بداية الصدامات بين المتظاهرين والشرطة، والملفت أن وزارة الداخلية أصدرت بيانات تلقي فيه بالمسؤولية على الإخوان المسلمين[2].

شككت مراسلة التايم مجازين في إمكانية انتشار ثورة الياسمين ، وقالت إن الإعلام المصري أورد تقارير عن بعض محاولات لعدد من الشباب المصريين للانتحار ونجح بعضهم ، كجزء من موجة محاكاة لأحداث تونس اجتاحت شوارع شمال إفريقيا الراكدة سياسيا، أما في مصر فلا تذهب الأمور أبعد من ذلك،على الرغم من أن نسبة من يعيشون تحت خط

[1]– مجموعة مؤلفين، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي، مرجع سابق** ، ص 36.

[2]– لويد سي – جاردنر، **مصر كما تريدها أمريكا، من صعود ناصر إلى سقوط مبارك**، ترجمة فاطمة نصر، الهيئة المصرية العامة لكتاب، مكتبة الأسرة ، 2013 ، 241.

الفقر في مصر أكثر بكثير من مثليتها في تونس، لكن حتى في وجود نظام يعرف عن التعذيب أكثر ما يعرفه عن الخدمات العامة، ويبتلع الأرباح المحلية قبل أن تصل إلى الطبقات الدنيا ، فإن الشعور السائد يصنف كنوع من الاستسلام السياسي ، والاعتقاد بعدم جدوى الاحتجاجات والتظاهرات[1].

تجدر الإشارة إلى موقف الجيش في الحالة التونسية والذي انضم إلى المحتجين والمتظاهرين في اللحظة الحاسمة، أما في مصر فقد عرف بولائه لمبارك، وعلى الرغم من أنه كانت ثمة دعوات للخروج للاحتجاج والتظاهر يوم 25 يناير 2011 إلا أن أحدا لم يتوقع الكثير من تلك الدعوة وذلك ما يلمس في مقال في مجلة التايم بتاريخ 20 يناير 2011 بعنوان " بعد تونس: أسباب وعدم استعداد مصر للقيام بثورتها الخاصة بقلم "أبيجيل هاوسلونر " الأمر الذي أثبت عكسه بعد نزول المقال بخمسة أيام فقط ، وفي اليوم الثاني للتظاهرات قال " روبرت جيبس " المسؤول الصحفي بالبيت الأبيض ، إنه ينبغي على الحكومة المصرية الاستجابة للشعب من خلال اعترافها بحقوقهم العالمية الشاملة ".

دور الحركة الإسلامية في ثورة 25 يناير:

كتب "عصام العريان " – أحد أعضاء مكتب الإرشاد في جماعة الإخوان المسلمين – مقالة نشرت في جريدة نيويورك تايمز بعنوان " ماذا يريد الإخوان المسلمون" وختمها بإجابة مختصرة بعد شرح مطول لفكر الإخوان اتجاه قضايا أساسية كنبذ العنف،و التزامهم بمدنية الدولة وسلمية التظاهرات – فالإخوان ليست لديهم أجندة خاصة بهم ، وجدول أعمالنا هو ما يقرره الشعب المصري – [2] كان ذلك قبل يومين من تنحي مبارك، توقيت يبدو أنه مختار برعاية .

جاء سقوط النظام الذي اضطهد جماعة الإخوان المسلمين لصالح هذه الأخيرة ، خصوصا بالنظر إلى الالتحاق المبكر بالثورة مقارنة بالقوى السياسية الأخرى التي كانت موجودة قبل الثورة، وكانوا أحد العناصر الفاعلة فيها، فالحركة المؤسسة عام 1928 ، ظل لقب " الجماعة الإسلامية الأكبر والأكثر تنظيما" ملازما لها، وظلت هي كذلك خلال

مجموعة مؤلفين، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي، مرجع سابق** ، ص 240.

[2]– ، لويد سي – جاردنر ، **مرجع سابق** ،ص 222.

سنوات الإقصاء والتهميش والضربات الأمنية المتلاحقة واعتقال نحو 30 ألف عضو من أعضائها خلال حكم مبارك على مدى ثلاثين عاما، وكانت شديدة الحرص على أمرين: الحفاظ على وحدة كيان الجماعة وتماسكها ، والمشاركة السياسية في ظل الاضطهاد[1] ، وهو ما يفسر المشاركة في العمليات الانتخابية وآخرها في عام 2010، حين شاركت بنسبة محدودة للغاية، ثم ألفت مع قوى سياسية أخرى، برلمانا موازيا للضغط على الحكومة .

إن مباركة الإخوان للتظاهرات الشعبية ، وإن لم يكونوا البادئين بها رغم محاولات سابقة عن الثورة، ومن ثم مشاركتهم الفاعلة لاحقا أسبغت على الجماعة مشروعية المساهمة في بناء النظام السياسي الجديد الذي أخذ في التبلور يمكن قراءة هذه المشاركة ، في إطار سمات السلوك الاحتجاجي لجماعة الإخوان ذلك أن إقرار الانخراط في عمل احتجاجي ما، يعتمد على تقويم الجماعة تداعيات هذا الاحتجاج، من أجل إقامة حدود مع الفاعلين الآخرين، وتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف معه ، وقد اضطرت جماعة الإخوان إلى مراجعة إستراتيجية الاحتجاج لديها، التي قامت على إشراك شبان فقط من الجماعة في بداية العمل الاحتجاجي يوم 25 يناير ، من دون اتخاذ قرار حاسم بالمشاركة على المستويات الأخرى.

وقد أصدرت جماعة الإخوان المسلمين ثلاث بيانات أولها صدر يوم 19 جانفي بعنوان " الإخوان المسلمين والأحداث الجاري: انتفاضة تونس ومطالب الشعب المصري ، وكان البيان رسالة واضحة للنظام، وتضمن جملة مطالب، أهمها إنهاء حالة الطوارئ ، وحل مجلس الشعب ، والإفراج والعفو عن جمع المعتقلين السياسيين ، ثم اجتمع مكتب الإرشاد يوم 21 يناير ، وأصدر بيانات رفض فيه التهديدات الأمنية التي هدفت إلى ثني الجماعة عن المشاركة في تظاهرة 25 يناير 2011 [2]

وفي اجتماع آخر لمكتب الإرشاد يوم الأربعاء 26 يناير ليقرر المشاركة الكاملة في جمعة الغضب ، صدر أمر تكليف باستدعاء القواعد الشعبية للجماعة من المحافظات المختلفة إلى ميدان التحرير.

---

[1]– مجموعة مؤلفين، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي، مرجع سابق** ، ص 223.

[2]– عمرو هاشم ربيع، **ثورة 25 يناير : قراءة أولية ورؤية مستقبلية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، مصر ، 2011، ص 43.

تؤكد بعض قيادات الجماعة أن ثورة 25 يناير هي " ثورة شعبية لا يقودها فصيل سياسي بعينه، بل شباب مصري، من جميع الانتماءات " وأنها ليست من صنع الإخوان المسلمين بل هم شاركوا فيها نسبة معقولة، وعملوا على حمايتها من العنف المضاد الذي مورس ضدها من الحكومة والأجهزة الأمنية إلا أنه يود موقف آخر لدى أعضاء الجماعة يرى أن ثورة 25 يناير لم تكن لتنجح لولا مشاركة الإخوان الكاملة والاستثنائية فيها والتي كانت الركيزة التي حفظت استمرار الثورة واتجاهاتها في طريق النجاح، حيث استثمروا قدرتهم في التنظيم والتعبئة ، واستطاعوا استغلال تلك الفرصة لتوليد حركة اجتماعية مستدامة تؤدي إلى التغيير [1].

لم يصدر قرار جماعي بالمشاركة يوم 25 يناير وكان مجيء بعض قادة الجماعة – ومنهم محمد البلتاجي، وجمال حشمت ، وسعد الحسيني- إلى لتظاهرات في ذلك اليوم لتقييم الوضع، وسمح لشبان الإخوان بالمشاركة اختياريا*.

لقد منحت القياد الإخوانية بذلك الضوء الأخضر للشباب للقيام بمبادرات ذاتية مع غيرها من التيارات السياسية الأخرى، مع أن لمشاركة لم تكن المرة الأولى لكن على خلاف السابق من المرات حيث تشترط الحصول على موافقة المسؤول الإداري عن الشبان في الجماعة أمام سلطات الأمن في هذه المبادرات ، وليبدو الأمر وكأن شباب الإخوان لا قياة لهم؛ مثل حركة 7 أفريل، وتلك إحدى الطرق التي لجأت إليها الجماعة لتحريك القاعدة الشبابية للتغلب على الخناق الأمني الذي مارسه النظام السابق في حقها ، قد انضوى عدد من شباب الإخوان الناشطين تحت لواء التحالف المعروف بـ" شباب من أجل التغيير" الذي ضم عددا من القوى والحركات الاحتجاجية منها: حركة 7 أفريل، وكلنا خالد سعيد ، وجبهة دعم الدكتور محمد البرادعي والجبهة الشعبية من أجل التغيير، وحزب الكرامة ، وحزب الغد، وهو التحالف الذي يكون نوة ائتلاف شباب ثورة الغضب ، وشارك شباب جماعة الإخوان المسلمين في الكثير من الوقفات الاحتجاجية ، التي نظمت بالتنسيق مع الحركات

[1]– لويد سي جردنر، **مرجع سابق**، ص 224.

* في اجتماع يوم 24 يناير مع مجموعة من الشباب المشرفين على العمل الطلابي في الجماعة خاطب محمد مرسي، عضو مكتب الإرشاد، الحضور قائلا، " ليت الشباب ينزل" غير أنه لم يكن أمرا مباشرا بالنزول بل دعوة إلى النزول فرديا.

الاحتجاجية ، ومنها على سبيل المثال مبادرة حراسة دور العبادة المسيحية يوم 7 يناير 2011، وردا على تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية ، كان هذا الحراك الشبابي داخل الجماعة يلقى قبولا بل ودعما من بعض القيادات الوسيطة ، وكانت جموع الناشطين من شباب الإخوان الذين نسقوا وشاركوا مع شباب الحركات الأخرى ، تضغط على تلك القيادات الوسيطة، لتضغط بدورها على القيادات العليا، لتتخذ قرار بالمشاركة في الانتفاضة الشعبية التي بدأت يوم 25 يناير وصولا إلى تنحية مبارك[1].

عقد مكتب الإرشاد اجتماعا يوم الأربعاء 26 يناير ، قرر فيه المشاركة بكثافة في يوم جمعة الغضب 28 يناير 2011 وصدر قرار باستدعاء قواعد الإخوان من المحافظات ، لتسجل أول مشاركة جماعية في ذلك اليوم، وسجل الإخوان مثل غيرهم من القوى الشعبية والسياسية في ميدان التحرير ، حضورا مهما يوم موقعة الجمل في الثاني من فيفري، حيث صدر التكليف الرسمي بـ" الثبات في الميدان" ، ونصرة من يعتدى عليهم ، وبحسب شهادات ناشطين غير محسوسين عل الجماعة، إلى شباب الإخوان بلاء حسنا وانتهت المعركة بانتصار الثوار[2].

ولكن الإخوان استعجلوا في خطوة بعد ذلك في إبداء نيتهم في قبول حوار جاد ومنتج بغية التوافق على طريقة الخروج من الأزمة مع السلطة في البيان الصادر في الثالث من فيفري، وكأنه استعجال إخواني للالتقاط أول فرصة لانفتاح النظام عليهم، حيث قبلوا بالمشاركة في جلسات الحوار الوطني التي دعا إليها "عمر سليمان"، بعد تعيينه نائبا للرئيس السابق .

وقد أدى هذا إلى توجيه انتقادات عنيفة إليهم، مقابل رفض شبان الميدان الحوار مع السلطة وعدم تنازلهم عن المطلب الرئيس بتنحي مبارك نهائيا . فهو ما جعل الإخوان يتراجعون عن قرارهم الذي كان مبرره شروط بدأ الحوار المتمثل في حماية المتظاهرين[3].

في السابع من فيفري أصدر النظام بيانا قال إن جميع القوى توافقت عليه، إلا أن الجماعة رفضته، معتبرة إياه لا يرقى إلى مستوى تطلعات الشعب، بعد أن رفع الميدان سقف

---

[1]– لويدسي جردنر، **مرجع سابق**، ص 226.

[2]– عبد الرحمان يوسف، **يوميات ثورة الصبار**، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011، ص 121.

[3]– لويد سي جردنر، **مرجع سابق**، ص 226.

المطالب بضرورة تنحية الرئيس في الثامن من فيفري أصدرت الجماعة بيانات آخر، أكدت فيه أن النظام الذي سقطت شرعيته بالمسيرات والتظاهرات ، لا يزال يتحدى الناس، وأن اللجنة القانونية التي ألفها الرئيس لاقتراح تعديلات دستورية غير شرعية ، لأنها صادرة عن رئيس فاقد للشرعية .

وفي تحرك سياسي محنك بعثت الجماعة رسائل عديدة لطمأنة الداخل (العسكر) والخارج إلى أنها لا تريد السلطة، ولن ترشح أحد للرئاسة ، وكان خطاب الإخوان في شأن حكم العسكر واضحا بعيدا عن المناورة، فذلك نتيجة لأنهم تمنوا الوعود والعهود التي قطعها المجلس الأعلى للقوات المسلحة على نفسه، بنقل السلطة إلى المدنيين نقلا سلميا وسريعا، حتى يتفرغ لمهماته العظيمة في حماية الوطن والشعب.

المطلب الثالث: دور الحركة الإسلامية في ثورة 17 فيفري في ليبيا:

من المؤكد أن الحراك الثوري الحاصل في ليبيا لا يمكن أن يعزى إلى طرف سياسي واحد فالأقرب إلى التفسير أنه كان يعبر بشكل أو بآخر عل النقاد الإرادة العامة للمجتمع في لحظة تاريخية معينة شاركت فيها جميع القوى والحركات الإسلامية والسياسية والمجتمعية، إن إسهامات الحركة الإسلامية في إشعال الثورة كانت محدودة، مقارنة بالوضع التنظيمي والحركي لها، صحيح أن بعض هذه الحركات قد دفعت بقواعدها للانخراط في العمل الميداني لاحقا، لكنها لم تكن رائدة له، كما أن مشاركتها كانت كطرف ضمن أطراف وقوى وحركات أخرى دون هيمنة، وربما يعز والبعض الحضور المتوسط للإسلاميين في الثورات العربية عموما إلى ذكاء قياداتها وإدراكهم لحساسية اللحظة الثورية وحساباتها خاصة في ظل إرث التربص السلطوي والرفض الغربي لهذه الحركات، مما قد يزيد من احتمالات وأد الثورات العربية وإجهاضها في مهدها، لكن ذلك لا ينفي ضعف الخيال السياسي لهذه الحركات وعدم استشعارها المبكر للزخم الثوري[1].

[1]– عيد سامح، **الحركات الإسلامية في العالم**، مكتبة الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية، الإسكندرية ، مصر، 2012 . ص 06.

دور الحركة في ثورة ليبيا:

تنوعت نشاطات العمل الإسلامي في ليبيا ما بين الدعوي والجهادي والعلمي فظهر الإخوان المسلمون والجماعة الإسلامية المقاتلة، إضافة إلى جماعة التبليغ والتيار السلفي ، إلا أن اقمع الشديد لنظام القذافي تسبب في اختفاء نشاط، الحركة الإسلامية إلا من بعض الحالات المعزولة عن التواصل الاجتماعي، واللجوء إلى العمل السري، ذلك الأسلوب الذي قادها جميعا إلى صراعات ومواجهات مع السلطة الحاكمة ،كان من نتيجته الاعتقال والتعذيب والتشريد والقتل في أحيان كثيرة، وفي مراحل مختلفة طوال فترة حكم العقيد القذافي التي انتهت بقيام الثورة الليبية وسقوط نظامه في أواخر 2011 [1].

على الرغم من حالة القمع الشديدة التي تعرضت لها التيارات الإسلامية طيلة حكم القذافي وخصوصا في عام 1998، والتي أدت إلى قتل كثير منهم والزج بالباقي داخل السجون والقلة القليلة استطاعت الفرار إلى الخارج إلا أن مشاركة الإسلاميين لم تكن خافية، فالمعارضة الليبية ضمت في صفوفها عدة تيارات إسلامية ، لم تشكل كتلة إسلامية متجانسة، بل انقسمت إلى ثلاث فروع:

الأول: التيار الإسلامي التقليدي (وريث جماعة السنوسي) وهو تيار شعبي لديه نفوذ واسع خاصة في شرق البلاد، وكان هذا التيار قد شارك بنشاط في القتال.

الثاني: هو الفرع الذي تأثر بمواقف الإخوان المسلمين في مصر.

الثالث: يضم عددا من الجهاديين الإسلاميين التابعين للجماعة السلفية المقاتلة قديما، وبالرغم من قلة عدد عناصر هذا التيار إلا أنهم أثبتوا فعاليتهم في الميدان ، ويضم هذا الفرع بين 500 وألف مقاتل، وهو عدد غير كبير مقارنة بقادة آخرين يقودون مجموعات تتجاوز ألف رجل ، إلا أنهم استطاعوا أن يحققوا نجاحات كبيرة ، ومن أبرز تلك الشخصيات الإسلامية "عبد الحكيم حصادي" وهو قائد للثوار بمنطقة درنة، و"عبد الحكيم بلحاج" على رأس المجلس العسكري في طرابلس وهو الذي دخل ضمن دائرة الاهتمام الإعلامي الكبير، ومن هؤلاء أيضا "إسماعيل الصلابي" القائد العسكري الكتيبة ثوار 17 فبراير بنغازي، تلك الكتيبة التي تضم نحو 3500 مقاتل، ولعبت دورا بارزا في حماية بنغازي، والصلابي بفضل

[1]– عيد سامح، **مرجع سابق**، ص 13.

وصف محافظ على الإسلامي، وينفي صلته بالجماعة الإسلامية المقاتلة وقد سبق له الذهاب إلى أفغانستان[1].

إن الفروع الإسلامية الثلاثة لا تتفق فيما بينها ولا تنتمي إلى جبهة مشتركة، وظهرت حالة من التوافق والتناغم بينهم لمواجهة عدوهم المشترك " معمر القذافي" فقط، وبالإضافة إلى انخراط بلحاج والمئات من عناصر الجماعة الإسلامية في القتال ضد القذافي ، فقد لوحظ حضور مكثف في الجانب الإعلامي والإغاثي لرموز ليبية محسوبة على جماعة الإخوان المسلمين ، لكن لا يعرف حجم مشاركة عناصر الجماعة في لقتال ، حيث أنها تعرضت خلال سنوات حكم القذافي لعمليات قمع وتنكيل واسعة، وهو ما أدى لهجرة معظم قادتها للخارج، ولا توجد معلومات موثقة حول الثقل الحقيقي للجماعة على الأرض ، إلا أن للجماعة حضورا تقليديا بين الدعاة ورجال الأعمال وشيوخ القبائل ، وهو ما يجعلها الأكثر قدرة عل التناغم مع الطبيعة القبلية للمجتمع الليبي ، كما أن وجود مئات من عناصرها بالخارج يجعلها الأكثر قدرة عل الإنفاق المالي والحضور الإعلامي والتواصل الخارجي[2]. ومما يؤشر أيضا على أن الإسلاميين كانوا هم الشرارة الأولى في إشعال الثورة ما قامت به الحركة الإسلامية للتغيير التي تأسست في لندن يوم 15 فيفري 2011 ، وأعلنت نفسها من خلال بيان تأسيس أصدرته قبل انطلاق شرارة الثورة الشعبية بيومين ، حيث دعت الحركة أبناء التيار الإسلامي لمشاركة كافة أبناء الوطن وشبابه في الإعداد ليوم الغضب.

فقد تميز النموذج الليبي عن باقي الثورات ليس فقط بالتداخل الخارجي والتدعيم من الغرب، بل وحتى بالظهور الواضح للإسلاميين.

منذ عهد الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" ووزيرة خارجيته "كوندوليزا رايس" والغرب يرى أن الأنظمة الاستبدادية الديكتاتورية وإن كانت متحالفة مع سياسته إلا أنها في النهاية أشد خطرا عليه ، ذلك أن جميع إفرازات الإسلام الجهادي ومنها أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، كانت نتيجة مباشرة للنهج الاستبدادي [3]

---

[1]– سامح عبد ، **مرجع سابق**، ص 17.

[2]– أحمد عمرو، **إسلاميو الثورة الليبية ... الواقع والمآلات**، مجلة البيان على الرابط www.albayan. Co. uk/ MGZArticle. Aspx? ID= 1409 .

[3]– أحمد عمرو، **مرجع سابق**، ص02.

لذا يرى عدد من المحللين الغربيين أن الولايات المتحدة وأوربا تتجه الإعطاء دور سياسي للحركات الإسلامية في الدول التي تخلصت حديثا من الأنظمة التسلطية ، وأن الفشل في ضم أي من تلك الحركات ذات التوجه الإسلامي في المرحلة المقبلة سيؤدي إلى عدم استقرار النظام السياسي فيها، وسيدخلها في مرحلة أخرى من مراحل الاستبداد السياسي ، لكن السعي الغربي في تلك المرحلة يتلخص في محاولة ضمك من يوصف بالاعتدال من تلك الحركات التي يمكنها أن تتفاعل بشكل مع القيم الغربية وأن تؤمن بشكل مقبول احتياجات الغرب السياسية والاقتصادية [1].

ما تجدر الإشارة إليه أن واقع الحال في ليبيا يقول أن للروح الإسلامية قاعدة سياسية وشعبية واسعة في ليبيا ، فليس للعلمانية والليبرالية جذور وأذرع ورموز وإعلام قوي يدافع عن مضامينها كما في بعد الدول العربية الأخرى .

لذلك يجب التأكيد على أنه يجب على الحركة الإسلامية أن تتصرف على أنها طليعة للأمة وليس بديلا عنها، ولا تراهن على عدد ولا عدة ، بل إن الواقع الليبي في حاجة إلى تنسيق وتفاهم بين التيارات الإسلامية فيما بينها ومع غيرها من الحركات السياسية الأخرى من أجل تجاوز الأزمة واستثمار الثورة إيجابيا .

مع أنه لوحظ عدم توافق ما بين التيار الإسلامي والحكومة الانتقالية وهو ما ظهر في تصريحات الإسلامي " إسماعيل الصلابي" يطالب فيها باستقالة الحكومة الانتقالية معتبرا أنها من بقايا النظام القديم، غير أنه من الضروري تحرك سياسي واسع لكل التيارات الإسلامية وغيرها لمناقشة القضايا الأساسية والملحة كمسألة المصالحة والتشارك بين مختلف الأطياف السياسية وإعادة بناء مؤسسات الدولة، يمكن للإسلاميين قيادة المشروع لكن بمشاركة كل الحركات والتشكيلات السياسية الأخرى[2].

[1]– أحمد عمرو، **مرجع سابق** ، ص 02 .

[2]– **نفس المرجع**، نفس الصفحة .

المبحث الثاني : مسارات تجربة الحركة الإسلامية في السلطة في مرحلة ما بعد الربيع العربي:

انتهت ثورات الربيع العربي بنجاح الشعب في تحقيق أهم مطالبه و المتعلق بإسقاط النظام، و فتحت الأبواب أمام رهانات جديدة لمرحلة ليست واضحة المعالم بعد، و لكنها مرحلة انتقالية يتم تشكيل واقعها من خلال تبلور التفاعل بين مكوناتها الجديدة .

المطلب الأول: مسارات تجربة الحركة الإسلامية في السلطة في مرحلة ما بعد الربيع العربي في تونس:

كانت مرحلة ما بعد الثورة التونسية مباشرة مرحلة جد حساسة ، حيث أنه كان على الشعب التونسي أن يختار طريقه الجديد ومساره الذي لم يكن واضح المعالم في أي حال من الأحوال ، وهو ما جعله يبحث عن البديل الأمثل من بين البدائل المطروحة ليستثمر النجاح الغير مسبوق لثورة على النظام المتسلط.

ومن بين أهم اللاعبين الذين شكلوا خيارا جيدا التيار الإسلامي، وفي هذه الفترة كان على الحركة الإسلامية أن تكشف نشاطها لتتصدر قائمة الخيارات وبالفعل فقد لوحظ نشاط كبير لأحد أهم وأبرز القادة السياسيين للحركة الإسلامية الشيخ "عبد الفتاح مورو"، والذي اشترك في تأسيس الحركة منذ بداياتها رفقة زميله الشيخ " الغنوشي"، رغم غيابه الكبير عن الساحة السياسية في فترة حكم الرئيس المتنحي زين العابدين[1].

بدا مورو في خطابه ليبراليا منفتحا ، يدافع عن القضايا الأساسية للديمقراطية ويركز على حرية امرأة وتبني حماية بالحريات العامة والخاصة رافضا مسلك التشدد والتعصب الديني، معتبرا أن الشرعية الإسلامية مظلة تسع كافة ألوان الطيف السياسي، وليست حكرا على مجموعة سياسية بعينها .

وفي الوقت الذي تم الترخيص القانوني لحزب النهضة ، نال تشكيل إسلامي آخر يحمل اسم للحزب الإصلاح والتنمية " الاعتراف الشرعي ، وأصبح الوجه الفكري المعروف " محمد القوماني" ناطقا رسميا للحزب وممثلا له في هيئة الحوار السياسي التي أنشأتها الحكومة

[1]– السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير ...يوميات من مشهد متواصل**، جداول للنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، 2011، ص 107.

الانتقالية، ويشكل هذا الحزب امتداد التيار " الإسلاميين التقدميين" الذي انشق في نهاية الثمانينات عن حزب النهضة إثر مراجعات فكرية ونظرية عميقة بالتركيز على قيم الوعي التاريخي والعقلية النقدية والنزعة الإنسانية المنفتحة وإعادة بناء المنظومة التأويلية الإسلامية، ولا يخفي حزب الإصلاح والتنمية ميوله القريبة من " حزب العدالة والتنمية" التركي الذي انشق على حزب الرفاه الذي أسسه الزعيم التاريخي الاتجاه الإسلامي " نجم الدين أربكان"[1].

إن التحولات التي عرفتها الأجندة السياسية للحركة السياسية كانت انعكاس مباشر بالتغيرات الجذرية التي عرفتها الساحة العربية باندلا ع الثورات الليبيرالية الأخيرة[2].

ففي أتون الصراع الحاد مع أنظمة الحكم، ظهرت داخل التيارات الإسلامية مراجعات خافته للنموذج الإيديولوجي أخذت اتجاهات ثلاثة:

– الميل لقبول مدونة التنظيم السياسي الليبرالية ، بالانخراط في دائرة الشرعية القائمة واستخدام قنوات الحراك والمناورة التي تسمح بها، دون الاستعداد ضرورة لدفع الاستحقاقات النظرية والفكرية لهذا الانخراط الإجرائي العملي، إنه المسلك الذي اعتمدته جل التنظيمات الإسلامية ، وإن لم تنجح وما في الحصول على تأشيرة الاندماج المنشود .

– التخلي عن العمل السياسي النضالي، والنظر إلى المشروع الإسلامي بصفته مشروعا فكريا وحضاريا طويل الأمد، يتعين إخراجه من ضيق الإيديولوجيا ومعترك الصراع السياسي، باستئناف الحركية الإصلاحية الحديثة وجمع تيارات الأمة تحت مظلتها الجامعة . يظهر هذا مثلا في دعوة "صالح كركر" القيادي السابق في حزب النهضة التونسي إلى هذا الخط في مقال شهير عام 1999 أثار جدلا واسعا في صفوف الحركات الإسلامية.

– تبني القيم الليبرالية الحديثة والعمل من داخلها على التطوير خطاب حداثي أحادية المرجعية الدينية وعقدية الدولة، وإنه النهج الذي قام عمليا في تركيا ويبدو أنه أصبح نموذجا لبعض الأحزاب العربية الجديدة.

[1]– السيد ولد أباه، **مرجع سابق** ، ص 108.

[2]– **نفس المرجع** ، ص 109.

تبرز هذه المؤشرات أن المناخ الديمقراطي الجديد رفع سقف المناظرة الفكرية والحوار السياسي في البلاد العربية ، وفرض على مختلف الأطراف التكيف معه، بما فيها الطرف الإسلامي الذي طالته كغيره نوازع التنوع والتعددية[1].

في دراسة أصدرها " عياض بن عاشور " * رئيس لجنة الإصلاح السياسي في تونس ، والتي عهد إليها تسيير المرحلة الانتقالية في الجوانب الدستورية والقانونية الدراسة الموسومة " النشاط السياسي بين الديمقراطيين والثيوقراطيين".

يرى أن معضلة الديمقراطية العربية تكمن في عدم تناسب السقف القيمي والنظري للديمقراطية مع ما يسميه" المخزون الإسلامي في المجتمع" الذي يفرض على الفاعلين السياسيين صفقات إستراتيجية هشة للتكيف من جهة مع هذا المخزون، ومن جهة ثانية مع الضغوط الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي .

فبالنسبة إليه ثمة أنماط من الديمقراطيين (الاقتناع ،وبالتكتيك وبالاضطرار) تقابلها أصناف ثلاثة من الثيوقراطيين (العادي السلبي والمناضل الفاعل والراديكالي العنيف).

المشاركة السياسية للحركة الإسلامية بعد الثورة:

واجهت تونس أولى تحدياتها على الديمقراطية بعد فرار الرئيس "بن علي" لتجد نفسها على مفترق الطرق بدون سلطة شرعية تحكم البلاد ، وهو الأمر الذي استدعى البحث عن حل مستعجل لبناء نظام ديمقراطي وكان الرهان هنا على الأحزاب السياسية باعتبار مسؤولياتها في قيادة البلاد إلى بر الأمان.

لكن بقدر ما وفرت الثورة هذه الفرصة التاريخية للأحزاب السياسية فإن هذه الأخيرة قد وجدت نفسها تواجه تحديا ليس سهلا ، وذلك بسبب حالة الضعف الذي بقيت تشكو منه نتيجة المرحلة الاستبدادية التي مرت بها تونس منذ العهد البورقبي، والتي ازدادت اتساعا وخطورة مع تركيز نظام بن علي البوليسي ، هذا الضعف كان حصيلة سياسة منهجية اتبعتها

[1]– السيد ولد أباه، **مرجع سابق** ، ص 111.

* مفكر ورجل قانون تونسي ، حفيد العلامة المصلح الظاهرين عاشور ابن الشيخ الفاضل مفتي تونس في عهد بوقيبة ، له عدة أعمال بالفرنسية تتعلق في مجملها بالجوانب الدستورية والقانونية في الإسلام ،لم يشتغل بالعمل السياسي إلا أنه كان دوما محسوبا في عهد بن علي على المعارضة المعتدلة.

السلطة فترة طويلة جدا وما عانته من اضطهاد وقمع جعلها تلجأ إلى العمل بالخارج والسرية وهو ما أضعف أدائها بشكل حتمي .

تجدر الإشارة إلى سيرورة الحركة السلامية في التفاعلات السياسية مع النظام التسلطي الصارم، الذي قمع الحركة الإسلامية في كل مراحله فكان مسارها الانتقالي صعبا خصوصا بالنظر أيضا إلى انتقالها من جماعة دعوية إلى الشكل كحزب سياسي والنشاط السياسي ، حيث خلال معركته مع النظام أصبحت قوة مركزية للمعارضة ، على الرغم من عدم اكتمال مكوناتها السياسية، وهو ما استنزف طاقاتها وأربك تطورها وأخر الاعتراف بها.

وقد عمل نظام " بن علي" على التحكم في الأحزاب من خلال آليات متعددة فبعد الاعتراف بعدد إضافي من الأحزاب لاعتبارات تكتيكية ، تم وضع خطة كانت تهدف إلى تحجيم نمو مختلف الأحزاب ، وتوظيف عدد منها المصلحة تكريس هيمنة الحزب الحاكم، تم ذلك من خلال سياسة مقايضة مستمرة قائمة على عدد من الآليات من أهمها:

أ- العمل على مصادرة قرار الأحزاب.

ب- التحكم في التمويل

د- التعتيم الإعلامي

هذه الآليات لتي عملت على احتواء الأحزاب ، بالإضافة إلى اعتماد سياسة القمع المنهجي[1].

لكن بعد الثورة اختلف المشهد كثيرا، حيث أنّ لأحزاب التونسية لم تكن تتوقع ثورة بهذا الحجم، ولم تخطط لها رغم رفضها للنظام السياسي ومعارضة ممارسته بشكل تام ، لكنها لم تكن تملك الخطة العملية لتحقيق ذلك، وليست لها الإمكانات البشرية والتنظيمية التي تجعلها قادرة على التحريض والتعبئة والقيادة.

المشهد السياسي الجديد بعد الثورة :

غيرت الثورة التونسية الخاطرة الحزبية بشكل جذري، ويمكن تحديد الملامح الكبرى لهذه الخارطة كالتالي:

[1]- مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق**، (ص، ص) (250 ، 254).

1- انهيار أحزاب الموالاة: وهي الأحزاب التي راهنت على تحالفها مع نظام "بن علي" مقابل تمتعها بعدد من المكاسب التي من شأنها أن تمكنها من البقاء، لكن لم تفكر هذه الأحزاب في مصيرها عندما ينهار النظام السابق وهو الأمر الذي حدث فعلا بعد سقوط النظام وجدت هذه الأحزاب نفسها في مواجهة أزمة هيكلية ، عرضتها للانقسام ، والتخلي عن قياداتها السابقة في محاولة لإنقاذ وجودها [1].

2- الأحزاب الديمقراطية المعترف بها: هي أحزاب رفضت الاصطفاف وراء السلطة، وحافظت على استقلالية قرارها، رغم حصولها على الاعتراف من النظام وهي الحزب الديمقراطي التقدمي، وحركة التجديد و التكتل من أجل العمل والحريات والتي انقسمت سبب الاختلاف حول المشاركة في لحكومة المؤقتة ، جميعها قبل في البداية مبدأ المشاركة ، غير أن اثنين منهما تمسكا بدعم حكومة الوزير الأول معهد "الغنوشي" على الرغم من المعارضة الشديدة التي وجه بها، في حين اختار الحزب الثالث " التكتل من أجل العمل والحريات " الانسحاب من هذه الحكومة والانضمام إلى ما يسمى بـ(مجلس حماية الثورة) لكن مع استقالة الغنوشي، فضل الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد عدم الانخراط في الحكومة الثالثة التي ترأسها "الباجي قايد السبسي" بسبب طابعها التكنوقراطي، حيث وجدت هذه الأحزاب نفسها تخوض تجربتين مختلفتين من جهة تجربة الانتقال من المعارضة إلى السلطة بهدف الحفاظ على الطابع الدستوري ومن جهة أخرى الانخراط في جبهة سياسية واسعة تمكنت من الإطاحة بحكومة انتقالية في أقل من شهرين انطلاقا من الشرعية الثورية ، ولاشك في أن ذلك سيكون له تأثير في مستقبل هذه الأحزاب التي وجدت نفسها في أجواء مختلفة وعاصفة ن هي أجواء ثورة ناشئة من دون قيادة ولا خارطة طريق [2].

3- الأحزاب المقصاة سابقا:

هناك العديد من الأحزاب التي رفضت السلطة الاعتراف بها، وعملت على إقصائها من المشهد السياسي، وهي على اختلاف إيديولوجياتها شكلت إزعاجا لسلطة أرادت إحكام قبضتها على النظام ، مثل حزب العمال الشيوعي التونسي ذو التوجه الماركسي ،

[1]- مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس ...**، مرجع سابق، ص 256.

[2]- **نفس المرجع** ، ص 257.

ومن الحزب الليبرالي حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وأبرزها حزب النهضة ذو التوجه الإسلامي ، لقد وجدت هذه الأحزاب نفسها تواصل بعد الثورة نفس الخط المعارض الذي تبنته من قبل ، وذلك برفض التعامل مع حكومة "الغنوشي" بحجة كونها امتداد لنظام "بن علي"، لكن توافقها السياسي، وانخراطها ضمن هيكل موحد هو (مجلس حماية الثورة) لم يحجب تعارضها الإيديولوجي ، ولم يطمس اختلاف أجندة كل طرف منها.

4- الأحزاب الجديدة: يتمثل المكون الرابع من المشهد الغربي في فسيفساء سياسية لم تشهد مثلها البلاد منذ أن تشكل تيار (الشبان التونسيون) في بداية العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين، فواجهت الساحة الحزبية وضعا جديدا بتلقي ثمانين لتأسيس أحزاب سياسية جديد رخصت منها العدد كبير لتصبح الساحة زاخرة بحوالي الستين حزبا وهو ما يعني شرذمة الساحة السياسية بشكل قد لا يخدم مستقبل الحياة لسياسية التونسية [1].

تفاعل الحركة الإسلامية مع عملية الانتقال الديمقراطي:

لم يكن الموقف الدولي اتجاه الثورة التونسية في المستوى المطلوب خصوصا وأنها ثورة من أجل الديمقراطية التي يتغنى بها العالم من شرقه لغربه، فتوقعت الثورة الحصول على مطالب متضمنة في بضع نقاط:

1- الدعم الحازم للثورة التونسية وحمايتها من أية تأثيرات خارجية سلبية.

2- تقديم الدعم الاقتصادي الفوري لمساعدة الحكومة الانتقالية لتجاوز صعوبة الظرف .

3- تقديم الخبرة والدعم المالي لمسار الإصلاحات السياسة وإعادة بناء المؤسسات .

4- المساهمة في خلق تأطير للمسار الانتقال الديمقراطي[2].

كما أن جوا قاتما من التشكيك وغياب الثقة حول العمل السياسي إلى نوع من العلاقة الانفعالية التراجيدية مما أدى إلى تعطيل حوار النخب ، في خضم بحثها عن تسويات تجسد مرحلة تقاسم السلطة الحالي بين جزء من النخب الحاكمة سابقا والنخب المعارضة التي

---

[1]- مجموعة مؤلفين ، **الثورة التونسية ..،** مرجع سابق، ص 258.

[2]- محسن مزروق، **تونس ...خارطة طريق ما بعد الثورة** ، مقال تحليلي 18 فيفري 2011 ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط على الرابط:

Carnegie . mec . org/ pulelications/ ? fa = 42824.

انتقلت إلى السلطة في الحكومة الانتقالية أو تتأهب للمشاركة في السلطة لاحقا بعد تنظيم انتخابات حرة ومفتوحة.

لحماية الثورة من الانتكاس وبث روح الثقة في نخبها وجمهورها، لابد من تعريف مكتسبتها أولا والالتزام بها ثانيا وتثبيت آليات ضمان لها تحميها حاضرا ومستقبلا عن طريق وثيقة التزام ديمقراطي وطني لهذه المرحلة الانتقالية تحتوي المبادئ والقواعد الديمقراطية التي تشكل ما صار يصطلح عليه بمكاسب الثورة، وهي المبادئ الأساسية للحرية السياسية وسيادة القانون العادل، والعدالة والمساواة[1].

* بعد مغادرة "بن علي " إلى السعودية 14 جانفي 2011 أعلن الوزير الأول " محمد الغنوشي" عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك استنادا إلى الفصل 56 من الدستور التونسي ، غير أن المجلس الدستوري أعلن أنه بعد الإطلاع على الوثائق لم يكن هناك تفويض واضح يمكن الارتكاز عليه بتفويض الوزير الأول وهو ما نصت عليه المادة، وأن الرئيس لم يستقل ، وبما أن مغادرته حصلت في ظروف معروفة وبعد إعلان الطوارئ ، وبما أنه لا يستطيع القيام بما تلتزمه مهامه ما يعني الوصول لحالة العجز النهائي فعليه قررا اللجوء إلى الفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس ، وبناءا على ذلك أعلن يوم 15 جانفي 2011 عن تولي رئيس مجلس النواب " محمد فؤاد المبزع" منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت ، وذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة 45 إلى 60 يوما حسب ما نص عليه الدستور، وقد تم في يوم 17 جانفي تشكيل حكومة جديدة برئاسة الوزير الأول "محمد الغنوشي" شارك بها عدد من زعماء المعارضة ، وأعلن الغنوشي أن الحكومة ستعمل بعيدا عن الأحزاب السياسية ، كما أعلن عن حاجة الحكومة إلى ستة أشهر على الأقل قبل إجراء الانتخابات العامة، كما أكد التزام حكومته بالإفراج عن السجناء السياسيين وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومحاربة الفساد السياسي والتجاوزات والتحقيق مع أصحاب الثروات الهائلة أو المشتبه في فسادهم ، وقد أطيح بهذه الحكومة وقد تم إعادة تشكيلها في 27 جانفي و قدم الوزير الأول "محمد الغنوشي" المحسوب على التيار الإسلامي والشخصية القيادية ورئيس حزب النهضة ، قدم

[1]– محسن مرزوق، **مرجع سابق**، ص04 .

استقالته أمام القنوات التلفزيونية في نقل مباشر وقد أوكل الرئيس التونسي المؤقت "فؤاد المبزع" الوزير المتقاعد "الباجي قائد السبسي" في عهد الرئيس السابق "بورقيبة" بتشكيل حكومة جديدة وقد شكلها وترأسها يوم 07 مارس 2011[1].

ثم انتخاب المجلس التأسيسي للدستور، وفازت حركة النهضة الإسلامية بـ89 مقعدا في هذا المجلس من بين 217 مقعدا ، وشكلت ترويكا لحكم البلاد بالاشتراك مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بزعامة "المنصف المرزوقي"، الذي تولى رئاسة الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات بزعامة "مصطفى بن جعفر" الذي تولى رئاسة المجلس التأسيسي.

و وسط احتجاجات واسعة تمكن السياسيون التونسيون من التوصل إلى توافق لتشكيل حكومة مستقلة بقيادة "مهدي جمعة" لتولي إدارة البلاد بدلا من حكومة "على العريض" ، وبدأ التصويت على بنود الدستور الجديد.

وبدت الأوضاع في تونس أكثر استقرار مقارنة بدول أخرى من دول الربيع العربي، الأمر الذي وصف معه المرزوقي تجربة بلاده" بالمعجزة التونسية" إذ تمكنت تونس من الحفاظ على الحرية والأمن ونموذج من الاعتدال على حد وصفة [2] فاز مرشح حزب نداء تونس الباجي قائد السبسي بأول انتخابات رئاسية بعد الثورة يوم 22 / 12/ 2014 طبقا لما ألعنته الهيئة العليا المستقلة الانتخابات ، وحسم السبسيي السباق ضد منافسه "منصف المرزوقي" الرئيس المؤقت والمنتهية ولايته بحصوله على نسبة 55.68 % من الأصوات مقابل 44.32 % للمرزوقي [3]وبغيات أي ترشح للقوة السياسية الثانية والمتمثلة في حركة النهضة، حيث قررت عدم دخول الانتخابات بأي مرشح، ولا دعم أي مرشح في خطوة تتضمن

---

[1]– ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة على الرابط:

الثورة التونسية /qr. Wikipedia. Org/ wiki

[2]– Bbc عربي ، **كيف تغيرت تونس بعد ثلاث سنوات من الثورة** ؟ على الرابط

www.bbc 3 years– tunisia– Comments – 140114. /01/ 2014 / interactivity/ arabic/ co.uk/ . revolution.

[3]– Bbc عربي ، **هل حققت الثورة في تونس أهدافها بعد الانتخابات الرئاسية؟** على الرابط www.bbc . co.uk/ arabic/ interactivity/ 2014 / 01/ 140114. Comments – tunisia– 3 years– revolution.

الكثير من الحنكة السياسية وجلبت الكثير من الاحترام من كل قيادات العالم وثمنت في أكثر من مناسبة واعتبر الكثير من المفكرين والممارسين للسياسة موقف حركة النهضة هو سبب نجاح التجربة الديمقراطية التونسية .

فكما يماه الغنوشي الانتصار الانتخابي الأول للنهضة في أول استحقاق تشريعي سماه نجاح وإصرار للديمقراطية وثمن الثورة ، واعتبره نجاح للشعب وتحدث عن التوافق رغم وجوده في المقدمة انتصار كبير[1].

ثمن أيضا الانتخابات واعترف بشرعية الانتخابات وافتخر بانتمائه للشعب التونسي العظيم، وأن تونس نموذج ناجح للديمقراطية في توافق مع الإسلام ، واستمر في الدعوة إلى التوافق الذي تحتاجه تونس وأسماه عرس، فاز فيه الشعب التونسي ، ودعى إلى الانطلاق في المرحلة القادمة نحو الهدف الثاني للثورة وهو التنمية والقيام بالاقتصاد وتوفير الشغل والعدالة الاجتماعية[2].

وتكلم عن التضحية التي قدمتها النهضة من أجل حماية مكتسبات الثورة و تامين مسار الانتقال الديمقراطي الذي ما كان ليصل إلى هذه النتيجة لولا تنازلاتها ،كما أكد على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية لمواجهة تحديات المرحلة القادمة لمصلحة البلاد.

وأكد على أن التوافق هو السبيل للنهوض بالدولة وأكد بقول" النهضة حاضرة لخدمة تونس في أي موقع من المواقع... وتونس أعز علينا من النهضة بحد ذاتها".

المطلب الثاني : مسار تجربة الحركة الإسلامية في السلطة ما بعد ثورة 25 يناير في مصر :

تتسم اللحظات الثورية بسرعة الأحداث وتلاحقها، وقد تصل الأحداث في الكثير من الأحيان إلى التزامن والتشابك وربما التعارض، بحيث يصبح من الصعوبة بمكان التنبؤ بمسار محدد للأحداث ، فقد أكد "زيغمونت بومان" أهمية تصور الحدث الثوري بوصفه عملية على خط متواتر، يبدأ بانفجار الحدث الثوري بوصفه عملية على خط متواتر، يبدأ بانفجار الحدث وينتهي بما ستفرزه التفاعلات الثورية من ترتيبات اقتصادية اجتماعية هندسية

---

[1] – **أول تصريح محمد الغنوشي بعد الانتخابات التشريعية** في

https//www.youtube.com/ watch? V = nj9Ewf4hqlv.

[2] – **تصريح راشد الغنوشي: بعد الإعلان عن الانتخابات الرئاسية**

https//www.youtube.com/ watch? V = IFWTVUKDVSD.

ومؤسسية ، مع ضرورة التخلي عن تصور حتمية تدفق الحدث في اتجاه خطي متصاعد يقود إلى نتيجة معروفة سلفا[1].

عملية الانتقال الديمقراطي بعد ثورة 25 يناير :

في أول تجربة انتخابية بعد الثورة تمثلت في الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس 2011 ظهرت محاولة استغلال بعض الأطراف حالة الفراغ السياسي والقيادي والأمني ، فقد أضفي طابع ديني على عملية الاستفتاء بشكل مقصود خصوصا من أطراف كانت في البداية تعارض الثورة بشدة متمثلة أساسا في التيارات السلفية من جهة بحجة أن الثورة خروج مرفوض عن الحاكم وكذا قوى الكنيسة من جهة أخرى والتي كانت على علاقة وثيقة بالنظام خصوصا شخص مبارك*. والعمل على عدم وصول الإسلاميين المعتدلين للسلطة عن طريق حصولهم على أغلبية مقاعد البرلمان في الانتخابات [2].

هذه الصراعات التي كانت مقصودة لمحاولة قطف ثمار الثورة بين بعض الأطراف من جهة وتغييب قيم ميدان التحرير من جهة أخرى، الأمر الذي اقتضى مزيدا من النضال من القوى السياسية والاجتماعية كلها لتعزيز قيم الديمقراطية، وتطوير مشروع اجتماعي نهضوي تشارك فيه جميع قطاعات المجتمع المصري.

تميز الدراسات الأكاديمية ما بين ثلاث مراحل رئيسية للتحول من نظام سلطوي لنظام ديمقراطي وهي: مرحلة إسقاط النظام السلطوي ، وهي التي ينهار فيها النظام السلطوي ورموزه، المرحلة لثانية هي مرحلة التحول الديمقراطي ويتم فيها وضع قواعد سياسية جديدة للنظام السياسي كإجراء انتخابات حرة نزيهة المرحلة الثالثة هي مرحلة ترسيخ الديمقراطية فيها

---

[1]– Zyg;unt bau;an **" A Revolution in the theory of Rebalution** ?" International political science review m vol . 15. No.1 (january 1994 p.p. 15– 16 .

* البابا شنودة يعلن تأييده لمبارك" الجزيرة نت 31 / 01 / 2011 على الرابط

http://www atjazeera. Net/ nr / exeres / 9 BE558CF – 18 E7 – 4999– A635 – 67 A9B 333269 A.HTM.

[2]– خالد عبد الرسول، صفاء عصام الدين وضحى الجندي، " **بوادر انقسام بين التيارات الدينية" و" القوى المدينة" بعد مرحلة " نعم"** ، الشروق الجديد، 23/ 03/ 2011.

يتم جمع كافة الأطراف السياسية على أنه لا يجوز الخروج على قواعد اللعبة الديمقراطية مهما كانت درجة الخلاف فيما بينها.

أكد العديد من السياسيين والباحثين المصريين أن المؤسسة العسكرية تعد بمثابة الحصن في مواجهة حالة من التحلل لمؤسسات الدولة ولمواجهة ما اصطلح على تسميته بـ" مشروع التوريث" الهادف إلى نقل السلطة إلى "جمال مبارك" وصل الأمر بأحد القضاة المرموقين في أثناء انتخابات مجلس الشعب 2005 بأن هدد بدعوة الجيش لحماية العملية الانتخابية إذا ما ما استمرت داخلية " العادلي " في انتهاكاتها . وفي ظل هذه الأجواء رجت جموع المتظاهرين بنزول قوات الجيش إل الشارع في 28 جانفي 2011 ، من جانبها ، اعترفت المؤسسة العسكرية في بياناتها المتعاقبة بحق المصريين في التظاهر السلمي، وأكدت على أنها لن تستخدم العنف ضد المتظاهرين بل أنها قامت بتأمين ميدان التحرير، وشاركت الثوار من التحقق من هويات المتظاهرين عند مداخل الميدان باستثناء موقعة الجمل، التي اختارت فيها المؤسسة العسكرية أن تلتزم الحياد، وأعطت أوامرها لقواتها بعدم التعامل[1].

مع "رحيل مبارك" في 11 فيفري ، وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، أعلن الأخير التزامه بإدارة المرحلة الانتقالية حتى تسليمها لسلطة مدنية منتخبة ، بدا في هذه اللحظة أن المؤسسة العسكرية ستكون بمثابة طرف محايد يدير المرحلة الانتقالية، إلاَّ أنه مع مرور الوقت، واشتعال الجدل حول خارطة طريق المرحلة الانتقالية وتفاصيلها ، تخلى المجلس العسكري عن موقعه المحايد وصار طرفا أساسيا في تشكيل نظام ما بعد مبارك ، فصار الحدث عن ثلاث أطراف رئيسية هي: المجلس العسكري ، القوى الإسلامية التي نجحت في حصد الأغلبية البرلمانية والتيارات الثورية [2].

وصول الإخوان للحكم:

كانت تجربة الإخوان مع المشاركة الانتخابية طويلة بدأت مع أول مشاركة لها في 1938 عبر خوض الإمام " حسن البنا" في دائرة الإسماعيلية ولم يفز بها وفي عام 1941

[1]– جورج فهمي، **التحول الديمقراطي في مصر بين تحدي عسكرة السياسة وتسييس الجيش**، منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)روافد للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، 2011 ، ص 04.

[2]– **نفس المرجع** ، ص 05.

اتخذ الإخوان قرار بالمشاركة في الانتخابات النيابية التي جرت عام 1942 وخاض ط حسن البنا" الانتخابات النيابية مرة ثانية وانتهت أيضا بخسارته ومن معه من الإخوان، وكانت المشاركة الثالثة في انتخابات 1976 وفاز الشيخ " صلاح أبو إسماعيل " ، وفي انتخابات 1979 فاز صلاح أبو إسماعيل" و"حسن الجمل"، وفي انتخابات 1984 حصل الإخوان على 8 مقاعد بالتحالف مع الوفد وفي العام 1987 فازت حركة الإخوان المسلمين بـ37 مقعدا بالتحالف مع حزبي العمل والأحرار، وفي انتخابات 1995 حصلت على مقعد واحد، وفي انتخابات 2000 بلغ ما حصلت عليه 17 مقعدا، وزاد عدد المقاعد في انتخابات 2005 ليصل إلى 88 مقعدا ليحتلوا المرتبة الثانية بعد الحزب الوطني الحاكم في تلك الفترة وفي انتخابات 2010 انسحبت الجماعة من الانتخابات ولم تحصل على أي مقعد وقد أسفرت الانتخابات البرلمانية التي شهدتها مصر أخيرا في العام 2011 والتي أجريت على ثلاث مراحل عن فوز حزب " الحرية والعدالة" الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين بـ 212 مقعدا[1].

ولقد أعقب نجاح ثورة 25 يناير مشاركة حركات الإسلام السياسي، وجمعاته المختلفة مثل الإخوان المسلمين والسلفيين والجماعة الإسلامية، وكسبت هذه القوى معركة الانتخابات أولا قبل وضع الدستور في استفتاء 19 مارس 2011 وبعدها بعدة شهور دخلت الانتخابات البرلمانية بجولاتها المختلفة ، وحصلت على أغلبية غير مسبوقة، وبعد ذلك شهدت الانتخابات الرئاسية فوز مرشح الإخوان المسلمين " محمد مرسي" ووصول جماعة الإخوان إلى أعلى سلطة في الدولة [2].

ومع وصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر في 30 جوان 2012 بنجاح الرئيس " محمد مرسي" بعد أن تغلب على منافسه الفريق " أحمد شفيق" بفارق ضئيل حيث جاء" مرسي" كأول رئيس منتخب بعد ثورة شعبية فالبعض انتخبه عن اقتناع والبعض الآخر رأى أنه البديل الأنسب لقطع الطريق على من يطلق " فلول النظام السابق"

---

[1]– محمد سمير الجبور، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية**، دراسة و لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر– غزة، مارس 2014. ص 133.

[2]– **نفس المرجع** ، نفس الصفحة.

وكانت هناك مباركة أمريكية واضحة لانتخابه لعدة أسباب ، ففي عام 1983 وافق الكونغرس الأمريكي بالإجماع على مشروع صاغه المستشرق البريطاني الأصل، اليهودي الديانة، الصهيوني الانتماء، الأمريكي الجنسية برنارد لويس هذا المشروع، والذي أطلق عليه اسم " حدود الدم" ويهدف إلى تقسيم وتفتيت دول الشرق الأوسط على أساس ديني ومذهبي وطائفي . وفي عام 2005 أدلت وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" بحديث صحفي مع جريدة الواشنطن بوست الأمريكية، أذاعت فيه رسميا نية الإدارة الأمريكية نشر الديمقراطية في العالم العربي، والتدخل لحقوق المرأة وغيرها لتشكيل ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد، وقد أعلنت أن أمريكا ستلجأ إلى نشر الفوضى الخلاقة في منطقة الشرق الأوسط لنشر الديمقراطية والحرية في هذه الدول، الفوض الخلاقة هو مصطلح في الماسونية ، ويقصد به إحداث حالة اجتماعية واقتصادية مريحة بعد إحداث فوضى مقصودة[1].

كما أن "واشنطن" تفضل أن تدعم نام حكم له شعبية يحقق مصالحها، وتبرم معه اتفاقا طويل الأمد، حيث لعبت السفيرة الأمريكية " آن باترسون" دورا في هندسة وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم ، لكنها نالت نصيبها من معاداة المصريين على نحو لم يحدث مع أي سفير أمريكي من قبل[2].

كان رد المؤسسة العسكرية المصرية قويا وحاسما تجاه مطالبة " باترسون" بعدم تدخل الجيش وإبعاده عن الحياة السياسية، خصوصا وأن واشنطن لا توافق تماما على الحكم العسكري ، ويجب أن يكون الحكم مدنيا الأمر الذي دفع اللواء " محمد العصار "إ لى حث "باترسون" بضرورة الالتزام بدورها الدبلوماسي دون تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.

وجهت العديد من الاتهامات للإخوان المسلمين بوصولهم إلى السلطة بأيدي أمريكية، ففي تفاصيل وأسرار اللحظات الأخيرة لـ" عمر سليمان" رئيس جهاز المخابرات الأسبق ، أن " محمد مرسي" هو من استقرت عليه الإدارة الأمريكية في النهاية ، وأزاحت من طريقة

---

[1]– مجدي كامل، **الفوضى البناءة، الدمار الخلاق.. والثورات الملونة، والشرق الأوسط الجديد الذي تريده أمريكا**، دار الكتاب العربي، القاهرة، مكص، 2014، ص 145.

[2]– محمد سمير جبور، **مرجع سابق**، ص134.

شخصيات لها وزنها وقادرة على منافسته للدرجة التي دفعت ب" هيلاري كلينتون" شخصيا للقدوم إلى مصر عشية الانتخابات الرئاسية 2012 ، وعقدت لقاء مع المشير " طنطاوي" لم يتناول هذا اللقاء سوى التأكيد على رغبة الإدارة الأمريكية في فوز مرسي بالمصب وإقصاء منافسيه لعدم استعدادها للتعامل مع رموز الماضي[1].

قد تكون هناك مباركة أمريكية لوصول مرسي للحكم لكنها ليبت من صنع الحدث فوصول " مرسي"عبر عن انتصار حقيقي لتيار الإخوان على الساحة السياسية المصرية.

وفي 22 نوفمبر 2012 أصدر الرئيس مرسي إعلانا دستوريا يقضي بحماية وتحصين الجمعية التأسيسية من الحل وإطالة مدتها لاستكمال إعداد الدستور وهو ما أثار قوى المعارضة للرئيس والتي اعترته إجراء تحصيني لقراراته السياسية والإدارية، لكن مرسي عاد لإلغاء إعلانه الأول بإعلان جديد في 08 دسمبر ليمتص الأزمة ، والذي نص على أنه في حالة عدم موافقة الشعب على الدستور في الاستفتاء القادم فإن الرئيس ملزم بالدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية جديدة انتخابا حرا مباشرا في مدة أقصاها 3 أشهر [2].

وقد مست القرارات التي اتخذها الرئيس الإخواني الجديد المؤسسة العسكرية مباشرة عبر إحالة المشير " محمد الطنطاوي" ومعه رئيس الأركان الفريق" سامي عنان" إلى التقاعد في 12 أوت 2012 ، ومراد موافي" الرئيس السابق للمخابرات العامة وترقية اللواء " عبد الفتاح لسيسي" مدير المخابرات الحربية إلى رتبة فريق أول وتعينه قائدا عاما للقوات المسلحة ووزيرا للدفاع ، وترقية اللواء " صدقي صبحي" قائد الجيش الثالث الميداني إلى رتبة الفريق وتعينه رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة ، وإقالة الفريق " مهب مميش" من منصبه كقائد للقوات البحرية وعينه رئيسا لهيئة قناة السويس، وكذلك تعيين اللواء " محمد العصار" مساعدا لوزير الدفاع[3].

---

[1]– كمال إيهاب، **صناعة الطغاة ...ثورية البدايات والنهايات المؤلمة**، ط4، دار الكرنك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012، ص 112.

[2]– دويكات برهان، **الدولة المدينة عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر**، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التخطيط والتنمية لسياسية ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس ، فلسطين، 2013، ص 126.

[3]– محمد سمير جبور، **مرجع سابق**، ص135.

ومن الإجراءات التي اتخذها "مرسي " منذ وصوله إلى الحكم بأشهر والتي تسير في اتجاه " أخونة الدولة" في نظر الكثير من منتقديه، أنه عين العديد من الأشخاص المنتمين لجماعته منهم لا وزراء و5 محافظين و8 مستشارين في مؤسسة الرئاسة ، إضافة إلى تعيين 5 نواب محافظين، و12 رئيس حي ومركز و13 مستشار للمحافظين، وقاد هذا التصور لدى الإخوان ورد فعل منتقديهم إلى تظاهر في مارس 2013 أمام المقر الرئيس للإخوان في القاهرة وتطورت إلى اشتباكات دامية أسفرت عن 10 قتلى وأكثر من 200 مصاب [1].

مجموع هذه القرارات المفاجئة والتغيرات العميقة التي أصدرها الرئيس مرسي شكلت تحولا هاما ذو بعد استراتيجي ،كان تصوره فيها الخروج بالدولة من نمط معين إلى نمط آخر بالتخلي عن رموز النظام القديم ولكن هذه القرارات كان لها وقع سلبي واستطاع خصومه استثمارها لصالحهم وتشويه صورته وإعطاء انطباع بأن رؤية الإخوان المستقبلية ستكون الإطباق التام لسيطرتهم على الدولة والعودة إلى النظام التسلطي القديم برموز جديدة فقط وأكدوا على مصطلح أخوته الدولة" *.

عزل الرئيس الإخواني مرسي:

جاءت نداءات حملة تمرد، والتي طالبت بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ودعوة الشعب للنزول إلى الميادين في 30 جوان 2013 ، لتعيد تدخل الجيش في الحياة السياسية، هذه النداءات غير محددة المصدر ، وكان الفريق " عبد الفتاح السيسي" قد صرح قبل ذلك الجيش لم يظل صامتا أمام انزلاق البلاد في صراع يصعب السيطرة عليه، وأمهل الرئاسة والمعارضة أسبوعا للوصول إلى حل سياسي قبل 30 جوان، فبعد خروج المظاهرات في 30 من جوان التي صورت إعلاميا أنها قد ضمت ملايين في جميع المحافظات ولو أن الإعلام لم يكن حياديا، أمهل الفريق السيسي الرئيس السابق " محمد مرسي" 48 ساعة للاستجابة لمطالب

[1]– محمد سمير جبور، **مرجع سابق**، ص 136.

* أخوته الدولة مصطلح جاء به نقاد مرسي على خلفية غبته في إحكام سيطرة الإخوان على كل مؤسسات السلطة في الدولة وإلغاء مبدأ التعددية أو أي أمل للتناول على السلطة واستعمال الديمقراطية للوصل إلى السلطة ثم التخلي عنها تماما.

الشعب [1] ، في بيان أصدره في الأول من جويلية 2013 ، وبعد رفض الرئيس " مرسي" الاستجابة لمطالب المظاهرات تم عزله يوم 03 جويلية 2013 وإبقائه قيد الاعتقال .

عوامل سقوط نظام حكم الإخوان المسلمين:

1- افتقاد الإخوان المسلمين الرؤية الواضحة لإدارة شؤون البلاد وعدم امتلاك خبرة إدارة مؤسسات الدولة، ولم يستعينوا بخبرات غيرهم .

2- سوء الإدارة السياسية، فمع تسلم " محمد مرسي" مقاليد الحكم بفارق 1 % عن منافسه الفريق " أحد شفيق" ، وهو ما يعنى أن ما يقارب من نصف الناخبين لم يرغب فيه، كان ينبغي أن يكون ذلك دافعا له، كي يتبنى سياسات عامة أكثر استيعابية للقوى السياسية ، والتيارات الفكري المتنوعة التي يختلف معها بل أدت سياساته وقراراته إلى مزيد من الاستقطاب ، وقلصت من الدوائر المتحالفة والمتعاطفة معه.

3- الغموض في صناعة القرار السياسي، بعد تولي الرئيس " محمد مرسي " السلطة رسميا في 29 جانفي .2011

4- غموض السياسات الخارجية، فالغموض في صناعة القرار الداخلي رافقه غموض مماثل في صناعة القرار الخارجية وتراجع الدور البارز الذي يربط كلا من مصر والعالم الخارجي.

5- عدم تفعيل التعاون البناء في المجالات المختلفة مع دول حوض النيل ، بما يدعم سبل الحوار السياسي معها حول الأزمات المختلفة ، والمعالجة السلبية لمباشرة أثيوبيا بناء سد النهضة.

6- تراجع قدرة السلطة الحاكمة على صياغة سياسات محددة لمواجهة الأزمات القائمة.

7- معاداة السلطة السياسية لكل الأجهزة السيادية في الدولة، مثل الجيش والشرطة والقضاء، والدخول في عداء مع مؤسسات الدولة، مثل الإعلام ولم تستطع السلطة السياسية أن تدير علاقاتها بالمؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية على نحو كفؤ .

8- لجوء السلطة السياسية إلى قيادات أخرى تدين لها بالولاء أقل كفاءة وقدرة من قيادات النخبة.

[1]- محمد سمير جبور، **مرجع سابق**، ص139.

9- عودة سياسة الافتراض والمفاوضات مع البنك، وارتفاع ديون مصر الخارجية إلى نحو 45.5 مليار دولار في عهد مرسي ، بعد إن كانت 34.4 مليار في 2011 كما ارتفع حجم التضخم في مصر عام 2012 وارتفاع الأسعار ليصل معدل التضخم لأكثر من 17.5 % في المؤشرات الرسمية في حين أنه كان في حدود 14.5 % .

10- النزعة الدينية في الداخل، لم يظهر " الإخوان " هذه الحساسية تجاه إسرائيل ن فكانت مقاربتهم للعلاقة مع إسرائيل لا تنسجم مع شعاراتهم (رسالة مرسي الشهيرة إلى الرئيس "شمعون بيريز" ومخاطبته إياه بـ" الصديق الوفي" كمثال).

أطاح الجيش المصري بأول رئيس منتخب ديمقراطيا في البلاد ليل الأربعاء وفرض عليه الإقامة الجبرية ، واعتقل عددا من مساعديه ، في الوقت الذي أكد فيه مرسي أنه مازال الرئيس.

مئات الآلات من المصريين كانوا في الشوارع في الوقت الذي كان فيه الجيش يقوم بعمليته التي وصفها أنصار مرسي بالانقلاب ، في الوقت الذي يطلق عليها المعارضون عملية تصحيح، حيث قتل ما لا يقل عن ثمانية أشخاص وجرح 340 آخرون في اشتباكات بين أنصار مرسي من جهة وأنصار المعارضة والقوات العسكرية من جهة ثانية ، وشدد قائد الجيش وزير الدفاع "عبد الفتاح السيسي" في خطاب متلفز على أن "مرسي " فشل في تحقيق الأهداف التي حددها الشعب، وعين رئيس المحكمة الدستورية العليا، والمستشار "عدلي منصور"، رئيسا مؤقتا للجمهورية على أن يؤدي اليمين الدستورية الخميس[1].

وكان تحقيق وكالة أسوشيتد برس قد كشف عن توتر عميق ساد العلاقة ما بين الرئيس المصري المعزول " محمد مرسي" وقيادة الجيش المصري، حيث أن الرجلين خططا مبكرا التنحية بعضهما البعض ، غير أن السيسي كان سباقا خصوصا وأن مرسي هو من ولى السيسي على منصبه هذا بعد الثقة التي وضعها فيه أثناء المرحلة الانتقالية بوصفه وسيطا بين الحركة الإسلامية والجيش خلال حكم المجلس العسكري طيلة 17 شهرا ، وكان ذلك هو

[1]- Cnn بالعربي ، **ليلة مصرية تاريخية ..الجيش يطيح مرسي ويحتجزه**، على الرابط :
Archive. Arabic. Cnn. Com/ 2013/ middle – east/ 7/4/ egypt.web/.

السبب وارد اختيار مرسي للسيسي وزيرا لدفاعه في أوت 2012 حسب مسؤول في جماعة الإخوان المسلمين[1].

وفي أفريل بدأ ناشطون شباب في حكة تمرد بجمع توقيعات على عريضة تطالب مرسي بالاستقالة ، وقد ساعدهم الجيش بربطهم برجال أعمال قاموا بتمويل هذه الحملة التي أدعت إعلاميا أنها وصلت إلى 20 مليون توقيع وهو رقم لم يتم التأكد منه . واكتملت الخطة بإعلان "السيسي" بيانا لمنع مؤيدي "مرسي" من الهجوم على المتمردين الذين يدعمون خطته[2].

محاكمة الرئيس المعزول " محمد مرسي " :

حددت محكمة استئناف القاهرة الرابع من نوفمبر لأولى جلسات محاكمة الرئيس التي طالبه فيها فريق الدفاع على لسان عضوها بها والدين "عبد الرحمان" بتوكيل مرسي من يدافع عنه، وظهر الرئيس بعدها في الجلسة التالية يوم 28 جانفي في قفص من الزجاج، وقد وجهت له عدة اتهامات منها قضية وادي النطرون وكذا اتهامه بالمساس باستقلال البلاد ومحاولة الهروب من السجن، وقد وكل " محمد مرسي" " سليم العوا" للدفاع عنه مع أنه لم يعترف بشرعية المحاكمة وبأنه مازال الرئيس المنتخب[3].

في جلسة 16 فيفري 2014 بدأت محاكمة مرسي في قضية التخابر ثم في جلسة 22 أفريل قررت محكمة جنايات القاهرة حظر النشر في وسئل الإعلام لوقائع القضية.

---

[1]– الحرة ، **خفايا عزل الرئيس المصري...مرسي حاول إقالة السيسي والجيش أمن التمويل للتمرد** على الرابط.
www.alhurra.co;/ content/ egypition– army– and– ousted– président mohammad – morsi– had– national– policy – disautes– and– planned– to– oust– eachother–/ 227538.

[2]– **نفس المرجع** ، نفس الصفحة.

[3]– عربية news sky **أخبار محاكمة محمد مرسي**: على الرابط :
www.skynewsarabia. Com /web/tag? S=محاكمة محمد مرسي
& gclid = cjokeqjwklurbrdwozfi1bgcxocb.

في جلسة 08 جانفي 2015 حددت محكمة جنايات القاهرة تاريخ 21/ 04/ موعدا للحكم على الرئيس المعزول، والتي قرر بعدها يوم 16 أفريل 2015 تأجيل محاكمة الرئيس المصري المعزول محمد المرسي[1].

السبت 16 ماي 2015 أحالت محكمة جنايات القاهرة أوراق الرئيس المعزول ومجموعة من قيادي جماعة الإخوان المسلمين على المفتى وكان القضاء المصري قد اعتقل عدا كبيرا من المنتمين لجماعة الإخوان وحمد أموال آخرين حتى المتعاطفين مع الحركة، ومن أمثلتهم اللاعب الرياضي المشهور "أبو تريكة" الذي جمدت أمواله وشركته السياحية ضمن عدة شركات مملوكة لأشخاص ذوي انتماء للإخوان، وحتى من يتعاطفون معه، والحظر التام لأي نشاط سياسي للجماعة أو الحزب الممثل سياسيا لها[2].

المطلب الثالث: مسار تجربة الحركة الإسلامية بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا :

تواجه ليبيا بعد ثورة 17 فبراير وسقوط النظام السابق تحديات كبيرة ومشكلات معقدة، طبعت ببعض الخصوصية مقارنة ببلدان الربيع العربي الأخرى، وربما كانت أكثر حدة لاعتبارات كثيرة، يرتبط أكثرها بخصوصية الوضع الليبي من آثار النظام التسلطي وكذا غياب مؤسسات للنظام السياسي لانتهاجها نهج الجماهيرية الذي يفتقر إلى المؤسسات وإلى هيكلية نظامية، وما أرساه هذا النظام بتسلطه من عنف وقمع، وزرع للأحقاد وأحياء النعرات القبلية وخلال المسار الانتقالي ما بعد الثورة تبدو ملامحه كمسار معقد ومركب فالأزمة السياسية الأمنية طرحت الكثير من القضايا الشائكة منها، قضية الفيدرالية خصوصا وأن الطرح الفيدرالي أخذ مسارات من أبرزها الطابع القبلي قبل أن تكون هناك أحزاب تتبناه[3].

---

[1]– **أخبار محاكمة محمد مرسي** ، **مرجع سابق**، نفس الصفحة.

[2]– **نفس المرجع** ، ص 01.

[3]– سيدي أحمد ولد أحمد سالم، **تقرير حول ندوة: الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات تحديات في طريق المستقبلا**، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط

Studies. Aljazeera. Net/ enents/ 2014/ 02/ 2014 220114816409847. HTM.

وعلى مرور ثلاث سنوات مازالت معالم المشهد السياسي الليبي لم تكتمل نهائيا، فلا زالت ليبيا تتخبط في مرحلة انتقالية محفوفة بمخاطر جمة على أسها التحدي الأمني واستعادة الدولة سيطرتها لكاملة على ترابها ومؤسساتها ومقدراتها الاقتصادية .

إن المشهد العام الليبي يكرس معاناة شعب على عدة مستويات وفي عدة مجالات سياسيا اقتصاديا أمنيا وحتى مؤسسات الدولة من جيش وشرطة تعاني ، انفلات أمني كبير حالة اقتصادية متدهورة ، ساحة سياسية غيرها واضحة المعالم وإعلام بدون خطاب بناء،وتدهور تام وعام على كل الأصعدة، وقد لعب البعدان الداخلي والخارجي على تكريس هذه الوضعية المتهورة[1].

المشهد الليبي العام:

إنه من الصعب الوصول إلى حقيقة المشهد الليبي بكل مكوناته الحقيقية ودور كل من اللاعبين المحورين وإستراتيجياتهم.

فالمكون الإسلامي مثلا تبعثر في أكثر من شريحة مقطعية لها تأثير قوي ، وهي:

1- التيار السياسي والفكري: مكونات هذا التيار هي نفسها تلك المكونات الموجودة في أغلب الدول العربية وهم، الإسلاميون بالدرجة الأولى وكذا الليبراليون والمستقلون.

أ- الإسلاميون:يشكلون شريحة واسعة بعضهم تبلور في حزب والبعض في جماعة والبعض في تيار، وانقسامهم التقليدي هم الإخوان المسلمون السلفية والجهاديون، أنصار الشريعة كما هي الحال في الكثير من الدول العربية.

ب- الليبراليون: هذا المكون يعتبر حديثا في ليبيا وليسوا تيارا ممتدا في البلاد ، والأحزاب ذات القيادات الليبيرالية لم يتبلور مفهومها بعد ، حيث في برامجها الحزبية نفس إسلامي (مرجعية إسلامية) ، فأقرب ما يكون النفس الليبيرالي شخصي مرتبط بالأفراد.

ج- المستقلون: لقد تجذرت النزعة الاستقلالية عند بعض النخب الليبية بعد الثورة وزاد تبلورها كردة فعل على فشل الأحزاب السياسية في المرحلة الانتقالية، فبعد الإخفاقات المتكررة جعل بعض الإسلاميين أو الليبراليين يتخلون عن انتماءاتهم الحزبية[2].

---

[1]- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، **مرجع سابق** ، ص02 .

[2]- **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

2- المكونات الثقافية والاجتماعية: يتميز المجتمع الليبي بالقبلية والتقسيم العرقي المناطقي ولكنه زاد مع ازدياد حد الأزمة وتلاشي الوحدة الوطنية ونبذ النظام بداية مثل الدولة فأصبح الحديث عن الأمازيغ والتبو والطوارق، فتحول الولاء والهوية من ولاء وهوية وطنية إلى التمسك بالولاء للقبلية والهوية الإثنية.

3- القوى العسكرية: يعتبر هذا المكون أحد أبرز اللاعبين الآن في ليبيا وأكثرهم حضورا على الأرض بعدة أشكال : الكتائب ، الميليشيات، الثوار، والجميع يحمل السلاح ويتصرف خارج القانون، ولهذا اللاعب دور حاسم في رسم المشهد السياسي الليبي، ومن مؤشرات ذلك الوصول إلى قانون العزل الذي كان نتيجة لضغط هذا المكون على الحكومة الانتقالية، وداخل هذا المكون توجد شرائح مقطعية متداخلة منها المستقلون ومنها الإسلاميون بشكل كبير على مختلف تياراتهم وتذهب الإحصاءات إلى أنه يوجد أكثر من 10 قوى مسلحة في طرابلس وحدها ممن لديهم انتماءات مختلفة، فهذا المكون يشكل قوة عسكرية على الأرض تقوم برسم المشهد السياسي[1].

سيطرة الحركة الإسلامية:

1- صراع بين الإسلاميين وخصومهم السياسيين: سعى الإسلاميون للتغلب على الأغلبية النسبية الذي حظي بها ائتلاف القوى الوطنية الذي يتزعمه " محمود جبريل" رئيس المكتب التنفيذي السابق للمجلس الوطني الانتقالي – في المؤتمر الوطني العام عبر العديد من الطرق لعل أهمها قانون العزل السياسي الذي تم فرضه بقوة السلاح عبر الضغط على أعضاء المؤتمر واقتحامه عدة مرات من أجل الضغط لإقرار القانون ، وتفتيت ائتلاف القوى الوطنية والضغط على أعضائه لإجبارهم على التصويت للقانون، وقد منع هذا القانون كل من عمل في نظام القذافي من تولي مناصب سياسية، وأجبر الموجودين على الاستقالة وكان من ضمن المستقيلين " محمد يوسف المقريف" الرئيس السابق للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا ورئيس المؤتمر الوطني العام، والذي انشق عن نظام القذافي في عام 1980 و" عبد الرحمان شلقم" وزير

[1]- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، **مرجع سابق**، ص 01.

الخارجية الليبي السابق[1]، ومندوب ليبيا السابق لدى الأمم المتحدة ، والذي انشق عقب الثورة مباشرة فالقانون حرم بالتالي معظم كواد وبير قراطية الجيش والدولة وشريحة واسعة من السياسيين الذين قد يمثلون خطرا على الإسلاميين من ناحية المنافسة مستقبلا، وقد رد خصوم الإسلاميين على هذا القانون فيما بعد برفض التمديد للمؤتمر الوطني العام، وذلك في بيان تجميد عمل المؤتمر في14 فيفري الذي ألقاه "خليفة حفتر" الذي سمي بالانقلاب التلفزيوني ، ولم تصاحبه تحركات واقعية، إلا بعض تحركات محدودة من قبل كتيبة القعقاع الزنتاية والتي ترتبط بائتلاف القوى الوطنية.

هذا ما يفسر بانتقال الصراع السياسي إلى صراع مسلح[2]

قالت صحيفة " نيويورك تايمز" في تقرير لـ" ديفيد كيركباتريك" إن مرحلة جديدة للصراع على السلطة في ليبيا تسببت في ظهور حكومتين بالبلاد، واحدة منهما في العاصمة " طرابلس " والأخرى في " طبرق" وعلقت الصحيفة، " إسلاميو ليبيا باتت لهم اليد العليا في طرابلس وبنغازي" .

لقد جاء إعلان الحكومة الليبية سبتمبر 2014 ، بفقدان سيطرتها على وزارتها لصالح "فجر ليبيا" الذين سيطروا على طرابلس يمثل نقلة جديدة على مسار تفكيك الدولة الليبية، وأضافت أن بيان الحكومة الليبية صدر من طبرق شرقي البلاد، حيث يتواجد البرلمان المنتخب حديثا في المدينة التي تدار من قبل الجنرال خليفة حفتر، الذي حاول القيام بانقلاب من قبل.

كما تجدر الإشارة إلى انقسام الفصائل المسلحة في البلاد إلى فريقين أحدهما تحت مسمى " فجر ليبيا" ويضم مسلحين من مدينة مصراته والفصائل الإسلامية ويقاتلون لعدم حصول ثورة مضادة في ليبيا، وفصيل ثان يقوده " حفتر" شرقي البلاد ويضم مقاتلين من مدينة الزنتان غربي ليبيا لقتال من يصفونهم بالإسلاميين المتشددين.

---

[1]– محمود بيومي، **الصراع في ليبيا بين الحسم والتوسع والاستنزاف**، منتدى البدائل العربي للدراسات، تحليلات دورية، 4 جوان 2014 ، ص 02.

[2]– صحيفة نيويورك تاميز ، **إسلاميو ليبيا باتت لهم اليد العليا في طرابلس وبنغازي**، قناة المتوسط الصفحة الرسمية على الرابط

http://www.facebook. Com/ Almutawasittv/ posts/ 566133573492235.

وبانسحاب مسلحي الزنتان الذين يضمون في صفوفهم المئات من مقاتلي نظام معمر القذافي من العاصمة الليبية، بعد سيطرتهم عليها منذ سقوط نظامه ، باتت العاصمة في قبضة تحالف" فجر ليبيا" الذي يتكون أساسا من الإسلاميين مع مسلحي مصراته.

قوات " فجر ليبيا" تصف البرلمان المنتخب حديثا بالمشبوه لأنه اختار أن يجتمع في طبرق تحت سيطرة " حفتر" ، بينما يؤكد مؤيد وبرلمان طبرق أن " فجر ليبيا" تحاول أن تأخذ السلطة بالقوة لأنهم فقدوها بالانتخابات ، فحلفاء التحالف لم يحصلوا في الانتخابات الماضية سوى على عدد أقل في مقاعد البرلمان السابق وبعد هدوء نسبي لشوارع طرابلس وعودة الحياة الطبيعية تخللته بعض الهجمات لثوار " فجر ليبيا" على التهميش بدعم مقاتلي الزنتان في طرابلس ، ومن بينهم منزل "عبد الله الثني"، رئيس الوزراء الليبي المعين من قبل برلمان طرابلس ، والذي أعيد اختياره مجددا من برلمان طبرق.

كما أن المسلحين المتحالفين مع والإسلاميين وثوار مصراته يبدو أنهم يسيطرون كذلك في بنغازي شرقي البلاد، التي يقاتل الإسلاميون فيها قوات تابعة " لحفتر" ، المدينة التي تعد ثاني أكبر مدن ليبيا بعد طرابلس [1]. قد يكون تيار الإسلام السياسي في ليبيا في محاولة لإدراك ما فاته من مكاسب سياسة عن طريق السلاح بعد خسارة التيار الديني نفوذا كبيرا في ليبيا بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في جوان 2014 .[2]

لكن الأكيد أن المشهد كله في ليبيا متوتر وخير وغير واضح المعالم ومن الصعب أن يكون هناك حل على المدى القريب وسط تعنت كل الجهات.

[1]– نيويورك تاميز ، **مرجع سابق**، ص 01.

[2]– مهند الثناوي، **إسلاميوا ليبيا ...السلاح بدلا للحوار** ، سكاي نيوز عربية، على الرابط:
إسلاميو – ليبيا– السلاح– بديلا– للحوار/675255 /article/ web/ Com. www.skynewsarabia

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في تكيف الإسلاميين في مرحلة بما بعد الربيع العربي:

رغم الوحدة الأيديولوجية للحركة الإسلامية اعتمادا على مرجعيتها الإسلامية إلا أن أنماط تكيفها و تفاعلاتها مع باقي مكونات المشهد السياسي في النماذج الثلاثة قيد الدراسة تباينت كثيرا ، فمن نموذج للمقاومة السلمية قدمته الحركة الإسلامية المصرية إلى نموذج المقاومة المسلحة الذي جسدته الحركة الإسلامية الليبية ، اختارت الحركة الإسلامية التونسية الاندماج السياسي في اللعبة السياسية . و قد كان لهذا الاختلاف أسباب كثيرة متداخلة و معقدة يجدر فحصها فيما يلي:

المطلب الأول: النتائج المتباينة لتجربة الإسلاميين في مرحلة ما بعد الربيع العربي:

– نموذج المقاومة السلمية في مصر:

شكلت ثورة 25 يونيو المصرية بوابة أمل كبير للشعب المصري وحتى لغيره من الشعوب العربية التواقة للحرية والعدالة والعيش الكريم والتخلص من الأنظمة التسلطية التي ربطت على رأس دولها لحقب طويلة من الزمن غيبت فيها أهم الحقوق الأساسية للأفراد واستحوذت على السلطة بشكل تام بل وقمعت أي محاولة للمشاركة السياسية أو التمتع بالحريات والحقوق في العيش الكريم.

كانت النتائج الأولية توحي بنجاح إرادة الشعوب في تحقيق مطالبها بداية بسقوط النظام المتسلط ، ثم في مرحلة انتقالية بدت كأنها تبحث عن تحقيق مبادئ الثورة والسعي للوصول إلى الاستقرار السياسي وتحقيق مبادئ العدالة والحرية والتنمية والوصول إلى نظام ديمقراطي متكامل.

أجريت أول انتخابات لمجلس الشعب المصري بعد ثورة 25 يناير على ثلاث مراحل بدأت يوم 28 نوفمبر 2011 وحتى 11 جانفي 2012 تكتسب هذه الانتخابات أهميتها لكون مجلسي الشعب والشورى المنتخبين سيقومان باختيار الجمعية التأسيسية المصرية 2012 من 100 عضو لكتابة دستور جديد للبلاد [1].

[1]– الموسوعة الإلكترونية ويكيبيديا ، **إنتخابات مجلس الشعب المصري (2011 – 2012)** على الرابط.
إنتخابات – مجلس – الشعب – المصري – 2011 – 2012 /ar. Wikipedia. Org/ wiki

بعد نجاح ثورة 25 يناير 2011 وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم إثر تخلي الرئيس "حسني مبارك" عن منصبه ، قام المجلس بطرح تعديلات دستورية صاغتها لجنة مختصة برئاسة " طارق البشري" للاستفاد العام يوم 19 مارس 2011 ، وكانت نتيجة الاستفتاء موافقة 77.2 % من أكثر من 18.5 مليون ناخب شاركوا في هذا الاستفتاء ، وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة مع نسب المشاركة السابقة، وهدفت هذه التعديلات إلى فتح الطريق لانتخابات تشريعية تليها انتخابات رئاسية بما يسمح للجيش بتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة تقوم بصياغة دستور جديد للبلاد.

الانتخابات البرلمانية :

تضمن الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تنظيم الانتخابات البرلمانية على أساس نظام القوائم النسبية على ثلثي المقاعد مقابل النظام الفردي على الثلث ، وأتاح لمرشحي الأحزاب التنافس على المقاعد الفردية بعد أن كانت مقتصرة على المستقلين فقط، وتقرر إقامة الانتخابات على ثلاثة مراحل تبدأ في 28 نوفمبر وتنتهي في 11 جانفي 2012 يسمح بالتصويت لومين لكل مرحلة، وتشارك 9 محافظات في كل مرحلة كما تم إقرار مرسوم يعطي الحق للمصريين بالخارج في التصويت لأول مرة ما يلاحظ على هذه الانتخابات تغير الخارطة السياسية وظهور قوى جديدة بسبب زوال القيود الأمنية على المشاركة في العملية السياسية خصوصا التيار الإسلامي وبشكل جديد شباب الثورة، وعموما فقد بدأت الانتخابات بمجموعة من التحالفات الحزبية أبرزها :

أ- التحالف الديمقراطي وأبرز مكوناته حزبي الوفد و الحرية والعدالة الجناح السياسي للإخوان المسلمين بالإضافة إلى آخرين .

ب- الكتلة المصرية : وكان ذو توجهات يسارية عموما.

جـ- الكتلة الإسلامية: أهم مكوناتها حزب النور والأصالة التيار السلفي عموما.

د- تكتلات أخرى.

وانتهت بتفوق حزب الحرية والعدالة الامتداد السياسي لجماعة الإخوان بنسبة 46 % من مقاعد البرلمان.

هذه النتائج أعطت انطباعا بنزاهة أول انتخابات برلمانية في البلاد بعد الثورة ، وقد فاز التيار الإسلامي فيها بتفوق وكانت بداية الرهان.

على العموم ونسبة إلى مؤشر الانتخابات فقد كانت التجربة الديمقراطية ناجحة نسبيا في التجربة المصرية إلى غاية الانتكاسة الديمقراطية بعزل الرئيس المنتخب مرسي، وتمثلت الاستحقاقات في 7 محطات:

1- الاستفتاء على التعديلات الدستورية في عهد المجلس العسكري بعد ثورة يناير .

2- انتخابات مجلس الشعب في عهد المجلس العسكري بعد ثورة يناير .

3- انتخابات مجلس الثورة في عهد المجلس العسكري بعد ثورة يناير .

4- انتخابات الرئاسة 2012 في عهد المجلس العسكري بعد ثورة يناير .

5- استفتاء الدستور 2012 في عهد الرئيس الشرعي " محمد مرسي".

6- الاستفتاء على الدستور المعدل 2013 في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور .

7- انتخابات الرئاسة على السيسي[1].

ومنذ عزل الرئيس المنتخب تغير المسار الإيجابي للانتقال الديمقراطي.ولم يتمتع الاستحقاقين التاليين بالنزاهة اللازمة التي تطبع أي عملية انتخابية ديمقراطية.

عزل الرئيس مرسي:

عرفت الحياة السياسية بمص منعرجا خطيرا بتوفيق المسار الديمقراطي من خلال الاعتداء على الشرعية وعزل أول رئيس مدني منتخب بطريقة شرعية ورغم إعلان الجنرال عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع وقتئذ عن بنود لخارطة طريقة كان منها " تشكيل لجنة عليا للمصالح الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات ، إلا أن هذا البند لم يتم تفعيله أو الاهتمام به من السلطة الحاكمة، التي انشغلت في الأساس بالتمكن من السلطة ومواجهة كل ن يعارضها ، واتهامه بأنه خطر يريد أن يخرج عن الاصطفاف الوطني، واتهام المعارضين بأنهم منتمون إلى الإخوان أو على أقل تقدير متعاطفون معهم، وكان الطريق هو العنف والاضطهاد كما حدث في فض اعتصامات

[1]- رياض عاشور ، **إستحقاقات في مصر بعد ورة 25 يناير وإقبال منتفاوت**، العربية، الحدث، على الرابط المختصر : 6/ 28/ 05/ 2014 / /egypt/ / world.

رابعة والنهضة والحرس الجمهوري[1]، وكذا الاعتقالات السياسية لقيادات الإخوان وحتى بعض النشطاء ، والمطاردات التي أدت إلى هروب بعض الشخصيات إلى الخارج هربا من الاضطهاد.

وفي ذات السياق بادر العديد من الشخصيات بطرح تسوية سياسية أو مبادرة للخروج من المأزق الذي تعيشه مصر، طرحت من أحزاب وقوى سياسية مختلفة وشخصيات دينية وعامة أكثر من 10 مبادرات للمصالحة بين جماعة الإخوان المسلمين ونظام السيسي، وعلى الرغم من اختلاف بنود تلك المبادرات إلا أن جميعها باء بالفشل وكان أبرزها مبادرة الدكتور حسن نافعة ، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة ومبادرة النائب السابق محمد العمدة وكذا مبادرة محمد سليم العوا[2].

إن القراءة العامة للمشهد السياسي الذي صنعه النظام الجديد هو الرجوع بالدولة إلى النمط التسلطي بشكل أقسى مع مخلفات الثورة من تراجع على عدة مستويات وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية. في مقابل تعقل كبير من الحركة الإسلامية وعدم انجرارها للعنف واللجوء إلى السلاح كوسيلة أخيرة، لكن موقف الإخوان بقي ثابتا على مبادئ الاعتدال ونبذ العنف والجنوح إلى المقاومة السلمية.

وفي انزلاق خطير للنظام التسلطي الجديد، أصدر أحكاما بالإعدام على الكثير من قيادات الإخوان، كان سبقه حكم قضائي بحل جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة أموالهم فيما انتقدت الجماعة ذلك الحكم ووصفته بالانتقائي الانتقامي السياسي الإقصائي وبأنه لم يكن مفاجئا لها وقالت في بيان لها أن الحكم جاء ليعطي غطاءا قانونيا كاذبا ومخادعا للإجراءات الفعلية التي قام بها الانقلاب العسكري ابتداء من الثالث من جويلية باعتقال أكثر من 15 ألف من مسؤولي الجماعة[3] ويتمادى النظام التسلطي الذهاب لأبعد من ذلك

---

[1]- جمال نصار، **مبادرات التسوية السياسية في مصر والمآلات المتوقعة**، مركز الجزيرة للدراسات ، على الرابط.

Studies . atjazeaera. Net/ reports/ 2014 / 09/ 2014 918101439517930 HTM.

[2]- **نفس المرجع**، ص 01.

[3]- الحرة، **الإخوان المسلمون: قرار احظر مسيس ويشبه محاولات من أنظم سابقة**، على الرابط

www.alhura.co; / content/ ;usli;- brotherhood- banned- in- egypt/ 233194. HTML.

باعتبار الجماعة جماعة إرهابية ، حيث أعلن وزير التضامن الاجتماعي "أحمد البرعي" أن حكومة بلاده وضعت جماعة الإخوان المسلمين ضمن قائمة المنظمات الإرهابية [1].

وتحت كل ذلك الضغط لا تزل جماعة الإخوان المسلمين تصر على مبادئها.

– نموذج المقاومة المسلحة في ليبيا:

لقد كان للتيار والإسلامي فاعلية كبيرة في ثورة 17 فيفري ، وانتشار واسع لذلك التيار على امتداد البلاد ، أدى إلى عدم قدرة المجلس الانتقالي على الحد من اندفاع هذا التيار في صدارة المشهد السياسي ، الأمر الذي يؤكد أن محاولة استبعاد أي حركات ذات توجه إسلامي في المرحلة السياسية المقبلة سيؤدي إلى عدم استقرار النظام السياسي القادم، خصوصا أن كل القوى الإسلامية لعبت دور في سقوط القذافي ، كما أنها مسلحة وتنبثق من عائلات وعصبيات كبيرة، تجعلها تتميز بتجذر كبير على مستوى الشعب الليبي.

خريطة الحركات الإسلامية الليبية:

تتوزع خريطة الحركات الإسلامية في ليبيا بين أربعة تيارات رئيسية ، يمكن القول أنها تشكل أساس الحركة الإسلامية الليبية وهي كالتالي:

1- **الحركة الإسلامية للتغيير**: قامت هذه الحركة كبديل للجماعة الإسلامية المقاولة وأعلن عنها بعد سلسلة مراجعات في 15 فيفري قبل يومين من الثورة ، ذات توجه جهادي ارتبطت في البداية بتنظيم القاعدة وواجهت القذافي [2] لكنها تراجعت عن توجهاتها بعد حوار من داخل السجون خرجت منه بعد ذلك .

2- **جماعة الإخوان المسلمين**: تعد امتداد للجماعة الإسلامية التي تأسست في 1968 ولم يعلن عن الجماعة باسمها الحالي إلا في ثمانينات القرن الماضي، بعد أن أعيد تشكيلها في الخارج استهدفت حركات الإصلاح من نجل القذافي في "سيف الإسلام" الجماعة بصفة مميزة لكنها لم تنجح، وكانت من أقوى المشاركين ي ثورة 17 فبراير، وحضور لافت تمثل في

---

[1]– الشرق الأوسط، فرانس 24 ، **الحكومة المصرية تصنف الإخوان المسلمين " جماعة إرهابية** " على الرابط: مصر – حكومة – المسلمون– إرهاب– www.france 24 – com / ar/ 2013 1225

[2]– كامل عبد الله، **احتمالات إقامة دولة دينية في ليبيا، " قيد التلور** " ، السياسية الدولية على الرابط: ./ تحليلات/عالم عربي/ ...قيد التبلور www.siyassa. Org. eg./ News Content/2/106/1896 aspx.

دعمها للمجلس الانتقالي ومشاركة بعض رموزها في تأسيسه قبل الدكتور على شامية أستاذ الاقتصاد الذي تولى الملف الاقتصادي في المكتب التنفيذي للمجلس الذي يرأسه محمود جبريل، وعقدت الجماعة مؤتمرها في ليبيا ببنغازي ، الذي أسفر عن إنشاء حزب لكل الليبيين هدفه المشاركة [1] في التحول الديمقراطي.

3- **التجمع الإسلامي**: تأسس في 1992 حنيف سويسرا ، يقوده "عبد الوهاب الهلالي"، يتخذ موقعا وسطيا ما بين الإخوان والمقاتلة.

4- **الصوفية**: قديمة قدم مؤسسها "محمد بن علي السنوسي" 1937 ، تتركز على الجانب الشرقي لليبيا ، ولكن توجهها ديني ، أحيانا ما كان لها نشاط في ضبط لنزاعات القبلية نو تعتبر نواة أيضا للفكر الإخواني ، وقد ووجهت باضطهاد ل القذافي أيضا كباقي الحركات الإسلامية.

التحرك السياسي للحركة الإسلامية بعد الثورة:

بعد تشكل المجلس الانتقالي في بدايات الثورة الليبية ساندته الحركة الإسلامية وأيدته ضد نظام القذافي ، وشارك العديد منهم في تأسيسه، كما ساندو والمكتب التنفيذي للمجلس الذي كان يديره محمود جبريل.

هذا التوافق لم يدم طويلا، حيث بدأ عدد من الإسلاميين في الاعتراض على أداء المجلس الانتقالي ومكتبة التنفيذي، حيث وجه "على الصلابي"، عضو المجلس والمقيم في قطر، انتقادات شديدة لمحمود جبريل، لاختياره مقربين في إدارة المكتب التنفيذي ، وهو ما رآه الصلابي سعيا لتأسس ديكتاتورية جديدة في ليبيا مبديا اعتراضه على عدم مشاورة القوى الوطنية الفاعلة ، كما نشر "عبد الكريم بلحاج" مقالا في صحيفة الجرديان ، حذر فيه من مغبة إقصاء الإسلاميين من السلطة وهو ما يترجم خوف الإسلاميين من الإقصاء واستشار الليبيراليين على ليبيا الجديدة .

[1]- كامل عبد الله، **احتمالات إقامة دولة دينية في ليبيا**، " **قيد التلور** ، **مرجع سابق** ، ص 02 .

كما عمل العامل الخارجي في زيادة أجواء لتوتر تغذية الصراع ، وهي السمة الغالبة للعلاقة بين المجلس الانتقالي والتيارات الإسلامية، وهذا ظهر في تشكيلة حكومة "عبد الرحمان الكيب" للفترة الانتقالية [1].

في مارس 2012 قامت جماعة الإخوان إنشاء حزب العدالة والبناء على خطى حزب الحرية والعدالة ، ترأسه محمد صوان، وقد تم تقسيم الانتخابات البرلمانية بحيث تستطيع الأحزاب التنافس على 80 مقعدا بينما يتنافس السياسيون المستقلون على 120 مقعدا، غير أن حزب العدالة والبناء فاز بنحو 17 مقعد من إجمالي لـ80 مقررا المخصصة للأحزاب، ليحل ثانيا بعد " تحالف القوى الوطنية " ذو القاعدة العريضة والذي حصل على 39 مقعدا.

في حين فضلت بعد الفصائل الإسلامية البقاء بعيدا السياسية ، والبقاء في المشهد الصراعي كأنصار الشريعة في بنغازي ، وأنصار الشريعة في درنة، وكتيبة الشيخ "عمر عبد الرحمان"، وبعض الكتائب الجهادية، كما أن مكتبة الكونغرس الأمريكي تؤكد تزايد أعداد خلايا تنظيم القاعدة في ليبيا [2].

تحديات الحركات الإسلامية في ليبيا:

تمتاز ليبيا بخصوصية مقارنة بدول الربيع العربي الأخرى، حيث نجد نجاح تيار الإسلام السياسي في كل من مصر وتونس وتعثره في ليبيا ، وخروجه عن نموذج الاعتدال المتناسب مع مرجعيته الفكرية في فكر الإخوان المسلمين، وإن كانت هناك خصوصية في النصوص المرجعية لاستثناء الجهاد ، إلا أن التحديات التي واجهها ساهمت في نموذج تكيفه مع الحراك السياسي وتمثلت أهم هذه التحديات فيما يلي:[3]

1- التنافس الكبير بين عدة حركات ، تنسب نفسها كلها إلى التيار الإسلامي مثل الإخوان المسلمين، الجماعة الإسلامية للتغيير، التجمع الإسلامي.

---

[1]- هارون، ي. زيلين ، **التيار الإسلامي في ليبيا**، مجلس السياسة الخارجية الأمريكية، معهد واشنطن على الرابط:

. Org/ ar/ policy- analysis/ view/ islamism- in- libya.www.washingtonstitute

[2]- هارون. ي. زيلين. مرجع سابق، ص 01.

[3]- كامل عبد اله ، مرجع سابق، ص 01.

2- التجانس الديمغرافي الموحد في ليبيا التي تدين بالإسلام على المذهب السنى في غالبيتها رغم وجود عدد قليل من أتباع المذهب الإباضي بالجبال الغربي.

3- إصرار عدد كبير من الثوار الإسلاميين على الاحتفاظ بسلاحهم ، رغم انتهاء الحرب وإصرارهم على عدم تسليم السلاح إلا بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، والشروع في العملية السياسية الديمقراطية، وهو ما يثير تخوفات نحو نياتهم من قبل الأطراف الخارجية والداخل الليبي.

4- علاقة الإسلاميين بأطراف خارجية وقوى إقليمية، أو حتى غربية ، وهو ما يجعل البلاد مخترقة، ويصعب من عملية سياسية شفافة وذات مصداقية لليبيين في الداخل .

5- التركيبة القبلية التي تميز ليبيا خاصة أن هناك قبائل معينة لا تزال تشكك في نيات الإسلاميين، مثل قبائل ورفلة، والقذاذفة، والمقارحة، وأولاد سليمان ، وهم جميعا ممن يتمركزون في المنطقة الغربية وإقليم فزان في الجنوب.

6- الاختلاف الملحوظ بين هذه التيارات في شرق البلاد وغربها في نمط التفكير وفي العلاقة مع الخارج ومصادر القوة، خاصة أن من في الشرق ربما يكونون مترابطين أكثر ممن هم في الغرب[1].

7- عدم تحقيق الصدارة في الانتخابات واللجوء إلى استعمال العنف للوصول إلى السلطة مثل فرض قانون العزل السياسي بقوة السلاح على المجلس الانتقالي.

إن توجه الحركة الإسلامية في ليبيا إلى طريق العنف كان مبررا في نظر أنصارها، على أساس أولويتها ي قيادة الأمة اعتمادا على تجذرها في الشعب الليبي الذي يدين بالإسلام السني في غالبه وقدرته السياسية والتنظيمية على قيادة البلاد إلى بر الأمان ، والتخلي عن رموز النظام القديم التي تثير مخاوفهم من مغبة الرجوع إلى العهد لقديم، وعدم وثوقها في العملية السياسية التي ترعاها السلطة الانتقالية.

نموذج الاندماج السياسي في تونس:

بعد نجاح ثورة الياسمين في إسقاط النظام وبفرار الرئيس ، وجدت تونس نفسها أمام تحديات فعلية للمرحلة الانتقالية.

[1]- كامل عبد الله، **مرجع سابق**، ص 01.

وفي أول خطوة تم انتخاب المجلس التأسيسي المتكون من 217 عضو في الانتخابات التي جرت يوم 23 أكتوبر 2011 ، وقد وضح هذا المجلس دستورا جديدا للبلاد، فاز حزب حركة النهضة بالنصيب الأوفر من مقاعد المجلس بحصوله على 89 مقعدا ثم تلاه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بعدد 29 مقعدا فيما حلت قوائم العريضة الشعبية ثالثا بنصيب 26 مقعدا [1].

بدأ التصويت على الدستور فصلا فصلا في 4 جانفي 2014 بعد سنتين من المشاورات والكتابات والحوارات، وتم الانتهاء من الصادقة على الدستور فصلا فصلا في 23 جانفي 2014، بينما تم المصادقة عليه برمته في جلسة عامة في 25 جانفي 2013 وأخيرا وقع ختم الدستور من قبل رئيس الجمهورية التونسية منصف المرزوقي، ورئيس الحكومة على المريض ، ورئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر في جلسة ممتازة في 27 جانفي 2014 وبهذا تم إتمام أهم مؤسسة ديمقراطية تعمل على إرساء الديمقراطية وهي الدستور[2].

التفاعل السياسي للحركة الإسلامية مع باقي مكونات العملية السياسية:

تمكنت النخبة السياسية التونسية من تجاوز كل الحواجز والعراقيل التي اعترضت جميع مراحل الانتقال الديمقراطي التي عرفتها البلاد، وتوصلت بفضل التنازلات المشتركة وخصوصا من جانب الحركة الإسلامية ممثلة في حزب النهضة وكذا سيادة الروح الوفاقية، إلى بعث المؤسسات الدستورية المختلفة وصولا إلى صياغة دستور الجمهورية الثانية الذي يرتقي في مضمونه إلى درجة دساتير الدول المتقدمة ، في الوقت الذي أصدر فيه المجلس التأسيسي قانونا أساسيا يتعلق بالانتخابات والاستفتاء، وانتخب نفس المجلس الأعضاء التسعة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء التي تشرف على العملية، كما حددت مواعيد إجراء الانتخابات التشريعية 26 أكتوبر 2014 والرئاسية 23 نوفمبر 2014 كمرحلة متقدمة من الانتقال الديمقراطي التي تمر بسلام في تونس.

---

[1]- الموسوعة الإلكترونية، ويكيبيديا، **المجلس الوطني التأسيسي التونسي (2011- 2014)** على الرابط: (المجلس- الوطني- التأسيسي- التونسي (2011 -2014/wiki/Ar. Wiipedia.org

[2]- **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

وفي ظل ظروف جد حرجة اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، إذ يعرف أغلب القطاعات الاقتصادية أزمة خانقة تتسم بتراجع الإنتاج وارتفاع التوريد وهو ما جعلها تؤثر سلبا في نسبة النمو، وعلى الصعيد الاجتماعي ظلت نسبة البطالة مرتفعة بحوالي 15.2 %، وخاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا التي تقدر بنسبة 31.4 % خلال عام 2014[1].

بالتوازي مع ذلك يتواصل الحديث عن مخطط إرهابي ذو بعد إقليمي لضرب استقرار تونس السياسي ، وخلق حالة نن الفوضى لإرباك المسار الانتقالي فهذه التحولات تجري في محيط حذر سواء من الدول المجاورة خصوصا ليبيا مع ما تعاني منه من عدم استقرار وعنف واضطراب، والجزائر والخوف من هاجس عودة التيار الإسلامي بعد تجربتها المريرة في الفترة اللاحقة عن الاضطرابات التي صاحبت توقيف المسار الانتخابي بعد فوز الإسلاميين قبل ثلاث عقود وإن كانت ردود أفعل الخارجية الجزائرية تتميز بالحذر، الأمر الذي لا ينطبق على دول الخليج التي لطالما خافت من عدوى انتقال الثورة إلى أراضيها ، وعلى العكس من ذلك يبدو موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مساندا بأشكال متعددة لإنجاح هذه التجربة والتأكيد على المسير في مشوار الدمقرطة ، كما أشادت الدول الغربية عموما بموافقة الحركة الإسلامية بتعقلها وتقديمها لتنازلات عديدة سمحت بإنجاح هذا النموذج الفتى للديمقراطية بالدول العربية.

اختارت الحركة الإسلامية بتونس ممثلة في حزب النهضة تجربة الاندماج في العملية السياسية ، والتفاعل مع نظام، وقد استندت في ذلك إلى أهم مبدأ وهو العمل لصالح تونس.

كما أن لحركة تميزت بإدراك ووعي ما تحتاجه تونس من تيار اعتدالي وسطي يرفض الغلو والانزلاق في التطرق الفكري أو السلوكي ، تيار يوفق بين التجذر في الواقع الاجتماعي والتمسك بالهوية العربية الإسلامية، منفتحا على الحداثة ذو حلول واضحة للمسائل

[1]– عبد اللطيف الخناشي، **تونس الإنتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة** ، مركز دراسات الجزيرة للدراسات ، على الرابط:

Stidies. Aljazeera. Net/ reports/ 2014/ 09/ 2014 924920 4591131. HTM.

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أجل نجاحها في تحقيق تطلعات هذا الشعب الذي قاد ثورة وكله أمل في التغيير نحو الأحسن.

وقد تميز تفاعل الحركة بالكثير من الإيثار والتعقل مما أثار إعجاب واهتمام الكثير من السياسيين الغربيين الذين أثنوا على التصرف النهضوي ، وقد ترجم الخطاب المعتدل التوافقي خصوصا على المستوى العملي على مستويين:

أ- المشاركة في البرلمان: تشارك النهضة بمجموع 69 مقعد من 217 مقعدا في لبرلمان مقابل 86 مقعدا لحزب نداء تونس، وقد ظهرت قياداته بعد الانتخابات مباشرة لتهنى حزب نداء تونس، وطلب الهدوء ممن لم يرضوا عن النتيجة أو شككوا فيها من أنصار حزب النهضة .

وهو ما لمس كذلك في انتخاب رئيس البرلمان ونائبيه ، حيث فاز الرئيس محمد الناصر بـ176 صوتا من أصل 217 إجمالي أعضاء البرلمان ، وحصد النائب الأول عبد الفتاح مورو قيادي حزب النهضة بـ157 صوتا، ما يبين أن الكتلتان صوتا لبعضهما في نموذج راق من التوافق الذي دعت إليه النهضة في خطابها منذ نجاح الثورة[1].

وقد سبقها استقالة "الغنوشي" منصبه كوزير أول كما قال " ليس هروبا من المسؤولية بل إفساحا للمجال أمام وزير أول آخر، وتابع، ضميري مرتاح ولست مستعدا لأكون الرجل الذي يتخذ إجراءات ينجم عنه ضحايا مثيرا إلى أن خطواته هذه هي في خدمة ثورة تونس.[2]

ب- المشاركة في الحكومة : أبدت حركة النهضة استعدادها للمشاركة في حكومة توافقية منذ البداية سواء أكانت هي من حصلت على الأغلبية أم لا . وذلك خدمة لما تتطلبه المرحلة القادمة الحرجة من تكلف للجهود للخروج بالبلاد من الأزمة.

وأعلن رئيس الحكومة المكلف "الحبيب الصيد" عن تشكيله الحكومة الجديدة في تونس بمشاركة حركة النهضة الإسلامية في التركيبة الحكومية الجديدة حيث منحت الحركة وزارة

---

[1]- الأنباء، **نداء تونس والنهضة يتوافقان على تشكيلة رئاسية البرلمان الجديد** على الرابط:
www.alanba.com.kw/ ar/ arabic- international- news/ 518885/ 06- 12- 2014.

[2]- فرانس 24 **استقالة رئيس الحكومة المؤقتة محمد الغنوشي**، على الرابط:
www.france 24 . com / ar / 2011 0227 – ghnnouchi- resigns- semonstretirs- tunisia- govern;ent- revolution- 3- dead.

التكوين المهني والتشغيل، وثلاثة كتاب للدولة كما تشارك في الحكومة أحزاب " نداء تونس" و"آفاق" و" الاتحاد الوطني الحر" بالإضافة إلى شخصيات مستقلة.

وقد أوكلت الوزارات السيادية وهي العدل والدفاع والداخلية إلى شخصيات غير حزبية، في حين تقلد أمين حزب نداء تونس "الطيب البكوش" مهام وزارة الخارجية[1].

كما أن النهضة اتخذت قرارا جريئا بعدم مشاركتها في الانتخابات الرئاسية ولا دعم أي مترشح ويعتبر تنازلا منها عن المنافسة على المنصب علما أن لديها شخصيات تتمتع بنقل سياسي وقارة على المنافسة كأمثال رئيس الحزب الشخصية الكاريزماتية "الغنوشي أو مورو أو الصادق شورو".

وبذلك فإن حركة النهضة الإسلامية اختارت نموذج الاندماج السياسي، منطلقة من أولوية مصلحة الوطن على المصلحة الحزبية.

المطلب الثاني: إشكالية الوحدة الإيديولوجية للحركة الإسلامية:

قامت الحركة الإسلامية على منطلقات فكرية قوية ومبادئ عامة واضحة، فشكلت مدربيه فكرية بكل مقوماتها ابتداء من الفكر الفلسفي الأصيل للآباء المنشئين لها، وقدمت مرجعية إيديولوجية متكاملة المكونات باعتمادها أساسا على جملة من المبادئ ذات أصل مرجعية إسلامية.

لقد خدم قدم الحركة الإسلامية تنظيمها وبلورة أفكارها وبرامجها بما يتناسب مع أهدافها وغاياتها.

تجدر الإشارة إلى أن الحركة الإسلامية لم تكن في بدايتها ذات توجه سياسي وإنما كان هدفها الأساسي هو الجانب الفكرية الدعوي ، إلا أنه ولتكامل الفكر الديني الإسلامي وخصوصية الشريعة الإسلامية ببراعتها في تنظيم الحياة عامة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا كان من الأجدر التحول إلى الخط السياسي، فالإسلام منهج حياة وليس عبادات صماء مستقلة عن الحياة اليومية ، وهو الأمر الذي استدعى طرح إشكالية مدى قدرة هذه التيار على مواجهة التيارات الأخرى والقدرة على تنظيم أفكاره وتقديمه كبديل أو شريك في العملية

[1]– العربية ، الحدث، **حكومة تونس تخرج إلى النور بمشاركة النهضة** ، على الرابط المختصر http://ara.tv/y f43r.

السياسية خصوصا مع خصوم متعددين بتوجهات مختلفة هؤلاء الخصوم لطالما شككوا في قدرة الحركات المنتمية لهذا التيار وحاولوا مناقشة أهم النقاط التي تمكن نقدهم لها، وهي خصوصا ممثلة في الإيديلوجية.

إن الحركة الإسلامية في لنماذج الثلاثة اعتمدت على أطر إيديولوجي معين قدمت نفسها من خلاله حيث حاولت مناقشة أهم النقاط التي تعتبر مواطن نقد ويبدو أن النماذج الثلاث توافقت في تقديم نفس الوعاء الإيديولوجي.

تتفق الحركات الإسلامية في النماذج الثلاثة المتناولة في لنقاط الإيديولوجية التالية: والتي اعتبرها بعض المحللين السياسيين مناطق رمادية كناية على الغموض الذي يطبعها:[1]

1- **الشريعة الإسلامية:** تتفق الحركات الإسلامية في النماذج الثلاث على ضرورة ومبدئية تطبيق الشريعة الإسلامية على الحياة اليومية ، وهي مجموعة معقدة من القواعد والتأويلات ذات مرجعية للقرآن والسنة وأحيانا القياس والاجتهاد لما فيه صالح الأمة وباعتبارها الأصلح[2].

2- **الموقف من العنف:** تنبذ الحركات الثلاث في منهجها وتفرق بين العنف وبصفة عامة وبين المقاومة المسلحة التي تعتبر مشروعة إذا انطبقت عليها شروط الجهاد، وهذه أكثر نقطة تنتقد فيها الحركة بتغيب فهم معنى الجهاد وربطه من بعض التيارات العلمانية والغربية بمفهوم الإرهاب[3].

3- **التعددية السياسية:** تتقبل الحركة الإسلامية مبدأ التعددية وهنا ليظهر في مشاركتها لأكثر من مرة في تجارب تعددية وذلك تعبر اعترافا ضمنيا بقبولها لهذا المبدأ ،كما أنه يوجد في الإسلام فقه الاختلاف .

4- **الانتخابات:** قبول مبدأ الانتخابات وتبنيه كمحاكاة للبيعة في الإسلام ويتفق التيارات في النماذج الثلاث على هذا المبدأ[4].

---

[1]- نيثان ج براون، عمرو حمزاوي، **مرجع سابق**، ص 09.

[2]- حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، مرجع سابق**، ص 165.

[3]- نيثان ج براون، عمر، حمزاوي، **مرجع سابق**، ص 10.

[4]- حسن البنا، **مجموعة رسائل الإماما الشهيد حسن البنا ، مرجع السابق**، ص 328.

5- الحقوق المدنية والسياسية: تعد الحركات الإسلامية التي تسع للصول إلى السلطة من خلال العملية السياسية م أشد مناصري الحقوق المدنية والسياسية والحريات ، مع التأكيد على حرية الرأي والتعبير[1].

6- حقوق المرأة : تعد قضية حقوق المرأة مثار حبل شديدا حيث يتهم الإسلاميون بعزمهم إقصاء المرأة، وهذا ليس صحيحا باعتبار الحركة الإسلامية حتى أكثرها تشددا الفرع الأم في مصر قام بإدراج المرأة في القوائم الانتخابية وإعطائها مناصب قيادية.

الأقليات الدينية : كثيرا ما تطرح قضية الأقليات الدينية تخوفا من الإسلاميين، إلا أن التركيبة السكانية لمعظم الدول العربية لا تواجه المشكلة كما أن الإسلاميين يعترفون بحقوق الأقليات الدينية في تنظيم شؤونهم فيما يتعلق بالعبادة والأحوال الشخصية[2].

الديمقراطية : يؤكد الإسلاميون على تبنيهم مبادئ الديمقراطية كأفضل نظام أنتجه التفاعل الاجتماعي بعد الإسلام ، وعلى توافقه مع الكثير من مبادئ الإسلام ، مثل محاكاة التمثيل البرلماني لمبدأ الشورى الإسلامي، وقد ألف الغنوشي القيادي بالحركة الإسلامية التونسية النهضة مؤلفا كاملا تناول بالتفصيل هذه الإشكالية تحت مسمي الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام[3].

عموما فإن الوعاء الإيديولوجي للحركة الإسلامية في النماذج الثلاثة اتفقت على وحدتها من حيث المبدأ والاعتماد على المرجعية الإسلامية ، والاختلافات التي طبعت مسار النماذج الثلاث كانت في الوسائل والبرامج والاستراتيجيات والسياسات ، وكان الاتفاق بينها على الرابط الإيديولوجي والفكري.

---

[1]- حسن البنا، **مجموعة رسائل الإماما الشهيد حسن البنا** ، **مرجع السابق** ، ص 168.

[2]- نيثان ج ، براون وعمرو حمزاوي، **مرجع سابق**، ص 15.

[3]- راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، على الرابط:

www.goodreads. Com/ book/ sttow/ 15524133.

وهو نفس النتيجة التي وصلت إليها دراسة "ويكام" في كتابها الإخوان المسلمون.. تطور حركة إسلامية[1].

المطلب الثالث: دور العوامل الداخلية في التأثير على تجربة الإسلاميين:

إطار مقارن مع التركيز على دور المؤسسة العسكرية:

لاشك أن أنماط تكيف الحركة الإسلامية قد اختلفت كثيرا في النماذج الثلاثة المتناولة في الدراسة ، ففي حين يلاحظ نموذج مقاومة سلمية لم ينحرف عن مساره في مصر رغم الاضطهاد الذي سلكته السلطة معه، بينما اختار الإخوان المسلمون حمل السلاح في ليبيا على أساس تصنيف ما تقدم عليه على أنه مقاومة مسلحة مشروعة، أما النموذج التونسي فقد تميز كثيرا بدرجة عقلانيته ومحاولته اندماجه مع مختلف الأطياف السياسية الأخرى بل وسعى لدعوتها إلى التوافق من أجل اجتياز هذه المرحلة الانتقالية الصعبة عل الدولة التونسية.

لابد أن لهذا الاختلاف أسباب داخلية وأخرى خارجي عملت على تكريس نمط تكيف مختلف لكل نموذج على خصوصيته ، وفيما لي أدرج الباحث الأسباب الداخلية التي كان لها تأثير على ذلك:

1- خصوصية التركيبة المجتمعية: تختلف المجتمعات الثلاث المدروسة في فسيفساء تكوينها على صعيد عدة متغيرات .

أ- التكوين الاثني للمجتمع: في حين نجد المجتمع الليبي مجتمع قبلي بدرجة امتياز، حيث للقبيلة كيان مستقل وتتمتع بأهمية بالغة على المستوى التفاعلية داخل المجتمع على العموم ، بينما نجد المجتمع التونسي يختلف عنه فهناك مكونين للمجتمع التونسي، العائلات الأصلية التي تمثلت بالإرث العربي الإسلامي واتصلت بالمؤسسة الدينية والتعليمية الأصيلة كالزيتونة وكذا العائلات التي تأثرت بموجات العلمنة وفصل الدين عن الدولة واستسلمت للحملة القاسية التي خضعت لها البلاد لمحاربة كل ما هو إسلامي في حقبتي الرئيسين "بورقيبة وبن

[1]- خليل العناني، **مراجعات كتب الإخوان المسلمون – تطور حركة إسلامية** ، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط

Studies.aljazeera.net/ book revision/ 2014 / 01/ 2014 12105631470769. HTM.

علي" ،أما المجتمع المصري فيتجاوز التكوين العادي للمجتمعات ولا يتم تصنيف الفئات على أساس عرقي أو قبلي.

ب- الثقافة المجتمعية: تختلف المجتمعات الثلاث المدروسة من ناحية الثقافات المجتمعية السائدة، فالمجتمع الليبي أقرب ما يكون إلى الجهل وقلة الوعي ، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى سياسة التجهيل ، من أجل ضمان الولاء التام للسلطة وعدم نشر الوعي خوفا من ظهور نخبة تتطلع للسلطة ، على العكس من ذلك نجد المجتمعين التونسي والمصري يتمتعان باهتمام كبير للجانب العلمي التثقيفي، في الحالة التونسية كان نتاجا طبيعيا لعلمانية الدولة ، وإتباعها نهج التغريب الذي يهتم بالتعليم، أما في الحالة المصرية ، فالحقيقة أن مصر كانت دائما مهدا للحضارات وتمتعت بإرث تاريخي يسمح لمجتمعاتها بالبحث والتثبيت بالعلم كما أنها عرفت تنوعا دينيا بين مسلمين ومسيحيين وأقباط.

2- الإرث التاريخي الاستعماري: تشترك الدول الثلاث في خضوعها للاستعمار إلا أنه يختلف في نوعية الاستعمار وممارساته التي خلفت إرثا كبيرا أثر في صيرورة تطور تلك الدول لاحقا، في الحالة المصرية لم يكن تأثيره بالغا وذلك لقوة القاعدة الشعبية الثقافية ووجود مؤسسات دينية بحجم الأزهر الشريف ، ولكن اختلفت قليلا مع النموذجين التاليين تونس كان التأثير عبر السيطرة على النخب التي فعلت ما لم يستطع الاستعمار حد ذاته فعله بتصدي القاعدة الشعبية له ضد اجتثاث ثوابت الهوية الإسلامية لكن في عهد بورقيبة خصوصا قام بسن قوانين تعسفية ضد المكون الإسلامي في الهوية التونسية ، كرفض الحجاب وفرض قيود على كل الممارسات الدينية كما ظهر سابقا في الدراسة ،أما في النموذج الليبي فقد عمد إلى تقسيم البلاد على أساس عرقي قبلي ليتوه فيه السكان.

3- **تعرض الحركة الإسلامية للاضطهاد:** تشرك النماذج الثلاثة في تعرض الحركة الإسلامية الاضطهاد والتعنيف ، وكذا حظر أنشطتها في أكثر من فترة وتذبذبها بين النشاط والحظر ، أنقذها تجذرها في المجتمعات وقوة إيديولوجيا وتعرضها للاعتقال خصوصا في صفوف قياداتها.

4 وجهات النخب السياسة الإسلامية في المهجر:

اختلفت وجهات النخب السياسية الإسلامية المهاجرة ، هربا من الاضطهاد والعنف والاعتقالات السياسية ، ففي حين توجه إسلاميو الحركة الإسلامية في مصر إلى الخليج أين اختلطوا بالفكر الوهابي الذي كان عاملا في ازدياد تشددهم قليلا، نجد الحركة الإسلامية في ليبيا لاذت إلى السودان، بينما كانت وجهة رموز الحركة الإسلامية التونسية إلى أوربا ، أين شهدوا نموذجا من التعايش بين مختلف التوجهات السياسية رغم اختلاف مرجعياتها إلا أنها تلتقي في ثقافة المشاركة والتعددية والاعتراف بالآخر، والتعايش ، وهو ما أثر في سياساتها وبرامجها لاحقا وتقبل الآخر والمشي في سياسات مشاركتيه تنويرية وفاقية .

5- النظام السياسي: لطالما كانت لأنظمة السياسية في العالم العربي تسلطية لا تترك فيها مساحة كبيرة للمناورات السياسية ، تتميز بالانسداد وانغلاق أبواب الحوار مع النخب السياسية.

6- **مؤسسة القضاء** : من أهم مؤشرات الديمقراطية هو استقلال المؤسسة القضائية وتميزها كسلطة مستقلة ، وهو ما يغيب كثيرا في الدول العربية، حيث نجد في أغلب الحالات القضاء تابعا للسلطة العسكرية أو على الأقل متحالفا معها، ففي الحالة المصرية والتي مثلت قمة نجاح تجربة الحركة الإسلامية بوصولها إلى رأس السلطة ، نجد أن القضاء ساعد في الإقصاء التاريخي، ويمكن لمس ذلك في قرار المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب المنتخب ذو الأغلبية الإخوانية لكي لا يكون ورقة رابحة في يد الحركة الإسلامية، مما يؤكد عدم حيادية وعدل المؤسسة القضائية.

7- تخوف ثنائي من طرف السلطة المستبدة وباقي أطراف المعارضة من الحركة الإسلامية:

قد يكون خوف النظام التسلطي وكذا باقي أطراف المعارض مبررا من تيار الإسلام السياسي بوصفه منافسا قويا قادرا على اكتساح الساحة السياسية بكل جدارة استنادا إلى ما يلي:

I- الأسباب الثانوية :

1- انسجام الخطاب الإسلام السياسي مع البيئة الاجتماعية .

2- مناهضتها للاستبداد الداخلي والاحتلال الخارجي.

3- الاتكاء على أرضية الدين والعمل التطوعي الإنساني.

4- استبداد الأنظمة العربية وتسلطها:

أ- تفاقم الأوضاع المجتمعية.

ب- تفشي الفساد.

ج- قمع الأنظمة للإسلاميين.

5- الحملة الدعائية المضادة ، تكاتف السلطة مع المعارضة لإقصاء الإسلاميين .

6- التركيبية السياسية للمناطق الانتخابية.

7- الخبرة السياسية والوفرة المالية.

II- الأسباب الجوهرية:

1- القدرة التنظيمية مقابل تشظي الساحة السياسية

2- الميل نحو البراغماتية الأساسية الإسلامية : تغليب المصلحة على المبادئ .

3- تبني مبادئ وقيم الديمقراطية.

8- المؤسسة العسكرية: وتعتبر المؤسسة العسكرية هي الورقة الفاصلة التي أثرت في نمط تكيف الحركة الإسلامية مع العملية السياسية حيث اختلفت مواقفها في النماذج الثلاثة بشكل أثر بشكل جذري في مسار الأحداث في الحالة المصرية اتخذ الجيش في البداية موقف الحياد، وهو الموقف الذي سرعان ما تغير لاحقا لصالح دعم ثورة الشباب ، والوقوف معها[1] حيث غير مسار الثورة في بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قم 01 الذي جاء 10 فيفري والذي تضمن تأييد مطالب الشعب المشروعة واتخاذه من إجراءات للحفاظ على الوطن ومكتسباته وطموحات شعب مصر، مقررا الاستمرار في حالة انعقاد متواصل وبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات تجاه حماية هذه الثورة [2].

[1]- محمد سمير الجبور، **مرجع سابق**، ص 106.

[2]- **نفس المرجع**، ص106.

تعتبر المؤسسة العسكرية عادة داعمة للأنظمة السلطوية في السلطة وذلك لارتباط قياداتها بصلات وثيقة بالمؤسسة العسكرية ، لكن هناك بعض الخصوصية في الحالة المصرية ، حيث أن جميع الرؤساء الذين حكموا مصر منذ ثورة 1952 قدموا جميعا من لمؤسسة العسكرية ، لكن الجيش حاول التزام الحياد السياسي، الذي خلفه انسحاب الشرطة ، أن الجيش وضع مسافة بينه وبين القيادة السياسة وحرض على أن يتدخل في لحظة احتدام الأزمة لإقناع الرئيس بالتنحي لوقف تدهور الأوضاع وبشكل عام ،كان موقفه متوازنا طيلة الوقت ، وإن مال في بعض الأحيان تجاه الشارع ومطالبه[1].

الوضع كان مختلفا بوجود رئيس مدني منتخب على غير عادة الدولة المصرية، فكانت بداية الصدامات بين الرئيس مرسي والجيش بالحركة الواسعة على مستوى قيادات الجيش أهمها الإطاحة المشير الطنطاوي وترقية السيسي إلى وزير الدفاع.

وقد حاول الإخوان اختراق الجيش ولكن بدون جدوى، بعد ذلك كانت هناك مبادرة لم تر النور مفادها جمع الجهات السيادية وتحديدا المخابرات العامة والمخابرات الحربية والأمن الوطني والرقابة الإدارية في جهاز واحد، يكون تابعا للرئاسة تحت إدارة محمد البلتاجي ونيابة أسامة ياسين[2].

واستمرت الصدامات حين منع مرسي الجيش المصري من اعتقال خاطفي الجنود المصريين في سيناء ، وأوقف حملة للجيش ضد الجهاديين، وأبدت مرونة في ملف منطقتي حلايب وشلاتين المتنازع عليهما مع السودان .

وقد حاول مرسي استمالة قيادات في الجيش والحرس الجمهوري تمهيدا لإقالة السيسي، وهي الخطوة التي كانت قاتلة ، حيث أصر بعدها السيسي على عزل مرسي وعرضه على القضاء وصدر في حقه حكم الإقدام مع الكثير من قيادات الإخوان[3].

---

[1]– محمد سمير الجبور، **مرجع سابق** ، ص 115.

[2]– عبد الرحيم علي، **الصقر تامر الشهاوي يكشف خطة" الإخوان" لإختراق الجيش بعد وصول " مرسي** ، البوابة على الرابط

www.albawabh news. Com / 1177675.

[3]– الحرة ، **خفايا عزل الرئيس المصري ... ،مرجع سابق**، ص 01.

أما في الحالة الليبية لم يكن الجيش بهذه الصلابة بمجرد احتدام الصراع بين الكتائب والدخول فيما يشبه الحرب الأهلية تم حل الجيش الليبي ، وهو ما زاد من تأزم الوضع ، حيث انتشر السلام عشوائيا بين مؤيدي القذافي والمعارضة بكل أطيافها [1].

في النموذج التونسي دعم غياب الجيش عن بداية أحداث الثورة فكرة حياده في الصراع الدائرين النظام والمجتمع الثائر، غير أن الوقائع تثبت العكس ، فمنذ لحظة خروج العسكر إلى الشارع التونسي وإعلان حظر التجول عشية 14 جانفي 2011 على كامل تواب الجمهورية، تمردت القيادة العليا للجيش التونسي على أوامر قمع الثورة، الصادر عن أركان النظام المخلوع ، والتي كانت أولى علامات انحياز الجيش للثوار ونصرتهم للحركة الشعبية وتأييد الإطاحة بالسلطة الحاكمة لقد كانت سلوكيات الجيش يقظة وفعالة حيث عمل على:

1- السماح للثوار وتشجيعهم على التخلص من نظام أساء للمدنيين والعسكريين على سواء.

2- حماية المؤسسات السيادية للدولة، مثل الوزارات والسفارات الأجنبية والبنوك[2].

المطلب الرابع: دور العوامل الخارجية في التأثير على تجربة الإسلاميين :

لقد تأثر نمط تكيف الحركة الإسلامية بعدة عوامل خارجية عملت على توجيهه بشكل معين ، خدمة لمصالح معينة ولتحقيق أهداف تشكل أجندتها السياسية.

يمكن تقسيم هذه العوامل على مستويين:

I. **على المستوى الإقليمي**: كثيرا ما واجه الإسلام السياسي تخوفا من الأنظمة العربية التي يطبعها اللون التسلطي، وهو ما كشفت عليه تجارب عديدة من التاريخ السياسي للدول رغم تجذر الإسلام السياسي في الأوساط الشعبية، وقد تبرر الأنظمة ذات الجوار الإقليم للنماذج المدروسة خوفها من الإسلام السيسي بعدة مبررات أهمها:

أ- التخوف من صول الإسلام السياسي للسلطة

---

[1]- الموسوعة الحرة ويكيبيديا على الرابط

القوات – المسلحة- الليبية /Ar. Wikipedia.org/ wiki

[2]- صالح المازقي، **موقف الجيش التونسي من الثورة** ، بوابتي ، على الرابط:

www.myportail.com/ actualitéa- news- web- 2-0. Php.

ينبع خوف الأنظمة من الإسلام السياسي من رغبته في الاستئثار بالسلطة وأن التيارات الإسلامية شكلت بديلا للشعوب المضطهدة تحت تلك الأنظمة التسلطية .

ب- هاجس الانتقام للحقبة التسلطية: وهنا تثار نقطة إمكانية لجوء الإسلاميين في حال وصولهم للسلطة للانتقام الأنظمة التي اضطهدتهم ، وإخضاعهم للمساءلة القانونية والسياسية:

ج - الاستئثار بالسلطة: غالبا ما تحدث معارضي الإسلاميين عن خوفهم من نية الإسلاميين في الاستحواذ التام على السلطة وعدم اعترافهم بالمشاركة والتعددية والتداول على السلطة، انطلاقا من أهلية التيار الإسلامي لقيادة الأمة .

د- التخوف من انتقال العدوى التحررية: تصر دول الجوار التي تطبع أغلبها بالتسلط من تصدير نموذج نجاح التيار الإسلامي لدولها.

هـ- التخوف من الخطر الشيعي: وهو تخوف الدول السنية خصوصا مثل السعودية من تالف السلطة الإسلامية الجديدة مع إيران .

و- التهديد الذي يمثله حكم الإخوان في إثارة مسألة الشرعية السياسية في بلدان الخليج[1].

س- الصراع الإقليمي الجاري بين المحور القطري والمحور السعودي – الإماراتي حول جماعة الإخوان المسلمين والإسلاميون عموما، فالسعودية والإمارات تدعمان بعض الحركات الإسلامية ، بينما تدعم قطر العديد من الكتائب الإسلامية المناهضة في مواجهتها[2].

ح- الوزن النسبي للدولة على مستوى النظام الدولي : استدعت الحالة والمصرية اهتماما دوليا باعتبار أهميتها الإستراتيجية ، مصر كدولة محورية في المنطقة تتمتع بموقع استراتيجي ، وليبيا كممول للطاقة للعجلة الاقتصادية الغربية، بينما لم يهتم اللاعبون الدوليون بتونس إلا اهتماما معياريا لا يعدو الثاءات والشكر.

---

[1]- عبد الله باعبود، **قراءة في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة في مصر**، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط:

Studies. Aljazeera. Net/ reports/ 2013 / 09 / 2013 95113744690201. HTM.

[2]- محمد بيومي ، **مرجع سابق**، ص 03.

على المستوى الدولي:

غالبا ما كان الغرب يطرح نفسه على أساس أنه راعي الديمقراطية والحريات في العالم، وبغض النظر على مدى صحة ذلك فقد كانت موافق الغرب متباينة من مآلات تجارب الإسلام السياسي في مختلف دول الربيع العربية ، وقد كان للعوامل الخارجية متمثلة في التحرك الدولي دور كبير في أنماط تكيف الحركة الإسلامية في الدول الثلاث المعنية بالدراسة ، ويمكن أن يتطرق إلى مختلف الأطراف الدولية:

أ- الولايات المتحدة الأمريكية : ساندت الولايات المتحدة الأمريكية الثورات الشعبية منذ بدايتها رغم ارتباطها الشديد بالأنظمة الاستبدادية لتلك الدول خصوصا في النموذج المصري، لكنه وكما يبدو في بداية تحركات الإدارة الأمريكية فقد ساندت وصول حركات الإسلام إلى السلطة تحت غطاء مساندتها للمبادئ السامية للديمقراطية من احترام حريات الشعوب واختياراتها، وقد يكون تحته بعض من التأمل في الحصول على ولاء الأنظمة الجديدة.

لكن وبعد الإطاحة بالرئيس المنتخب مثلا، لم يكن هناك رفض لتوقيف المسار الديمقراطي ، فلم تتحدى ردود الفعل ، نداءات لاستعادة الهدوء والحث على العودة إلى مدنية الدولة بعد فترة انتقالية، لقد كان هذا الموقف الباهت رد فعل على الخط الذي اختاره الإسلاميون بعد اعتلائهم منصة الحكم، وحدوث أول صدام مع لمصالح الأمريكية بفتح معبر رفح وإثارة مخاوف إسرائيل الحليف الإستراتيجي لأمريكا في المنطقة من جهة ، ومن جهة أخرى بوادر تقارب بين النظام الإسلامي مع العدو التقليدي في المنطقة وهو إيران بعد تبادل الزيارات وظهور ملامح تقارب بين الدولتين، بحسب صحيفة وول استرتيت جورنال" الأمريكية أن تسارع الخطى لإذابه جليد العلاقات الفاترة منذ عقود بين مصر وإيران ، أثار الرعب في نفوس قوى غربية وعربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والمملكة العربية السعودية ، لأنه يمكن أن يقلب التوازن الهش في الشرق الأوسط .

بينما اتجاه النموذج الليبي اختلف رد فعل الولايات المتحدة ، حيث قالت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" إن إقامة منطقة حضر للطيران بليبيا استتبعها ضربات

جوية ، وبالفعل 19 مارس 2011 وبقرار 1973 تمت الضربة بمشاركة أمريكية ، بريطانية، فرنسية في الهجوم .[1]

أما ردود الأفعال الأمريكية على نجاح التجربة الإسلامية في تونس فقد كانت هادئة ، حيث أثنت الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة على التجربة الديمقراطية التونسية ووصفتها بالرائدة واعتبرتها نموذج يمكن الاحتذاء به. تونس ليست بالأهمية الإستراتيجية لدولة نقطي كليبيا وللدول ذات بعد إستراتيجية ومحوري كمصر.

ب- **الاتحاد الأوروبي**: لم يعرف على الاتحاد الأوروبي حبه للتدخل في تشكيل السياسة العالمية مثل الولايات المتحدة، ولكنه يحاول أن يبدي موافقة الاعتدالية وكذا يحث على تطبيق الديمقراطية كنظام أمثل لخدمة الشعوب أينما كانت لكن الواقع يقول أن الدول الأوروبية لطالما تعاملت بازدواجية معايير إذ تدعم الإسلام السياسي الذي يخدم مصالحها (كالمجاهدين ضد الوفيات ..)أو عندما تلتقي مصالحة الغرب مثل السعودية مثلا، لكنها تنبذه عندما يهدد مصالحها أو مصالح دولها الصديقة [2].

لم يكن الموقف الأوروبي حاسما اتجاه الأوضاع السياسية بعد الثورات العربية ففي حين كان موقف الاتحاد دائما لقضية الديمقراطية في البداية وحق الشعوب في الحرية والعدالة ، إلا أن معالم طريق التعامل تراوحت بين عدة متغيرات فبعد مباركة المسار الانتخابي الذي طبع الفترة الانتقالية في مصر، استدعى موقف عزل مرسي تحركا، أوروبيا لم تظهر أغراضه النهائية تمثل في زيارة مسؤولة ملف الخارجية الأوروبية "كاترين إيشتون" لمعاينة الأوضاع بعد عزل مرسي، في أول زيارة من نوعها المسؤول أجنبي غير عربي لمصر بعد زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي، والتقت خلالها الرئيس المؤقت عدلي منصور والفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع ولفيف من رموز السياسة المصرية لمناقشة تطورات الوضع في البلاد.

---

[1]- الموسوعى الحرة وكيبيديا، التدخل العسكري في ليبيا، على الرابط

التدخل – العسكري– في – ليبيا /Ar. Wikipedea.org/ wiki

[2]- كينيث روث، **حان وقت التخلي عن الطغاة والتمسك بحقوق الإنسان: رد الفعل الدولي على الربيع العربي**، world report 2011 على الرابط:

www.hrw.org/node/ 104649.

وأفاد المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين جهاد حداد أن قياديين من جماعة الإخوان سيلتقيان بـ" أشتون" لتوضيح موقف جماعة الإخوان بشأن الشرعية والديمقراطية على أمل مساندة الاتحاد الأوروبي للمسار الديمقراطي واحترام خيارات الشعب المصري[1].

لكن المفوضة " أشون" امتنعت عن لقاء ممثلين عن الإخوان مما يؤثر على تغيير خط يسر الاتحاد الأوروبي من مساندة المسار الانتخابي إلى تعزيز نية أوروبا في دعم السلطة الجديدة في تعريف جديد لما يحدث بـ" مواجهة الإرهاب"[2].

وفيما يتعلق بتونس فكانت ردود فعل الاتحاد الأوروبي مساندة للروح الديمقراطية للعملية الانتخابية، والثناء على إنجاح عملة الانتقال الديمقراطي، باعتبار تونس لا تعتبر دولة محورية أو إستراتيجية فلم تحظى بنفس الاهتمام مثل مصر أو ليبيا.

بخصوص الوضع الليبي كان الموقف الأوروبي أكثر حدة واهتماما بالوضع الليبي حيث، شجعت الخارجية الأوربية اللجوء إلى حل عسكري للأزمة الليبية وبالفعل شاركت في التدخل العسكري عبر غطاء القرار أممي بقوة من دولتين أوربيتين هما بريطانيا وفرنسا وبمشاركة أمريكية، مما ساعد في انزلاق الدولة إلى أزمة أمنية كبيرة وجد فيها التيار الإسلامي نفسه مرغما على اللجوء إلى التسلح وبالفعل نشأت عدة قوى تابعة للحركة الإسلامية أهمها قوات فجر ليبيا في غرب ليبيا والتي استطاعت تكوين حكومة وبرلمان موازيين للحكومة والبرلمان المتواجد في شرق البلاد والذي يتمتع بالاعتراف الدولي[3].

ج- الدور الإيراني والتركي:

رحب كل من إيران وتركيا بوصول التيار الإسلامي للحكم في دول الربيع العربي، لكن الانتكاسة التي عرفها النموذج المصري أدى إلى مواقف معينة ، فقد تمحورت التصريحات

---

[1]- الشرق الأوسط، **مسؤولة ملف الخارجية الأوروبية تزور مصر اليوم لمعينة الأوضاع بعد عزل مرسي**، على الرابط

المفوضية الأوروبية- العليا- تزور مصر- 130717 /middle – east/ أخبار/ar/ www.i24new.tv/ اليوم-لمعاينة-الأوضاع- بعد-عزل-مرسي

[2]- صحيفة الراكوبة، **انقلاب الموقف الأوربي يعمق عزلة " الإخوان" دوليا**، على الرابط

www.alrakoba.net/news- ation- show- id- 144402: HTM.

[3]- **نفس المرجع**، ص 01.

الرسمية لكل من الرئيس التركي عبد غول ورئيس الوزراء، رجب طيب أردوغان ووزير خارجيتهم، تجاه أحداث 30 جوان وتوابعها حول عدة نقاط من أبرزها: تأكيد أن عملية عزل مرسي عن السلطة هي انقلاب عسكري على الديمقراطية ، وهو أمر مرفوض ، ولا يعبر عن الإرادة الشعبية المصرية ، حيث أن الرئيس المنتخب لا يتم إبعاده إلا من خلال صناديق الانتخاب ، وبذلك تبنى النظام التركي موقف جماعة الإخوان المسلمين ، وبعض القوى والأحزاب الإسلامية المتعاطفة معها، وطالب المسؤولون الأتراك بضرورة العودة إلى الديمقراطية وقد حاولت تركيا التصعيد من حملتها ضد السلطات المصرية ، وقد تمكنت من الدعوة إلى عقد جلسة مجلس الأمن الدولي لمناقشة الوضع المصري، لكنها لم تسفر عن نتائج عملية وقد كان رد الفعل المصري هو الاستياء الذي وصل حد استدعاء السفير المصري من أنقره [1]

على الجانب الإيراني كانت هناك بوادر انفراج نسبي للعلاقات بعد قطيعة دامت 30 عاما مع وصول مرسي للحكم بتبادل للزيارات بين رئيسي البلدين ، وقد راهنت إيران على الرئيس مرسي باعتباره حليفا ضد إسرائيل ، لكن الموقف اختلف بعد ذلك على خلفية الأحداث السورية وموقف مرسي ضد لنظام السوري بجانب المعارضة ، ومع ذلك فقد أدانت إيران قرار عزل الرئيس المنتخب مرسي[2].

على مستوى الليبي وفي حوار مع المبعوث الخاص لرئيس الجمهورية والحكومة التركيبين إلى ليبيا ، أمر الله أيشلر ، أكد أن بلاده ليس بإمكانها التعاون مع بلدان تشهد وجود مساع لتأزيم مرحلة ما بعد الربيع العربي[3].

لكن على العموم تتهم الكثير من المحللين السياسيين أن الصراع في ليبيا يغذى من أطراف خارجية.

---

[1]– حسنيين توفيق إبراهيم، **الرهانات المتباينة: قراءة ي الموقفين التركي والإيراني تجاه 30 يونيو**، السياسة الدولية ، على الرابط

www.siyassa.org.eg/ newsa/ 3301. Aspx.

[2]– **نفس المرجع** ، نفس الصفحة.

[3]– أخبار تركيا، مبعوث أردوغان في ليبيا: أي تدخل عسكري خارجي سيؤدي إلى تعميق الأزمة، على الرابط akhbaetukia.com/ ?p=49918.

الخاتمة:

رغم اختلاف نمط تكيف الحركة الإسلامية في كل من النماذج الثلاث إلا أن ذلك لم يكن يرجع إلى اختلاف في المرجعية الإيديولوجية، ولكن هناك عوامل متكافئة داخلية وخارجية ساهمت في اختلاف طريقة التفاعل مع العملية السياسية، فقد ساهم العامل الداخلي المتمثل في التركيبية المجتمعية المميزة على اختلاف فيستفاد المجتمعات الثلاث ، وكذا الثقافة السائدة والمتحكمة في سلوكياتها كما أن وجهة الهروب لنخبة الحركة كان لها تأثير كبير في صقل المعارف والاستراتيجيات والبرامج المتبناة ففي حين احتك الفارون من مصر بالفكر الوهابي في الخليج عايش التونسيون الفتاح الغرب وثقافة قبول الآخر انسجام العملية التشاركية ، كما كانت هناك عوامل خارجية ساهمت في تباين نمط التكيف من نموذج لآخر تراوحت ما بين الدور الدولي والدور الإقليمي المؤثر على مسارات واتجاهات التغيير، كما لعبت أوزان الدول إستراتيجيا دورا في إعطاء لأهمية والأولية لكل دول على حدى ففي حين تركت تونس لخوض تجربتها الديمقراطية بكل حرية تدخل المجتمع الدولي في ليبيا، كونها تشكل رهانا طاويا، اقتصاديا، وإرثا تاريخيا من التمرد، وفي الحالة المصرية، سجلت عدة تدخلات في مسار التكيف من تركه في البداية في طريق الانتقال الديمقراطي العادي إلى السماح بتدخل الجيش في عزل الرئيس المنتخب.

خاتمة

الخاتمة:

قدمت الحركة الإسلامية نموذجا راقيا للتقدم الفكري حيث تعتبر من أقدم الحركات السياسية، وأكثرها انتشارا وأحسنها قدرة على التنظيم، باعتمادها على أطر مرجعية ثابتة تنم عن مدرسة فكرية راقية، بدأت مع مفكرين فلسفيين من وزن جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وحسن البنا و أبو الأعلى المودودي، وانتقلت بخطى ثابتة من مجال الدعوة والتربية والتنشئة والتعليم، إلى الميدان السياسي والذي خاضته بكل حنكة واحترافية، بتقديمها لمشروع متكامل متجانس، وتنظيمها بشكل ملفت.

رغم بداية الحركة الإسلامية كحركة دعوية تحمل رسالة تربوية دينية تثقيفية فكرية، إلا أنها فكرت في حتمية التوجه إلى العمل السياسي، وكانت بداية ذلك في نهاية العشرينيات مع الشيخ حسن البنا الذي أسس جماعة الإخوان المسلمين 1928 بالإسماعيلية بمصر وأعطى النواة لبداية عمل جديد بمرجعية إسلامية.

كانت الجماعة في مصر النواة الحقيقية لفكر جديد انتشر بعد ذلك إلى أكثر من دولة ولاقى انتشاره ذلك بالنظر إلى صدقية مشروعه، و رقي فكره.

واجهت الحركة الإسلامية ضغوطات كثيرة مع بداية ظهورها كقوة اجتماعية ثم سياسية وبداية انتشار الخوف منها بداية في عهد الاستعمار الذي خضعت له معظم البلاد العربية، ووصولا بعد ذلك إلى الأنظمة الإستبدادية التسلطية التي خلفت الاستعمار، فعانت الحركة طيلة مشوراها من الاضطهاد والتعنيف والإقصاء والحضر خوفا من تصنيفها كبديل للأنظمة الاستبدادية، وتخوفا من لجوء الشعوب إليها في مغبة البحث عن الحرية والعدالة والكرامة بين صفوفها.

وبحدوث الثورات العربية رجع التفكير في الحركة الإسلامية كبديل للأنظمة التسلطية، وشعاع أمل الشعوب الثائرة الآملة في تحسين أوضاعها وظروفها والخروج من أزمتها الخانقة، فراهنت عليها خصوصا مع ما تملكه الحركة الإسلامية من إرث تاريخي وحضاري، وما هو معروف عليها من نضال ضد الاستبداد وكذا تقديم نفسها كمنقذ للشعوب من النظام التسلطي الإقصائي التهميشي.

وبالفعل استطاع تيار الإسلام السياسي المعتدل اكتساح نتائج الانتخابات ، ونجح في النموذجين المصري والتونسي بشكل كبير، والليبي بشكل أقل على خصوصية الوضع الليبي:

الملفت للانتباه أن نمط تكيف الحركة الإسلامية وتعاملها مع اللعبة السياسية لاحقا ، لم يكن موحدا رغم وحدتها المرجعية المتمثلة في الاعتماد على مبادئ الشريعة الإسلامية ، وهنا يظهر دخول عوامل أخرى في العملية التفاعلية، وتأثيرها الكبير في شكل التكيف ونمطه.

صنفت العوامل الأخرى التي أثرت في عملية التكيف إلى جزئين: عوامل داخلية وعوامل خارجية، حيث تمثلت العوامل الداخلية في التركيبة المجتمعية وفسيفساء المجتمع في كل نموذج على خصوصيته ، فلعبت الطبيعة القبلية للمجتمع الليبي دورا في تحول الولاء من القومية الوطنية إلى الولاء إلى القبيلة وتشكلت ميليشيات ذو تصنيفات قبلية، بينما لوحظت خصوصية المجتمع التونسي بانقسام عائلاته ما بين عائلات محافظة وعائلات علمانية تأثرت بالفكر البورقيبي، في الحالة المصرية نجد تنوعا كثيرا لمكونات المجتمع المصري، وعلى مستوى الثقافة المجتمعية نجد اختلافات ما بين الشعبين المصري والتونسي المثقفين عموما لاهتمام الدولة بالعلم وبين ثقافة المجتمع الليبي التي تعد متواضعة نوعا ما بسبب سياسة التجهيل المتبعة من طرف النظام التسلطي خوفا من بروز نخب مثقفة تستطيع تشكيل خطر بالسعي إلى السلطة ، كما أنه كان لوجهة النخب المثقفة الإسلامية الفارة من الاضطهاد والاعتقال ، تأثير على فكر الحركة، ففي حين توجه إخوان مصر إلى الخليج معقل الفكر الوهابي المتشدد عموما، نجد إخوان تونس توجهوا إلى أوروبا أين عاشوا نموذجا

من الانفتاح والتعايش بين مختلف الأطياف السياسية رغم اختلاف مرجعياتها الإيديولوجية كاليسار واليمين ، وكيفية استيعاب الجميع في اللعبة السياسية ،وسواد ثقافة المشاركة وقبول الآخر، وهو ما أثر بصقل البرامج و الإستراتيجيات دون المساس بالمرجعيات.

ولقد لعبت المؤسسة العسكرية دورا محوريا في عملية التكيف السياسي ، حيث اختلف النمط اعتمادا على سلوك المؤسسة العسكرية، حيث نلاحظ نفوذ المؤسسة العسكرية و سيطرتها على مجريات الساحة السياسية على اختلاف سلوكها و مواقفها بدعم الشعوب أو الأخذ بزمام الأمور و تحريك دفة السلطة بالاتجاه المطلوب او المفوضة مع اطراف خارجية انطلاقا من توصيفها كحامي للحدود الوطنية و لوجود الدولة .

أما على مستوى العوامل الخارجية فقد تباينت العوامل المؤثرة على نمط التكيف ما بين ما ارتبط بالمستوى الإقليمي وما ارتبط بالمستوى الدولي، بالنظر أيضا إلى وزن الدولة النسبي على مستوى النظام الدولي، ففي حين لم نلاحظ تدخلا كبيرا في الشأن التونسي عدا بعض التهاني والإشادات، فإن الوضع الليبي استدعى تدخلا دوليا عسكريا بقرار أممي 1973 شاركت فيه عدة

أطراف دولية، وتخطى الحاجز السياسي إلى الجانب العسكري، و توظيف المقاربة الأمنية العسكرية،كون ليبيا تشكل رهانا اقتصاديا طاقويا واحتياطيا ضخما يجب الاستفادة من السيطرة على من يتحكم به عليه، على الجانب المصري أيضا تعتبر مصر دولة محورية وإستراتيجية خصوصا بقربها من الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة والمتمثل في إسرائيل، ففي البداية لوحظ ترحيب الولايات المتحدة بنجاح الثورة ومباركة المسار الانتقالي الديمقراطي، الأمر الذي لم يستمر بعد الانتخابات الرئاسية ووصول الإخوان إلى رأس الدولة، وبداية المواجهة ببعض القرارات الجريئة ، كفتح معبر رفح، والتلويح بنصرة الفلسطينين وعودة التقارب المصري الإيراني، بعد تبادل للزيارات بين رئيسي البلدين، تغيرت نبرة الولايات المتحدة وكذا الاتحاد الأوروبي، ولم تسمع استنجادات الإخوان لإنقاذ المسار الديمقراطي في مصر، حتى بلغت ذروة الاضطهاد بالحكم بالإعدام على الرئيس المنتخب المعزول وقيادات الإخوان وحظر نشاطهم وتجميد أموالهم وملاحقتهم وتصنيفهم كجماعة إرهابية.

رغم ما عاناه إخوان مصر إلا أنهم حافظوا على نمط المقاومة السلمية رغم كل التصعيد الذي انتهجته السلطة العسكرية الاستبدادية ضدهم.

في النموذج الليبي يبدو أن الأمر اختلف قليلا فإخوان ليبيا فضلوا اللجوء إلى المقاومة المسلحة مبررين ذلك بشرعية حمل السلاح ضد من يهددهم، ومستندين في ذلك إلى شرعية الجهاد، مقابل فشل الدولة وانتشار الأسلحة وحل الجيش وانتشار الميليشيات والكتائب المتناحرة عبر كل ربوع ليبيا ، خصوصا بعد التدخل العسكري والضربات الجوية.

النموذج التونسي اختار نمطا آخر من التكيف هو الاندماج السياسي، حيث شارك في مسار الانتقال الديمقراطي في البلاد في مختلف مراحله ، شارك في كل الاستحقاقات الانتخابية، حقق النجاح في أول استحقاق وتعثر بعدها لكنه استمر في مشوار الاندماج وشارك في مختلف مؤسسات الدولة ، البرلمان والحكومة.

لكن الفحص الأكاديمي لفرضية سببية اختلاف أنماط التكيف بين الحركة الإسلامية في النماذج الثلاثة اثبت أن الحركة الإسلامية في النماذج الثلاثة تتصف بوحدتها الأيديولوجية و أكد أن الاختلاف المسجل يرجع بالأساس الي جملة متنوعة من الأسباب بين ما هو داخلي و ما هو خارجي، وهو ما يرتبط بتعقيد العملية السياسية في جوهرها و تداخل مكونات ضبطها النهائي.

بعد فحص الفرضيات و الوصول إلى حقيقة الأسباب وراء اختلاف أنماط التكيف في النماذج الثلاثة المدروسة، و بحقيقة ارتباطها بجملة من الأسباب و العوامل تباينت بين داخلية و

خارجية رغم وحدتها الأيديولوجية و مرجعيتها الإسلامية الموحدة، و عبر الدراسة قدم الباحث بعض التوصيات:

1/ تثمين الحركة الإسلامية كفكر راق قدم برنامجا فكريا يتقاطع مع أهم المبادئ التي وصل إليها الفكر الإنساني و حضاراته الأكثر تقدما.

2/ الابتعاد عن سياسة الإقصاء و التهميش المنتهجة ضد الحركة الإسلامية ، والتي عادة ما يكون نتاجها الانسداد و العودة إلى النموذج التسلطي.

3/ دحض الاتهامات التي تربط مفهوم الإرهاب بالإسلام السياسي، و توضيح الفرق بين الاعتدال و التطرف .

4/ نبذ العنف في كل حالاته، ومن كل أطرافه، دون اعتماد ازدواجية المعايير.

5/ الاعتراف بالآخر و نشر الثقافة المشاركتية من اجل تحقيق غاية العملية السياسية و الوصول إلى التفاعل الأمثل .

6/ المراهنة على مبدا المشاركة كسبيل في مشوار بناء نظام ديمقراطي نهضوي يهدف الى تخليص الشعوب من التخلف و الفقر والتهميش و سوء التسيير.

7/ تفعيل المفاهيم الديمقراطية ، كاستقلالية القضاء ، ومبدأ الفصل بين السلطات ، و الحرية و العدالة و التنمية، و احترام حقوق الإنسان بدون تمييز بين الأفراد.

8/ الاعتراف بالحركات الإسلامية كأطراف فاعلة سياسيا قادرة على إحداث التغيير على مستوى العملية السياسية و كقوة سياسية لها وزنها.

9/ استثمار القدرة التنظيمية و التعبوية للحركات الإسلامية، و الاستفادة من جاذبية رسالتها لإحداث التغيير الايجابي الذي تصبو إليه المجتمعات.

قائمة

المصادر والمراجع

1- قائمة المصادر

القرآن الكريم:

سورة القصص ، الآية 77 .

سورة النساء ، الآية 01 .65 . 102. 171 .

سورة البقرة ، الآية 143. 228 .282 .

سورة الحج ،الآية 24 . 41 .

سورة التوبة ، الآية 105 .

سورة فصلت ، الآية 34 .

سورة النحل ، الآية 125 .

2/ قائمة والمراجع:

1- ابراهيم صبري ، **تجديد الخطاب الإسلامي** ، حوليات آداب عين شمس ، المجلد 31 ، افريل –جوان 2003.

2- إبراهيم فتحي عميش، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، برنيف للطباعة والترجمة والنشر، ط1، 2008.

3- إبراهيم النجار، وآخرون ، **دليل الحركات الإسلامية في العالم** ، العدد الأول، مركز الدراسات والإستراتيجية ، القاهرة، ط3 ، 2006 .

4- أميمة مصطفى ، عبود أمين ، **قضية الهوية في مصر في السبعينات ،دراسة في تحليل بعض الخطاب السياسي** ، رسالة ماجستير ،كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، .1993

5- تركي علي الربيع ، **الحركات الإسلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر** ،المركز الثقافي العربي، المغرب ، .2006

6- دنيا أمل إسماعيل، **إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي** ، موقع الحوار المتمدن.

مجلة المسلم الناطقة باسم الجماعة الإسلامية.

7- ريتشارد ميتشيل ، **الاخوان المسلمون** ، ترجمة عبد السلام رضوان ، ط2 مكتبة مدبولي، 1985.

8- جورج فهمي، **التحول الديمقراطي في مصر بين تحدي عسكرة السياسة وتسييس الجيش**، منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)روافد للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، 2011.

9-حسن البنا، **مجموعة الرسائل الامام الشهيد حسن البنا** ، شركة الشهاب ، الجزائر ، بدون سنة طبع.

10-حسن البنا، **فقه الواقع** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، القبة ،الجزائر ، دون سنة نشر.

11- حسن البنا، إعداد مركز الكلمة للدراسات والبحوث ، **فقه الواقع**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، شاعر محمد مسعودي ، القة القديمة، الجزائر.

12- حسن الترابي ، **الحركة الإسلامية في السودان** ، الدار البيضاء ، منشورات الفرقان ، 1991.

13- حسن الهضيبي ، **دعاة لا قضاة** ، دار الصديقية للنشر ، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،حسين داي ، الجزائر ،.1989

14- خالد عبد الرسول، صفاء عصام الدين وضحى الجندي، **" بوادر انقسام بين التيارات الدينية" و" القوى المدينة" بعد مرحلة " نعم"** ، الشروق الجديد، 23/ 03/ 2011.

15- خالد محيي الدين ، **الآن أتكلم** ، ط1 ، الأهرام للطبع و النشر 1992 .

16- دويكات برهان، **الدولة المدينة عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر**، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التخطيط والتنمية لسياسية ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين، 2013.

17- راشد الغنوشي ، **الحركة الإسلامية و مسالة التغيير** ، الجزائر ، دار قرطبة .

18- راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، داتر الشهاب ، الجزائر ، 1991.

19- راغب السرجاني ، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م**، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط2.

20- رفعت السيد احمد ، عمر الشويكي ، **مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 ايلول** ، دمشق، دار الفكر، .2005

21- سيد قطب ، **الإسلام و مشكلات الحضارة** ، ط 10 ، دار الشروق ، مصر ، 1989.

22- السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير ...يوميات من مشهد متواصل**، جداول للنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، .2011

23- شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون**، بيروت، لبنان، ط1، 2007.

24- صلاح الصاوي، **التطرف الديني الرأي الآخر**، الآفاق الدولية للإعلام ، القاهرة، . 1993

25- صلاح نصر ، **مذكرات بعنوان ثورة يوليو بين المسير و المصير** ، مؤسسة الاتحاد للصحافة و النشر ، .1980

26- عبد الرحمان يوسف، **يوميات ثورة الصيار**، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011.

27-عبد العاطي محمد احمد ، **نحو تعريف الحركة الإسلامية**، في كتاب علاء الدين ابو زيد و آخرون، **الحركة الإسلامية في آسيا** ، القاهرة ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، 1996.

28- عبد العظيم رمضان ، **جماعات التكفير في مصر ، الأصول التاريخية و الفكرية** ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، .1995

29- عبد المنعم عبد الرؤوف ، **مذكرات بعنوان : أرغمت فاروق على التنازل على العرش** ، ط1 ، الزهراء للإعلام العربي ، 1988.

30- عثمان عبد عثمان، **السياسة الخارجية للدولة الإسلامية، والإستراتيجية العليا في إدارة الصراع الدولي**، دار ومكتبة الهلال، بيروت ، ط1، 1994.

31- علي بن سعيد، **مستقل الإسلام السياسي في تونس**، مجلة أقلام ، العدد 18،السنة الخامسة، جويلية 2006.

32-علي الدين هلال ، **تطور النظام السياسي في مصر** ، (1803-1923)، دار المنار، القاهرة ، مصر ، .2006

33- علي السيد الوصيفي ، **الإخوان المسلمون بين الابتداع الديني و الإفلاس السياسي**، دار المشارق الإسلامية ، ط1، مصر ،2010.

34- عمراني كربوسة ، **الحركات الإسلامية و اشكالية الإرهاب الدولي** : أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم ف العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، .2013

35- عمرو هاشم ربيع، **ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، مصر ، 2011.

36- عيد سامح، **الحركات الإسلامية في العالم**، مكتبة الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية، الإسكندرية ، مصر ، 2012 .

37- قطاف تمام أسماء، **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية " حركة النهضة التونسية نموذجا**، " ، مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسة تخصص دراسات مغاربية ، السنة الجامعة 2012 – 2013 .

38- كامل عبد الفتاح بحيري ، **التطور الفكري لدى جماعات العنف الدينية في مصر الإسلامية و المسيحية** ، بلنسيا للنشر و التوزيع ، مصر ، ط1 ، 2008.

39- كمال إيهاب، **صناعة الطغاة ...ثورية البدايات والنهايات المؤلمة**، ط4، دار الكرنك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012.

40- لويد، سي، جاردنر، **مصر كما تريدها أمريكا : من صعود ناصر إلى سقوط مبارك**، ترجمة فاطمة نصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب مكتبة الأسرة القاهرة ، 2013 .

41- مايلز كوبلاند ، **لعبة الأمم** ، تعريب مروان خير ، ط1 ، مكتبة الزيتونة ، بيروت ، لبنان ، .1940

42- مجدي كامل، **الفوضى البناءة، الدمار الخلاق.. والثورات الملونة، والشرق الأوسط الجديد الذي تريده أمريكا**، دار الكتاب العربي، القاهرة، مكص، 2014.

43- محجوب الزويري ، **الإسلام السياسي و مخاض الثورات العربية** ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، 2011.

44- مجموعة مؤلفين، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي الإمارات . ط .1

45- مجموعة مؤلفين ، تحرير و تنسيق: نيفين مسعد ، **كيف يصنع القرار في الانظمة العربية ، دراسة حالة : الاردن – الجزائر – السعودية – السودان – سوريا – العراق– الكويت– لنان– مصر– المغرب– اليمن**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيت النهضة ، بيروت ، لبنان ، 2010.

46- مجموعة مؤلفين، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي" اتجاهات وتجارب"** ، المركز العربية للأبحاث ودراسات السياسات ، الدوحة، قطر، 2013.

47- مجموعة باحثين ، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين I الإسلام السياسي في تونس** ، مركز السيار للدراسات والبحوث، دبي، 2011.

48- مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس : الأسباب والسياقات والتحديات**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت ، لبنان، 2012.

49- محمد الراجي ، **الصورة الذهنية لجماعة الإخوان المسلمين في الصحافة الإلكترونية المصرية** ، مركز الجزيرة للدراسات ، دراسة اعلامية .

50- محمد سمير جبور ، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية** ، جامعة الأزهر، غزة ، رسالة ماجستير مارس .2014

51- محمد الطويل . **لعبة الامم و عبد الناصر** ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة . 1986

52- محمد عبد الغفور ، **تأثير ثورات الربيع على ظاهرة الإسلام السياسي و عمليات الإصلاح في الوطن العربي**، دراسة لاستكمال مقررات نيل الماجستير بالأكاديمية العربية ، المفتوحة في الدنمارك ، كلية القانون والعلوم السياسية 2013 .

53- محمد فؤاد شكري، **ميلاد دولة ليبيا الحديثة، وثائق تحريرها واستقلالها** ، دار الحكم، القاهرة، 2001 .

54- محمد المفتي ، **السعدواي والمؤتمر بين التمجيد والنسيان** ، دار المنار، ليبيا، 1997.

55- محمود سلطان ، **الإخوان المسلمون و الجماعة الوطنية في مصر ، (2003-2007)** ، العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، مصر ، .2009

56- محمود الناكوع، **الحركات الإسلامية الحديثة في ليبيا، منطلقاتها قياداتها تجاربها مآلاتها**، دار الحكمة ، لندن.

57- مجيد خدوري، **ليبيا الحديثة**، دار الحكمة، القاهرة، 2002.

58- محمد حامد أبو النصر ، **حقيقة الخلاف بين الإخوان و عبد الناصر** ، ط2 ، دار التوزيع و النشر الإسلامية، 1988.

59- منذر خدام، **أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة** ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، سوريا، .2004

60- مهدي مبروك ومجمعة مؤلفين: **ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعي والثقافية للثورة التونسية** ، في كتاب، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط1، فيفري 2012.

61- نجلاء محمود مصيلحي ، **الخطاب الإسلامي و التنمية في المجتمع المصري** ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، 2009 .

62- نعم الباز ، **ثائر تحت العمامة** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1988 .

63- نيثان ج براون، عمر حمزاوي وما رينا اوتاواي ، أوراق كارنيجي ، سلسلة الشرق الأوسط ، **الحركات الإسلامية و العملية الديمقراطية في العالم العربي استكشافات المناطق الرمادية** ، اصدار اشتراك المؤسسة كارنيجي للسلام الدوليHerbert puauatiStiftung. رقم 67 مارس .2006

64- الهاشمي الحامدي، **أشواق الحرية الإسلامية ، قصة الحركة الإسلامية**، دار المنار، القاهرة.

65-هشام جعفر ، **الحركة الإسلامية وما بعد السياسية** ، مجلة المجتمع، الكويت، مارس 1999 .

66- وليد حسني زهرة ، **إني أكرهك ... خطاب الكراهية و الطائفية في اعلام الربيع العربي** ، مركز و حرية الصحفيين ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ط 1 ، .2014

67- يوسف القرضاوي ، **الصحوة الإسلامية ،أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة** ، القاهرة ، دار الكتاب ، 1990.

3/ المراجع بالأجنبية:

1-Baker, **Egypt's uncertain revolution under Naser and Sadat**, Combridge mass Harvard University press 1978 (p,p) (96,101) .

2-Botros Ghali , **The foreign policy of Egypt** ; in Joseph E Black and Keneth W . Thompson , **Foreign Policy in a world of change** (New York Harper and Row 1963) .

3- Gilles Kepel . "**Islamism reconsidred** "Harvard international review vol 22.NO.2 "Summer 2000 .

4- Michel camau et vincent !geisser . **le syndrome autoritaire politique en tunisie de bourguilea a ben ali** (paris : presse de sciences politique : 2003)

5- Nikki Keddie . **An islamic response to imperialism : Political and Religious . writings of Sayyid Jamal Ad-Din Al-Afghani** (Berkely: University of California . press . 1968.

6- Tamara cofman wittes . **Islamist parties :three kinds of movement** ,journal of democracy . vol 91 . N :03 ,2008.

7-Yahya saowski .**political islam .Asking the Wrong questions** ? Annual Review of political science Vol . 9 :215 . 240 june 2006.

4/ القوانين:

القانون رقم 40 لسنة 1977 لنظام الأحزاب السياسية ، الجريدة الرسمية العدد 27 ، سنة 1977 .

5/ مواقع الانترنت:

- http:// www. Youtube. S5pk// ?NJ

شاهد على العصر – **حوار مع الشيخ عبد الفتاح مورو**، ج3 على اليوتيوب .

– أحمد جمال ، **تحليل الخطاب السياسي لمرشحي الرئاسة** ، مصرس آخر ساعة مقالة على الرابط :

Http://www.masress.com/akhersaa/6026 .

– الوجود القانوني للإخوان المسلمين ، دراسة تاريخية قانونية على الرابط :

http://www.egyptwindow.net/modules.php?name=news&file=article&sid=4995.

– موقع ويكيبيديا : Ar. Wikipedia.org/wiki/ حسني مبارك .

–يحي أبو زكرياء، **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي** ، نشر الكترونيا ، 2003، www.Nasttiri Net . .

شاهد http:// www.youtube. Com/ watch ؟ V= CJN 68 Q 6 ×1 k.

على العصر – حوار مع الشيخ عبد الفتاح مورو ، ج22

– مقابلة تلفزيونية شاهد وشواهد / الموسم الثاني: الصادق شورو 23 – 12 – 2012 على اليوتيوب.

https:// www. Youtube. Com/ watch ? v = stzgkzq 6 C 5A

– العرب الجدد ... كيف يغير جيل ألفية الشرق الأوسط، عرض باسم راشد قراءة في كتاب Juon oole. The nezarales : hozthe :illennial geberation is changing the ;iddle East, (Nez york : si;on & schuster july 2014 كتب أجنبية العرب / 4 / 969/ 5268 /news contnt / www.siyassa.org.eg/). الجدد

كيف يغير جيل – الألفية- %E2% 80 % AE - - % E2 % 80% AC / كتب الشرق الأوسط؟

-Bertrand Badi et daminique vidal . **Nauveaux acteurs. Nouvelle donne** : L'étqt du ;onde (paris: la découverte , 2011) .

-أحمد عمرو، **إسلاميو الثورة الليبية ... الواقع والمآلات**، مجلة البيان على الرابط www.albayan. Co. uk/ MGZArticle. Aspx? ID= 1409 .

- محسن مزروق، **تونس ...خارطة طريق ما بعد الثورة** ، مقال تحليلي 18 فيفري 2011، مركز كارنيغي للشرق الأوسط على الرابط:

Carnegie . mec . org/ pulelications/ ? fa = 42824.

-ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة على الرابط:

qr. Wikipedia. Org/ wiki/الثورة التونسية

-Bbc عربي ، كيف تغيرت تونس بعد ثلاث سنوات من الثورة ؟ على الرابط www.bbc . co.uk/ arabic/ interactivity/ 2014 / 01/ 140114. Comments – tunisia- 3 years- revolution.

Bbc- عربي ، هل حققت الثورة في تونس أهدافها بعد الانتخابات الرئاسية؟ على الرابط www.bbc . co.uk/ arabic/ interactivity/ 2014 / 01/ 140114. Comments – tunisia- 3 years- revolution.

-أول تصريح محمد الغنوشي بعد الانتخابات التشريعية في https//www.youtube.com/ watch? V = nj9Ewf4hqlv.

-تصريح راشد الغنوشي: بعد الإعلان عن الانتخابات الرئاسية https//www.youtube.com/ watch? V = IFWTVUKDVSD.

-Zyg;unt bau;an " A Revolution in the theorg of Rebalution ?" International polilical science reviewm vol . 15. No.1 (january 1994.

-سامي خشبة ، عن التجديد الخطاب الديني ، علوم الدنيا المتغيرة وواجب عمارتها على الرابط :

http://www.ahram.org.eg/archive/index.asp.5/13/03

-Cnn بالعربي ، ليلة مصرية تاريخية ..الجيش يطيح مرسي ويحتجزه، على الرابط :

Archive. Arabic. Cnn. Com/ 2013/ middle – east/ 7/4/ egypt.web/.

-الحرة ، خفايا عزل الرئيس المصري...مرسي حاول إقالة السيسيوالجيش أمن التمويل للتمرد على الرابط.

www.alhurra.co;/ content/ egypition- army- and- ousted- président mohammad – morsi- had- national- policy – disautes- and- planned- to- oust- eachother-/ 227538.

-عربية news sky أخبار محاكممحمد مرسي: على الرابط :

www.skynewsarabia. Com/ web/ tag? S = محاكمة محمد مرسي & gclid = cjokeqjwklurbrdwozfi1bgcxocb.

-سيدي أحمد ولد أحمد سالم، تقرير حول ندوة: الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات تحديات في طريق المستقبلا، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط

Studies. Aljazeera. Net/ enents/ 2014/ 02/ 2014 220114816409847. HTM.

- محمود بيومي، الصراع في ليبيا بين الحسم والتوسع والاستنزاف، منتدى البدائل العربي للدراسات، تحليلات دورية، 4 جوان 2014 .

-صحيفة نيويورك تاميز، إسلاميو ليبيا باتت لهم اليد العليا في طرابلس وبنغازي، قناة المتوسط الصفحة الرسمية على الرابط

http://www.facebook. Com/ Almutawasittv/ posts/ 566133573492235.

-مهند الثناوي، إسلاميوا ليبيا ...السلاح بدلا للحوار ، سكاي نيوز عربية، على الرابط:
إسلاميو – ليبيا- /www.skynewsarabia. Com/ web / article/ 675255
السلاح- بديلا- للحوار

-الموسوعة الإلكترونية ويكيبيديا ، إنتخابات مجلس الشعب المصري (2011 – 2012) على الرابط.
إنتخابات – مجلس – الشعب – المصري – 2011 – 2012 ar. Wikipedia. Org/ wiki/

-رياض عاشور، إستحقاقات في مصر بعد ورة 25 يناير وإقبال منتفاوت، العربية، الحدث، على الرابط المختصر :
/ 2014 /05 /28 /6 world / egypt/

-جمال نصار، مبادرات التسوية السياسية في مصر والمآلات المتوقعة، مركز الجزيرة للدراسات ، على الرابط.
Studies . atjazeaera. Net/ reports/ 2014 / 09/ 2014 918101439517930 HTM.

-الحرة، **الإخوان المسلمون: قرار الخطر سيس ويشبه محاولات من أنظم سابقة**، على الرابط
www.alhura.co; / content/ ;usli;- brotherhood- banned- in- egypt/ 233194. HTML.

-الشرق الأوسط، فرانس 24 ، الحكومة المصرية تصنف الإخوان المسلمين " جماعة إرهابية " على الرابط : مصر – حكومة – المسلمون- إرهاب- www.france / com – 24 ar/ 2013 1225

-كامل عبد الله، احتمالات إقامة دولة دينية في ليبيا، " قيد التلور" ، السياسية الدولية على الرابط:
www.siyassa. Org. eg./ News Content / 2/ 106 / 1896 /عالم تحليلات . aspx /عربي / ...قيد التبلور

-هارون، ي. زيلين ، التيار الإسلامي في ليبيا، مجلس السياسة الخارجية الأمريكية، معهد واشنطن على الرابط:

www.washingtonstitute. Org/ ar/ policy- analysis/ view/ islamism- in- libya.

-عبد اللطيف الخناشي، تونس الإنتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة ، مركز دراسات الجزيرة للدراسات ، على الرابط:

Stidies. Aljazeera. Net/ reports/ 2014/ 09/ 2014 924920 4591131. HTM.

-الأنباء،نداء تونس والنهضة يتوافقان على تشكيلة رئاسية البرلمان الجديد على الرابط:

www.alanba.com.kw/ ar/ arabic- international- news/ 518885/ 06- 12- 2014.

-فرانس 24 استقالة رئيس الحكومة المؤقتة محمد الغنوشي، على الرابط:

www.france 24 . com / ar / 2011 0227 – ghnnouchi- resigns- semonstretirs- tunisia- govern;ent- revolution- 3- dead.

-العربية ، الحدث، حكومة ونس تخرج إلى النور بمشاركة النهضة ، على الرابط المختصر

http://ara.tv/y f43r.

-راشد الغنوشي، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام، على الرابط:

www.goodreads. Com/ book/ sttow/ 15524133.

-خليل العناني، مراجعات كتب الإخوان الملمون – تطور حركة إسلامية ، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط

Studies.aljazeera.net/ book revision/ 2014 / 01/ 2014 12105631470769. HTM.

-عبد الرحيم علي، لصقر تامر الشهاوي يكشف خطة" الإخوان" لإختراق الجيش بعدوصول " مرسي ، البوابة على الرابط

www.albawabh news. Com / 1177675.

-الموسوعة الحرة ويكيبيديا على الرابط

Ar. Wikipedia.org/ wiki/ القوات – المسلحة- الليبية

-صالح المازقي، موقف الجيش التونسي من الثورة ، بوابتي ، على الرابط:
www.myportail.com/ actualitéa- news- web- 2-0. Php.

-عبد الله باعبود، قراءة في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة في مصر، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط:
Studies. Aljazeera. Net/ reports/ 2013 / 09 / 2013
95113744690201. HTM.

-الموسوعى الحرة وكيبيديا، التدخل العسكري في ليبيا، على الرابط
Ar. Wikipedea.org/ wiki/ التدخل – العسكري- في – ليبيا

-كينيث روث، حان وقت التخلي عن الطغاة والتمسك بحقوق الإنسان: رد الفعل الدولي على الربيع العربي، world report 2011 على الرابط:
www.hrw.org/node/ 104649.

-الشرق الأوسط، مسؤولة ملف الخارجية أوروبية تزور مصر اليوم لمعينة الأوضاع بعد عزل مربي، على الرابط
المفوضية الأوروبية- www.i24new.tv/ ar/أخبار / middle – east/ 130717
العليا- تزور مصر-اليوم-لمعاينة-الأوضاع- بعد-عزل-مرسي

-صحيفة الراكوبة، انقلاب الموفف الأروبي يعمق عزلة " الإخوان" دوليا، على الرابط
www.alrakoba.net/news- ation- show- id- 144402: HTM.

-حسنيين توفيق إبراهيم، الرهانات المتباينة: قراءة ي الموقفين التركي والإيراني تجاه 30 يونيو، السياسة الدولية ، على الرابط
www.siyassa.org.eg/ newsa/ 3301. Aspx.

-أخبار تركيا، مبعوث أردوغان في ليبيا: أي تدخل عسكري خارجي سيؤدي إلى تعميق الأزمة، على الرابط .akhbaetukia.com/ ?p=49918

الفهرس

شكر وعرفان

الإهداء

المقدمة ..... أ
الفصل الأول مصادر الثقافة السياسية للحركة الإسلامية 11
المبحث الأول : مصادر الثقافة السياسية للحركات الإسلامية : 12
المطلب الأول : تعريف الحركة لإسلامية 12
المطلب الثاني : المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية 14
المطلب الثالث: خصائص الخطاب السياسي للحركة الإسلامية: 22
المبحث الثاني: الحركة الإسلامية ومسالة الديمقراطية: 28
المطلب الأول : مواقف الحركة على المستوى الفكري: (من الشريعة، العنف، الغرب ومن إسرائيل): 30
المطلب الثاني: مواقف الحركة الإسلامية على مستوى الممارسة السياسية: 34
المطلب الثالث : موقف الحركة من العمل على المستوى الدولي: 37
المبحث الثالث : الحركة الإسلامية وإشكالية التطرف والاعتدال : 39
المطلب الاول : جوانب تحليل مسألة التطرف و الاعتدال : 40
المطلب الثاني : أسباب وجذور التطرف: 41
المطلب الثالث: تصنيفات الحركات الإسلامية 43
الفصل الثاني التفاعل التاريخي للحركة الإسلامية مع أنظمته السياسية 54
المبحث الاول : التفاعل التاريخي للحركة الاسلامية المصرية مع نظامها السياسي 56
المطلب الأول : النظام السياسي المصري: 56
المطلب الثاني :الحركة الإسلامية في مصر 61
المبحث الثاني :التفاعل التاريخي للحركة الإسلامية الليبية مع نظامها السياسي 79
المطلب الأول : الحالة السياسية قبيل الاستقلال 79
المطلب الثاني: مراحل الحركة الإسلامية في ليبيا 81
المبحث الثالث : التفاعل التاريخي للحركة الاسلامية التونسية مع نظامها السياسي: 94
المطلب الأول: النظام السياسي التونسي : 94

المطلب الثاني: مراحل الحركة الإسلامية في تونس 96
الفصل الثالث: إشكالية التكيف السياسي للحركة الإسلامية: رؤية تحليلية للأنماط المقارنة....115
المبحث الأول: دور الحركات الإسلامية في الثورات العربية 117
المطلب الأول: دور الحركات الإسلامية في الثورة التونسية:..... 117
المطلب الثاني : دور الحركة الإسلامية في ثورة 25 يناير المصرية :..... 122
المطلب الثالث: دور الحركة الإسلامية في ثورة 17 فيفري في ليبيا..... 128
المبحث الثاني : مسارات تجربة الحركة الإسلامية في السلطة في مرحلة ما بعد الربيع العربي: 132
المطلب الأول:مسارات تجربة الحركة الإسلامية في السلطة في مرحلة ما بعد الربيع العربي في تونس: 132
المطلب الثاني : مسار تجربة الحركة الإسلامية في السلطة ما بعد ثورة 25 يناير في مصر140
المطلب الثالث: مسار تجربة الحركة الإسلامية بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا..... 150
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في تكيف الإسلاميين في مرحلة بما بعد الربيع العربي... 155
المطلب الأول: النتائج المتباينة لتجربة الإسلاميين في مرحلة ما بعد الربيع العربي 155
المطلب الثاني: إشكالية الوحدة الإيديولوجية للحركة الإسلامية..... 166
المطلب الرابع: دور العوامل الخارجية في التأثير على تجربة الإسلاميين..... 174
خاتمـة 181
قائمة المصادر والمراجع **187**

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تعد الحركة الإسلامية من أقوى مكونات المشهد السياسي العربي، وقد برزت بشكل أكبر بعد الحراك الثوري العربي، حيث راهنت عليها الشعوب الثائرة الآملة في إحداث التغيير الإيجابي على مختلف الأصعدة و على جميع المستويات، انطلاقا من البعد الجماهيري المتجذر في مجتمعاتها، و طبيعة مرجعيتها الإسلامية التي تنسجم مع ديانة غالبية مكونات الفسيفساء الإجتماعية العربية، ووعائها الإيديولوجي الرافض للظلم و الإستبداد، و دعوتها إلى الحرية و العدالة و التنمية و النهوض بالشعوب و الأوطان ، و كذا مسارها و رصيدها في الحفاظ على القناعات .

و في قراءة للأحداث المتسارعة بعد الحراك الثوري العربي الذي يعد منعرجا مهما في مسار التفاعلات السياسية ، يلاحظ اختلاف نمط تكيف الحركة الإسلامية في النماذج الثلاثة رغم وحدة إيديولوجيتها، و بعد الفحص و التحليل وصل الباحث إلى أن الإختلاف لا يعود إلى تباين في المرجعية أو الوعاء الإيديولوجي ، وإنما يرتبط بجملة من الأسباب و العوامل تنقسم إلى قسمين : داخلية مرتبطة بالبيئة الداخلية العامة و في الدول كل على خصوصيتها على عدة مستويات، و خارجية ترتبط بتفاعلات الدولة مع المشهد الخارجي في مجاليه الإقليمي و الدولي.

Abstract :

The Islamic Movement can be described as the strongest components of the Arab political scene, has emerged even more after the Arab revolutionary movement, where people bet on the islamic politic current hopped on bringing positive change at various levels of their lives, when taken the lead of the state , this trust can be derived from the public dimension rooted in their communities, and the nature of the Islamic terms and references that consistent with the religion of the majority of Arab Social mosaic components, and his ideological rejection of injustice and tyranny, and its support of freedom, justice, development and advancement of states and nations, as well as his path and efforts to maintain these convictions.

In a quick reading of the events after the Arab revolutionary movement, which represente an important turning point in the political interactions path, different adjustment of the Islamic movement in three models pattern observed despite the unity of ideology, and after examination and analysis the researcher infer that the difference is not due to variation in the reference or container ideological , but is linked to a host of reasons and factors which are divided into two parts:at first: an internal factors linked to the domestic politic, and internal environment of each country on privacy and in several levels, and second : external reasons linked to the foreign policy and reactions of the state with the outside scene in the regional and international levels .